

جَمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

مِنْدَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِعْلَامِ

دَارُ الْكُتُبِ وَالْوِثَاقِ الْقَوْمِيَّةِ

مَرْكَزُ تَحْقِيقِ التَّرَاثِ

# نَدْوَةُ خَيْرِ السِّفَاطِ

تَأَلِيفُ

أَبِي الْوَلِيدِ بْنِ رَشَدٍ

٥٢٠ هـ - ٥٩٥ هـ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ سَالِمٌ

الْقَاهِرَةُ

مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ

١٩٧٣



بسم الله الرحمن الرحيم

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

## مقدمة

ترجمة كتاب « التبيكات السوفسطائية » لأرسطو

أهم ما نعرف عن نقل هذا الكتيب إلى اللغة العربية مستقى من كتاب  
الفهرست لابن النديم عند التحدث عن أرسطوطاليس، وما ترجم من مؤلفاته  
إلى اللغة العربية :

يقول ابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ = طبعة المكتبة التجارية ،  
ص ٣٤٩ : « الكلام على سوفسطيقا : ومعناه الحكمة الموهبة ، نقله ابن ناعمة ،  
وأبو بشر متى إلى السرياني : ونقله يحيى بن عدى من ثيوفيلي إلى العربي .

المفسرون : فسر قويرى هذا الكتاب . ونقل ل إبراهيم بن بكوش  
العشارى ما نقله ابن ناعمة إلى العربي على طريق الإصلاح . ولاكتدى تفسير هذا  
الكتاب . وقد حكى أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب » .

ومن كلام ابن النديم يتضح أن كتاب السفسطة ترجم ثلاث مرات إلى  
اللغة السريانية : ترجمه ابن ناعمة ، وأبو بشر متى ، وثيوفيلي ؛ وأنه نقل  
إلى اللغة العربية مرتين : نقله يحيى بن عدى ، وابن ناعمة ، ولما كانت  
ترجمة الأخير سيئة فقد أصلحها إبراهيم بن بكوش العشارى . ولا يذكر  
ابن النديم هنا ابن زرعة بن من نقلوا هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، ولكنه

عند الكلام عن ابن زرعة في ص ٢٦٤ [ طبعة فلوجل ] يشير ابن النديم إلى أن ابن زرعة نقل كتاب سوفسطيقا النص لأرسطوطاليس .

وقد وصلت إلينا ثلاث ترجمات كاملة لهذا الكتاب :

- ١ - ترجمة يحيى بن عدى . غير أنه ذكر في مخطوط المكتبة الأهلية بباريس أن يحيى بن عدى نقل الكتاب من الترجمة السريانية التي قام بها أثناس ، وابن النديم يذكر أن يحيى بن عدى استخدم ترجمة ثيوفيل السريانية .
- ٢ - و ترجمة أبي على عيسى بن زرعة .

- ٣ - و ترجمة منسوبة إلى الناعمي ، وقد ذكر في مخطوط المكتبة الأهلية بباريس أن اللغة التي نقل عنها الناعمي غير معروفة .

وهناك قطعة وصلت إلينا من ترجمة رابعة ، وذكر أنها من كتاب أرسطوطاليس على مباحثة السوفسطائيين ، ولنا نعرف اسم مترجمها ولا اللغة التي نقل عنها .

وجميع العناوين في الترجمات العربية الأربع خطأ ، لأنها لا تنطبق اسم الكتاب في اللغة اليونانية ، وهو : التبيكيات السوفسطائية σοφιστικοὶ ἐλέγχοι أو عن التبيكيات السوفسطائية περὶ τῶν σοφιστικῶν ἐλέγχων . والزج بكلمة السوفسطائيين في العنوان يوهم بأن أرسطو يوجه همه لدحض أدلة وردت فعلا على ألسنة من يسمون بالسوفسطائيين .

وغنى عن البيان أن هذا اللفظ أطلقه جماعة من المعلمين على أنفسهم ؛ وقد ازدهرت هذه الفئة في أثينا ، وخاصة في عصر بركليس ، عصر أثينا الذهبي ، وكان لهم الفضل كل الفضل في نشر الأدب في بلاد اليونان ، فهم أول من علم شباب اليونان الخطابة والسياسة واللغة والنحو والأدب والنقد ؛

ولكن هذه الكلمة التي تقابل كلمة فيلسوف اكتسبت هذا المعنى السيئ الذى لازمها منذ عصر أفلاطون ، وشاع وذاع فى اللغات الحديثة ، لكراهية الأثينيين ، ولا سيما الفقراء منهم ، لأولئك المعلمين الذين تقاضوا أجوراً باهظة ممن استمعوا إليهم ، وكانوا يدعون العلم بكل شيء ، والإجابة عن أى سؤال يوجه إليهم :

وعلىنا أن نضع نصب أعيننا عند دراسة كتيب أرسطو فى السفسطة أن هذا المبحث الأرسطى باب من أبواب المنطق ، أنشأه المعلم الأول لإنشاء ، ولم يعرفه أحد من أسلافه ، ولم يصف إليه أحد من جاءوا بعده :

وهذا المبحث يبدأ فى طبعة توينر من صحيفة ١٨٩ ، وينتهى فى صحيفة ٢٤٩ ، وقد نشر فى تلك الطبعة كجزء من كتاب الجدل لأرسطو ، إذ يوافق محققه م . فاليس M. Wallies على رأى فايتز الذى ألحقه بكتاب الجدل ، إذ يقول : *nonum Topicorum hunc librum recte fecisse videtur Waitz* . غير أن فلاسفة العرب درسوا هذا الكتيب كمبحث مستقل عن كتاب الجدل ، بل لقد وضعه الفارابى بعد كتاب القياس وقبل كتاب البرهان .

وقد قسم الناشرون كتيب أرسطو فى التبكيئات السوفسطائية إلى أربعة وثلاثين فصلاً ، قد يطول الواحد منها ، وقد يقصر ، فلا يتعدى بضعة أسطر كالفصول ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

وليس فى الطبعة اليونانية عناوين لهذه الفصول ، بل إننا لا نجد عناوين فى الترجمة الإنجليزية التى اضطلع بها بيكارد - كبردج ، غير أنه فى الفهرست التحليلي الذى وضعه لهذا البحث أعطى ما يشبه العناوين لكل فصل من فصول هذا الكتيب .

ولما كان تفسير الكندي الذى سبقت الإشارة إليه لم يصل إلينا، فلسنا ندري كيف ربه .

غير أن الفارابي قسم هذا المبحث في كتاب الأمكنة المغلطة الذى يكون جزءاً من كتاب الفارابي في المنطق إلى ثلاثة أقسام :

الفصل الأول في صدر الكتاب:

الفصل الثاني في إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ:

و الثالث و و و و و المعاني :

أما ابن سينا فقد قسم كتابه في السفسطة ، وهو يكون جزءاً من كتاب الشفاء ، إلى مقالتين ، تحوى المقالة الأولى منهما أربعة فصول ، وتتكون المقالة الثانية من ستة .

أما ابن رشد فلم يضع عناوين في تلخيصه ، أو يقسمه إلى مقالات ، أو فصول ، إلا أن النساخ وضعوا عناوين واضحة هما : القول في المغلطات من المعاني ، والقول في النقض .

وقد ختم أرسطو بحثه في التبيكات السوفسطائية بالإشارة إلى أنه لم يجد فيما بين يديه ما يعينه على تأليف هذا الكتيب ، وطلب الصفح عما قد يوجد في بحثه من الهفوات .

وقد شكك ابن رشد من صعوبة هذا البحث الأرسطى ، ومن سوء الترجمات العربية لهذا الكتيب ، فضلاً عن الغموض الطبعي الذى يحيط بأمثال هذه الأبحاث .

ومن البين أن بعض أمثلة أرسطو لا يمكن أن تترجم إلى أى لغة ، وقد اعتمد المترجمون في العصر الحديث الاحتفاظ بالكلمات اليونانية الهامة :

ولإذا قابلنا بين الترجمات العربية وبين الأصل اليوناني انضح لنا أنها كلها رديئة سقيمة ، فترجمة يحيى بن عدى حرقية مستغلقة ، وأما ترجمة

ابن زرعة فهي أكثر سلاسة، غير أنها تردد كثيراً من الكلمات التي استخدمها يحيى بن عدى . وأما النقل القديم المنسوب إلى الناعى فهو أجمل أسلوباً، ولكنه اقتباس أكثر منه ترجمة . وجملة القول إنه لا يمكن الاعتماد على أى منها ، ولا عليها كلها مجتمعة :

وقد جاء في آخر الترجمات العربية لكتاب السفطة المحفوظة في مخطوط موجود بالمكتبة الأهلية بباريس ( طبعة بدوى ، ص ١٠١٧-١٠١٨ ) مايلي :

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار - رضى الله عنه : « لما كان الناقل يحتاج - في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل - إلى أن يكون متصوراً له كمتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثناس الرهب غير قيم بمعاني أرسطوطاليس فيه - داخل نقله الخلل لا محالة . ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثناس - إلى العربية ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسير له - عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكل اجتهد في إصابة الحق ، وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثناس إلى العربية .... »

وقد كان القاضل يحيى بن عدى فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير ، وقدرته نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية ... ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله اعتياص ما ، لأنه لم يشارف المعنى ، واتباع السرياني في النقل ... واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إلى . وقبل إن أبا بشر - رحمه الله - أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلاً آخر ، ولم يقع إلى ... »

وقد شكّا ابن رشد أنه لم يجد لكتاب السفسطة شرحاً لأحد من المفسرين لا على اللفظ ، ولا على المعنى ، إلا ما ورد في كتاب الشفاء لأبي علي بن سينا .  
 ودين ابن رشد لابن سينا واضح في تلخيصه ، فقد رسم خطاه ، وأخذ عنه أمثلة لم ترد في أرسطو .

ولكن من البين أن ابن رشد اطلع على كتاب الفارابي في السفسطة ، وهو يناقش ما أراد الفارابي أن يضيف إلى صنوف السفسطة التي ذكرها أرسطو .  
 كما كان من الممكن لابن رشد أن يطلع على تفسير قوبري الذي ذكره ابن التديم ، وعلى شرح الإسكندر الأفروديسي لكتاب السفسطة . كما أن فلاسفة العرب لم يعتمدوا قط على شرح واحد لكتاب بذاته ، ولكنهم استعانوا بجميع الكتب التي وصلت إليهم من مؤلفات أرسطو وغيره .

وقد قمت بتحقيق تلخيص السفسطة لابن رشد بمقابلة مخطوط فلورنسة (ورمزه ف) ومخطوط مكتبة جامعة ليدن من أعمال هولاندة (ورمزه ل) ، وهما مخطوطان شهيران ، كتباً بخط مغربي ، ويرجع أن أصلهما واحد . وقد قابلت نص ابن رشد بالترجمات العربية الثلاث التي قام بنشرها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه ، منطلق أرسطو ، ص ٧٣٧ وما بعدها ، كما قابلت الترجمات بالأصل اليوناني الذي دججه أرسطو ، مستعيناً في ذلك بطبعة J. Strache - M. Walliès في مطبعة تويبنر Teubner بمدينة ليزر في عام ١٩٢٣ . كما قابلت نص ابن رشد بما جاء في كتاب المنطق للفارابي . ولما كان ابن رشد قد ذكر أنه استعان بشرح ابن سينا لكتاب السفسطة ، فقد كان من الواجب مقابلة

الشرحين. وكان لترجمة W. A. Pickard - Cambridge التي نشرت في ترجمة  
مؤلفات أرسطو تحت إشراف W. D. Ross في أكسفورد سنة ١٩٢٨ ،  
أهمية كبرى في تحديد معنى النص اليوناني .

والله أسأل حسن التوفيق .

حلوان الحمامات

في ٤ يناير ١٩٧٠ :





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على محمد وآله

## كتاب السفسطة

قال :

الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبيكات السفسطائية التي يظن بها أنها تبكيات حقيقية ، وإنما هي مضللات .<sup>(١)</sup>

١ - ٢ - في مخطوط ليدن : تلخيص سفسطيق بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم تسليما .

وإلى الميمين في مخطوط ليدن في الهامش : Ελέγχοι Σοφιστικοί :

(١) أرسطر ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٠ - ٢٢ : περὶ δὲ τῶν σοφιστικῶν

ἐλέγχων καὶ τῶν φαινομένων μὲν ἐλέγχων δὲ ὄντων παραλογισμῶν

= ت. ح . فقل يحيى بن عدى ، طبعة بدري ، ص ٧٣٧ : « فأما في التبيكات السفسطائي ، وهي

التي يزي تبكيات ، وهي تفصيلات لا تبكيات » ؛ نقل أبو علي عيسى بن إسحق بن زوعة ، المرجع

نفسه ، ص ٧٣٩ : « وأما في التبيكات الذي يظهر السفسطائيون فعله ، وليس تبكيات ، بل

تفصيلات » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٠ - ٧٤١ .

لاحظ أن καὶ في نص أرسطر المشار إليه آفأ ليست بحرف عطف ، وقارن ترجمة

بيكارد - كيردج : Let us now discuss sophistic refutations, i - e -

what appear to be refutations, but are really fallacies instead.

١١٢٦

ونحن مبتدئون بالنظر في ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع في هذا / الجنس<sup>(١)</sup> ،  
فنقول :

إن من المعلوم بنفسه أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما ينط،  
فيظن به أنه قياس ، من غير أن يكون كذلك في الحقيقة<sup>(٢)</sup> .

وما عرض في القياس من ذلك هو شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة  
وغير المتنفسة<sup>(٣)</sup> ، وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ، ومن يظن

• - هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٢١ : ἀρξάμενοι κατὰ φύσιν ἀπὸ τῶν πρώτων

= ت . ح . نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٩ : « فنبدأ - ونحن  
الطبيعة مقتدون - بالكلام في المبادئ » .

نجد عين هذا التعبير في أرسطو ، عن فن الشعر ، ١ ، ١٤٤٧ ، ١٢١ - ١٣ :  
ἀρξάμενοι κατὰ φύσιν ἀπὸ τῶν πρώτων

انظر : Gerald F. Else, Aristotle's Poetics ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٥٧ ،  
ص ١٠ ، هامش ٣٦ .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٣١ - ٢٤ : ὅτι μὲν οὖν οἱ μὲν εἰσὶ σολλογισμοί ،

οἱ δ' οὐκ ὄντες δοκοῦσι ، φανερόν

= ت . ح . نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ : « إنه من البين أن القياس  
منه موجود ، ومنه ما يظن موجوداً ، وليس كذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود ، وقد يكون منه  
ما هو تبكيك سوفسطائي مشبه بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة » .

(٣) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢١ : ἐπὶ τε τῶν ἀψύχων ὡσαύτως

= ت . ح . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « وكذلك في غير المتنفسة » ، نقل  
ابن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٣٩ : « ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له » .

به أنه عابد ، وهو مرأف ، ومنهم من هو جميل بالحقيقة ، ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزى واللباس ، وليس هو في الحقيقة جميلاً ، ومن الغضة أيضاً

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٦ - ٢٧ : καὶ γὰρ τὴν ἔξιν οἱ μὲν ἔχουσιν : αὐτοὶ οἱ δὲ φαίνονται φυλετικῶς φουσησάντες καὶ ἐπισκευάσαντες αὐτούς = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : وذلك أنه ما هذه النية ، أما هؤلاء فوجودهم لم يأتى من حسنة ، وأما هؤلاء فيحيون حسنى النية من حيث ينتهون حبياً فية ، ويحرقون أنفسهم ، نقل ابن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٣٩ : « وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد ، وبعضهم يظن ذلك - المعجب بما يجرى مجرى الأخيار ولتعظيم نفوسهم » ، النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٤١ : « من ذلك أنه قد يكون قوم جيدة أخلاقهم بالحقيقة ، وآخرون متشبهين بهم ، فيجسم القليل من الأمر فيشغلهم » ، ترجمة أخرى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٢ : « وقياس ذلك من ذوى النيات ، من له النية الحسنة ، ومنهم من يتراعى بحسن النية ، ويلغرها ، ويموه بإظهاره التصار » .

ومن الواضح أن الترجمات العربية كلها قد بدت عن الأصل اليونانى ، قارن ترجمة بيكاود - كبردج : For physically some people are in a vigorous condition, while others merely seem to be so by blowing and rigging themselves out as tribesmen do their victims for sacrifice.

ولكن هذه الترجمات العربية هى التى رأها ابن سينا وابن رشد . قارن ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « مثل ما أن من الناس من هو فى الجلب ، طيب السريرة ، ومنهم من يتراعى بذلك بما يظهره مما يجب منه ويكتنه عن نفسه » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٧ - ١٦٤ ب ٢١ : καὶ καλοὶ οἱ μὲν διὰ κάλλος : οἱ δὲ φαίνονται κομμώσαντες αὐτούς

= ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ : « والذين ينسبون إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك منه لما تكلفه من الزينة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « ومن الحسن ما هو مطبوع ، ومنه ما هو مجلوب بمطرية » .

والذهب ماهو فضة في الحقيقة وذهب ، ومنه ما يظن به أنه ذهب وفضة ،  
كذلك الأمر في القياسات :

وإنما يخفى هذا الصنف من القياس ، أعنى الذى يوهم أنه قياس ، وليس  
بقياس ، على من لم يجرب الأقاويل ، ولا اختبرها ؛ لأن من لم يجرب الأشياء  
يشبه الذى ينظر إلى الأشياء من بعد<sup>(١)</sup> :

فأما القياس بإطلاق ، فقد قيل فيه إنه قول ، إذا وضعت فيه أشياء  
أكثر من واحد ، لزم عنها بذاتها ، لا بالعرض ، شيء آخر غيرا اضطراراً<sup>(٢)</sup> :  
١ - ومنه ما : ومنهم من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢١ - ٢٣ : καὶ γὰρ τούτων τὰ μὲν ἄσπερος ،  
τὰ δὲ χρυσός ἐστιν ἀληθῶς τὰ δ' ἔστι μὲν οὐ φαίνεται δὲ κατὰ τὴν  
αἰσθησιν  
ث . ع . نقل يحيى بن زعمة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ ، ٧٤٠ : « وذلك أن ما هو  
فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما ليس كذلك ، بل البصر يتخيله » .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « وفي الأمور الجادية ماهو فضة وذهب بالحقيقة ، ومنها  
ما هو مشبه به .... » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢٦ - ٢٧ : οἱ γὰρ ἄπειροι ὥσπερ ἂν  
ἀπέχοντες πόρρωθεν θεωροῦσιν  
ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « وذلك أن هؤلاء غير الذين من حيث  
لادرية لهم إنما يرون من بعد » ؛ نقل ابن زعمة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٠ : « النقل القديم ،  
المرجع نفسه ، ص ٧٤١ - ٧٤٢ .  
ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « وإنما يتروج على ظن من لم يتدرب ، كأنهم ناظرون من بعيد » .  
(٣) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢٧ - ١٦٥ أ ٢ : ὁ μὲν γὰρ συλλογισμὸς ἐκ τινῶν  
ἐστὶ τεθέντων ὥστε λέγειν ἕτερον ἐξ ἀνάγκης τι τῶν κειμένων διὰ τῶν  
κειμένων

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٤٠ : « فأما القياس فهو قسول من أشياء موضوعة  
ليأزم منها شيء آخر من الاضطراب » .  
فأذن : أرسطو ، القياس ، ٢٤ ب ٢٠ .

ث . ع . طبعة بدوى ، ص ١٠٨ : « فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد  
لزم شيء ما آخر من الاضطراب لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها » . وانظر ابن سينا ، السفسطة ،  
٢ : « فإن القياس : قول إذا سلمت فيه أشياء لزم منها لذاتها قول آخر اضطراراً » .

•

•

1.

٢ - التي : النفي ف .

۳- فیلزمہ : فلزمہ ف . || کذا : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ٤١٦٥ : διὰ πολλὰς αἰτίας : ت . ع . نقل يحيى بن عدى ،  
طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « لأسباب كثيرة » .

ابن سينا ، المفسطة ، ص ٣ : « وإنما يقع هذا الترويح لأسباب كثيرة » .

ὥν εἷς τύπος . . . . ὁ διὰ τῶν ὀνομάτων. : 10-1170, 1, أرطو (τ)  
ἐπεὶ γὰρ οὐκ ἔστιν αὐτὰ τὰ πράγματα διαλέγεσθαι φέροντας, ἀλλὰ τοῖς  
ὀνόμασιν ἀντὶ τῶν πραγμάτων χρώμεθα συμβόλοις, τὸ συμβαλὼν ἐπὶ  
τῶν ὀνομάτων καὶ ἐπὶ τῶν πραγμάτων ἡγοούμεθα συμβαίνειν

ت. ح. فقل ابن زرعۃ ، طبعۃ بدوی ، ص ۷۴۰ - ۷۴۱ : « أحدها قری مشہور جداً وهو اللّٰی یکون عن الأسماء ، ومن قبیل أنا عندما نکتلم إيماناً فأنی بالأسماء ، لا الأمور ، ونقیم الأسماء مقامها فی آثار بلنا کالدلائل علیها ، وقد یظن أن اللّٰی یمرض الأسماء یمرض مثله للأمور » .

ابن سينا ، البسطة ، ٣ : « أركدها وأكثرها زوعماً ... ويكون حاصل السبب في ذلك أنهم إذا تكلموا أقاموا الأعمال في أذهانهم بدل الأمور . فإذا عرض في الأعمال اتفاق وافتراق ، حكموا بذلك على الأمور » .

العقد في الأصابع مقام العدد ، فيظنون أن ما عرض في العقد في الأصابع هو شيء عرض في العدد<sup>(١)</sup> .

وإنما عرض ذلك للمعاني مع الألفاظ ، لأن الألفاظ ليس يمكن أن تجعل مساوية للمعاني ، ومتعددة بتعدددها ، إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية ، والألفاظ متناهية . فلو جعلت الألفاظ معادة للمعاني ، لعسر ذلك عند النطق بها ، أو الحفظ لها ، أو لم يمكن . ولذلك اضطرب الواضع أن يضع الكلمة الواحدة دالة على معان كثيرة<sup>(٢)</sup> .

وكما أن من كان من الحساب ليست عنده الجملة التي تسمى طرح الحساب

٤ - و ( متعددة ) : سقطت من ف .

٦ - بها : به ل .

٨ - الجملة : الجملة ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ٩١ - ١٠ : καθάπερ ἐπὶ τῶν ψήφων τοῖς λογιζομένοις : ع . نقل ابن زوزة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ : « كما يخلق الحساب في الحسابات ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « كما يعرض للمفكرين في الحساب .  
ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « مثل الحاسب غير المساهر إذا غلط في حسابه وعقده ، ظن أن حكم العدد في وجوده هو حكم عقده ؛ وكذلك إذا غلطه غيره » .  
كلمة ψῆφος تعني حصاة ، وقد كان الحصى يستخدم في دور القضاء ، وفي الإحصيات الشورية وفي الحساب .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ١٠١ - ١٣ : τὰ δὲ πράγματα τὸν ἀριθμὸν ἀπειρὰ ἔστιν . = ث . ع . نقل عيسى بن زوزة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٥ : « ولأن الأسماء وأكثر الكلم محدودة والمسميات غير متناهية السدة ، فن الاضطراب أن تكون الكلمة والأسم الواحد بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « وقد أوجب الاتفاق في الاسم سبب قوى ، وهو أن الأمور غير محدودة ولا محصورة عند المسين ، ... بل إنما كان المحصور عنده ، وبالقياص إليه ، الأسماء فقط ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤ : « وقد قلنا في الفنون المسماة ما دل على استكناها أن يكون السبب في اشتراك الاسم تنهاى الألفاظ ، وغير تنهاى المعاني » .

فليس يمكنه الوقوف على الصواب من الخطأ في المسائل العددية ، كذلك من لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغلط إن هو تكلم بشيء ، وإن هو أيضاً ضمه :<sup>(١)</sup>

فهذا السبب ولغيره من الأسباب عرض أن يكون القياس والتبكيث السوفسطائي شيئاً موجوداً بالطبع :

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ١٤١ - ١٧ : οἱ μὴ δεινοὶ τὰς ψήφους φέρειν ὑπὸ τῶν ἐπιστημόνων παρακρούονται, τὸν αὐτὸν τρόπον καὶ ἐπὶ τῶν λόγων οἱ τῶν ὀνομάτων τῆς δυνάμεως ἄπειροι παραλογίζονται καὶ αὐτοὶ διαλεγόμενοι καὶ ἄλλων ἀκούοντες

= ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٥ : « وكذا أن هناك أيضاً من لم يكن بعمل الحساب ماهرًا قد يغلط ، ويغالطه المارفون بذلك ، فتل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ قلذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء ، متكلمين أو مستمعين .

في نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « وإذا أسموا آخرين » وهذا خطأ ، ويجب أن نفرد : « أسموا آخرين ἀκούοντες » . قارن النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٧ : « كان متكلمًا أو مستمعًا » .

ابن سينا ، السفطة ، ٤ : « فكما أن الحاسب إذا كان غير متعمه يغلط نفسه ، ويغلط غيره ، كذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الألفاظ وغيرها من وجوه الغلط التي تذكرها » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ١٧١ - ١٩ : διὰ μὲν οὖν ταύτην τὴν αἰτίαν καὶ τὰς λεχθησομένης ἔστι καὶ συλλογισμὸς καὶ ἐλεγχος φαινόμενος οὗτε ὅν οὐδ' = ت . ج . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « فن قيل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتبكيث الذى يرى وليس بموجود هو موجود » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٥ : « فلهذا السبب ولأسباب آخر تذكرها يكون القياس موجوداً ، وأما ما يظن تبكيثاً فغير موجود » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٧ : « فلهذه اللمة وللتى ستقوماً يكون القياس والتبكيث المتحايل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيثاً » .

ولأن كثيراً من الناس أيضاً يحبون أن يوصفوا بالحكمة ويعظموا بتعظيمها من غير كلفة ولا تعب، أو من غير أن يكونوا أهلاً لذلك، إذ كانوا ممن لا يمكن فيهم تعلم الحكمة، كان ذلك سبباً لأن يعتمد هذا الجنس من القول كثير من الناس يراءون به، ويوهمون أنهم حكماء، من غير أن يكونوا في الحقيقة حكماء، ولذلك سموا بالحكمة المراتية وهو الذي يعنى باسم السفسطة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين : وبين أن هؤلاء حرصهم إنما هو أن يظن بهم أنهم يعملون عمل الحكماء، من غير أن يعملوا عملهم

|| إذ : إذا ل .

٢ - كلفة : كلف ف .

٤ - كثير : كثيراً ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ - ٢٤ : ἐπει δ' ἐστὶ τισι μάλλον πρὸ ἔργου : τὸ δοκεῖν εἶναι σοφοῖς ἢ τὸ εἶναι καὶ μὴ δοκεῖν . . . . . , δὴλον ὅτι ἀναγκαῖον τοῦτοις καὶ τοῦ σοφοῦ ἔργον δοκεῖν ποιεῖν μάλλον ἢ ποιεῖν καὶ μὴ δοκεῖν .

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « ولأن قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا ... فملوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا أنهم يفعلون أعمال الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا ؟ نقل عيسى بن زرعة ، المراجع نفسه ، ص ٧٤٥ : « ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم أن يظن حكماً أكثر من إشارته أن يكون كذلك ، ولا يعتقد هذا فيه .... ومن الذين أن هؤلاء من الاضطراب يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إشارتهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤ : « ويشبه أن يكون بعض الناس ، بل أكثرهم ، يقدم إشارته لظن الناس به أنه حكيم ، ولا يكون حكيماً ، على إشارته لكونه في نفسه حكيماً ، ولا يعتقد الناس فيه ذلك » .

ويقول ابن سينا إنه كان في زمانه قوم يتظاهرون بالحكمة ، فلما افترض أمرهم ، أنكروا أن تكون للحكمة حقيقة ، والفلسفة فائدة ، ومنهم من قصد أتباع أرسطو بالطلب ، موهماً أن الفلسفة أفلاطونية ، وأن الحكمة سقراطية ، وأن الدراية عند القدماء وحدهم .



وعمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون، إذا قال ، قال صواباً ، وإذا سمع كلام غيره ميز الكذب منه من الصواب : وهاتان الخصلتان الموجودتان في الحكيم إحداهما هي فيما يقوله ، والأخرى فيما يسمعه :

ومن اللازم لمن أراد السوفسطائية طلب معرفة هذا الجنس من الكلام :

فان بذلك يقوون على أن يراءوا أنهم حكماء من غير أن يكونوا كذلك ،  
إلا بحسب هواهم<sup>(١)</sup> .

٣ - (هي) فيما : في ما ، ف .

٤ - و (من) : سقطت من ل

٥ - يقوون : يقدرّون ، ف .

٦ - هواهم : هواهم ، ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ٢٨١ - ٣١ : ἀνάγκη οὖν τοὺς βουλευμένους : σοφιστεύειν τὸ τῶν εἰρημένων λόγων γένος ζητεῖν· πρὸ ἔργου γὰρ ἔστιν· ἡ γὰρ τοιαύτη δύναμις ποιήσει φαίνεσθαι σοφόν, οὐ τυγχάνουσι τὴν προαίρεσιν ἔχοντες

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « فيجب إذن على الذين يريدون فعل المغالطة أن يلتزموا جنس الألفاظ المذكورة ، وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن يمثل هذه القوة يصيرون متى شاموا إلى أن يظن بهم أنهم حكماء ، وليس هم كذلك » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٧ .

ابن سينا ، السفسطة ، ٥ : « ومن أحب أن يعتقد فيه أنه حكيم ، وسقطت قوته عن إدراك الحكمة ، أو عاقه الكسل والدعة عنها ، لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين مخرجاً » .

أخطأ المترجمون الثلاثة في نقل جملة : πρὸ ἔργου γὰρ ἔστιν . فنقلها يحيى بن عدى ؛ وذلك أنه هو المقصد ، ونقلها عيسى بن زرة : « وذلك أن هذا متقدم للفعل » ، وعربها الناقل القديم : « لأن هذا هو الواجب قبل العمل » . ومن الواضح أن مصدر الخطأ هي الترجمة السريانية .

ومن البين أن المترجم السرياني الذي سار في إثره الناقل القديم وعيسى بن زرة فهم πρὸ ἔργου أنها تعنى « قبل » ؛ أما ذلك الذى تبعه يحيى بن عدى فقد فهم الكلمة على أنها تعنى « بدلا من » ؛ ولم يفتن أحد منهم إلى أن πρὸ ἔργου تعبير يعنى هنا أن الأمر نافع ومفيد ، وأن الزمن الذى اتفق فى عمله لم يلغى سدى . وقد حدث عين الخطأ عند نقل كتاب الخطابة لأرسطو إلى اللغة العربية ، إذ نقل هذا التعبير بعبارة « قبل العمل » : انظر : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ١٣ - ١٤ ، هامشه ١ .

فأما أن هذا الجنس من الكلام شيء موجود ، فعروف بنفسه . وإنما  
الذى يفحص عنه هنا كم أنواع هذا الكلام السوفسطائي ، وبكم من شيء  
تحصل هذه الملكة ، وبالجملة : كم أجزاء هذه الصناعة ، وما الأشياء  
التي تتم بها هذه الصناعة ؛ وهذا هو الذي قصد الفحص عنه هاهنا ، فنقول :  
إن أجناس المحادثات الصناعية التي يمكن أن نتعلم بقول أربعة أجناس :  
المخاطبة البرهانية .

٤ - تم : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ - ٣٢ - ٣٢ : ὅτι μὲν οὖν ἔστι τι τοιοῦτον λόγων : γένος . . . . . δῆλον .  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٤٦ : « فأما هل يوجد جنس ما للألفاظ يجري هذا الجرى ، وينسب نسباً إلى مثل هذه القوة  
القوم الذينسميم المغالطين ، فذلك ظاهر » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨ : « وقد  
تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا « سوفسطائي » لمن اشتبه مثل هذه القوة » .  
(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ - ٣٤ - ٣٧ : πόσα δ' ἔστιν εἴδη τῶν λόγων :  
τῶν σοφιστικῶν , καὶ ἐκ πόσων τὸν ἀριθμὸν ἢ δυνάμεις αὕτη συνέστηκε ,  
καὶ πόσα μέρη τυγχάνει τῆς πραγματείας ὄντα , καὶ περὶ τῶν ἄλλων  
τῶν συντελούντων εἰς τὴν τέχνην ταύτην ἤδη λέγωμεν .  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٤٦ : « ونحن منذ الآن آخذون في أن تبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكما يبلغ عدد  
الأشياء التي منها تقوم هذه القوة ، وكما عدد أجزاء هذه الصناعة ، وتبين مع ذلك أشياء أخرى بها  
كامل هذه الصناعة » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ - ٣٨ - ٣٩ : ἔστι δὴ τῶν ἐν τῷ διαλέγεσθαι :  
λόγων τέτταρα γένη , διδασκαλικοὶ καὶ διαλεκτικοὶ καὶ πειραστικοὶ καὶ  
ῥηστικοί = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ : « موجود  
في أن نتكلم أربعة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، ومحتنية ، ومراقية » ؛ نقل عيسى بن زرعة ،  
المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « وأجناس الألفاظ التي تجري في المفاوضة أربعة : البرهانية ،  
والجدلية ، والامتحانية ، والمراقية » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨ : « إن أجناس  
الكلام في كل فن منه أربعة : منها جنس تميلى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس محاكاة » .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦ : « إن أجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالأمور الكلية  
أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمشافية » .

والمخاطبة الجدلية :

والمخاطبة الخطبية :

والمخاطبة السوفسطائية <sup>(١)</sup> :

وهذه المخاطبة، إذا تشبه بها مستعملها | بالحكماء خصت بهذا الاسم <sup>(٢)</sup> ، وإذا تشبه بها بالجدلين ، فسميت مشاغبية :

فالمخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ الأول الخاصة بكل تعليم ، وهي التي تكون بين عالم ومتعلم بشأن أن يقبل ما يلقي إليه المعلم ، لا أن يفكر فيها بيطل به قول المعلم ، مثل ما يفعله السوفسطائيون .

٧ - لا : الا ل .

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ٧ - ٨ :  $\epsilon\rho\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\iota\delta^{\circ}\ \omicron\iota\ \epsilon\kappa\ \tau\omega\nu\ \phi\alpha\iota\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\nu$  :  $\epsilon\nu\delta\omicron\upsilon\chi\omega\nu\ \mu\eta\ \omicron\nu\tau\omega\nu\ \delta\epsilon\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\iota\ \eta\ \phi\alpha\iota\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\iota\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\iota$  .  
= ت . ج . نقل يحيى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٥١ : « والمراثية هي التي تقيس من الأمور التي تظن مشهورة وليست كذلك ؛ ولهذا الملة يتوهم أنها قياسية » .

ترجمة بيكار - كبرديج :  $\text{contentious arguments are those that reason or appear to reason to a conclusion from premisses that appear to be generally accepted but are not so.}$

(٢) ابن سينا ، البسطة ، ص ٥ : « والمغالطون طائفتان : سوفسطائي ، ومشاغبي . فالسوفسطائي ، هو الذي يترامى بالحكمة ، ويدعي أنه مبرهن ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يتاله أن يظن به ذلك . وأما المشاغبي فهو الذي يترامى بأنه جدل ، وأنه إنما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة ، ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يتاله أن يظن به ذلك » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ١ - ٣ :  $\delta\iota\delta\alpha\sigma\kappa\alpha\lambda\iota\kappa\omicron\iota\ \mu\epsilon\nu\ \omicron\iota\ \epsilon\kappa\ \tau\omega\nu$  :  $\omicron\iota\kappa\epsilon\iota\omega\nu\ \alpha\rho\chi\omega\nu\ \epsilon\kappa\alpha\sigma\tau\omicron\nu\ \mu\alpha\theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \sigma\upsilon\nu\ \epsilon\kappa\ \tau\omega\nu\ \tau\omicron\upsilon\ \alpha\pi\omicron\chi\rho\iota\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\varsigma\ \delta\omicron\upsilon\chi\omega\nu\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\zeta\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\iota\ (\delta\epsilon\iota\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \pi\iota\sigma\tau\epsilon\upsilon\epsilon\iota\nu\ \tau\omicron\nu\ \mu\alpha\nu\theta\eta\delta\omicron\nu\nu\omicron\tau\alpha)$

= ت . ج . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٨ : « أما التعليمية فهي التي هي قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين ( وذلك أنه ينبغي أن يصدق المتعلم أيضاً ) » .  
نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٠ ، نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ - ٧٥٢ .

والمخاطبة الجدلية هي التي تأتلف من المقدمات المشهورة المحمودة عند  
الجميع أو الأكثر<sup>(١)</sup> :

والمخاطبة الخطيئة هي التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي<sup>(٢)</sup> :

والمخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم أنها مخاطبة جدلية من مقدمات  
محمودة ، من غير أن تكون كذلك في الحقيقة :

فأما المخاطبة البرهانية فقد قيل في كتاب البرهان ؛ وكذلك الجدلية  
قد قيل فيها في كتاب الجدل ؛ والخطيئة في كتاب الخطيئة ؛  
والتي يقال فيها ها هنا هي المخاطبة المشاغبية ، أي المغلطة<sup>(٣)</sup> .

٨ - ها هنا : هنا ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ٣ - ٤ : *διαλεκτικοὶ δ' οἱ ἐκ τῶν ἐνδοξῶν συλλογιστικοὶ ἀντιφάσεις*

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٤٨ : « فأما الجدلية فهي الموجودة قياسات من المشهورات » ؛  
نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٠ : « والجدلية هي التي تقيس مراراً » .

فأرن ترجمة بيكارد - كبرديج : *dialectical arguments are those that reason from premisses generally accepted, to the contradictory of a given thesis.*

(٢) ابن سينا : عيون الحكمة ، ص ١٣ : « القياسات الخطائية تكون مؤلفة من مقدمات مقبولة  
أو مظنونة أو مشهورة في أول ما يسمع غير حقيقية » ؛ الحكمة الغروضية ، ١٧ : « ويكتفى فيها  
من القياسات بما يقع إنتاجه دون ما ينتج بالضرورة ، ومن المواد ما يحمد في بادئ الرأي النسيير  
المنتقب دون ما يكون محمداً في الحقيقة » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ١٠ - ١١ : *περὶ δὲ τῶν ἀγωνιστικῶν καὶ ἐριστικῶν νῦν λέγωμεν.*

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٩ : « وأما في الجاهدية والمراثية فنقول  
الآن » ؛ نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ : « وستكلم الآن في قياسات الجاهدة  
والمراء » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٢ : « فأما جنس كلام الماخكة والمنازعة فنحن  
متكلمون فيه في كتابنا هذا » .

فلنقل أولاً في أغراض هذه المخاطبة ، فنقول :

إن مقصد هذا المجلس من الكلام هو أحد خمسة مقاصد :<sup>(١)</sup>

إما أن ييكت المخاطب ،

وإما أن يلزمه شنة وأمرأ هو في المشهور كاذب ،

وإما أن يشككه ،

وإما أن يصبره بحيث يأتي بكلام مستحيل المفهوم ،

٢ - هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ١٣ - ١٦ : ἔστι δὲ πέντε ταῦτα τὸν ἀριθμὸν ، ἔλεγχος καὶ ψευδὸς καὶ παραδόξον καὶ σολοικισμόν καὶ πέμπτον τὸ ποιῆσαι ἀδόλεσχῆσαι τὸν προσδιαλεγόμενον

ع . ث . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٩ - ٧٥٠ : « وهذه هي خمسة في السدد : التبيكت ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد ؛ والسولوقسموس ؛ والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ : « وهذه خمسة ، وهي : التبيكت ؛ والكذب ؛ وضعف الرأى ؛ والعجمة ؛ والخامس أن يصير مخاطبة إلى الهذر والختار » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٢ - ٧٥٣ : « وهي خمسة عدداً : أولها التبيكت ، والثانية الكذب ، والثالثة ضعف الفهم لما يدخله من شكوك ، والرابعة العجمة ، والخامسة الهذر والختار » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧ : « إن أجزاء الصناعة المشائية خمسة : واحدها التبيكت المغالطى ؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب ؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور ؛ ورابعها إيراد ما يتحير فيه المخاطب ويشبه عليه معناه من جهة اللفظ ؛ والإغلاق والإعجام ... ؛ وخامسها الهذيان والتكرير » .

الهمز ( بالكرس ) السقط من الكلام والخطأ فيه ( لسان العرب ، مادة : هز ) .

لاحظ أن كلمة ( سولوقسموس ) يقابلها في الأصل الميوناى σολοικισμός ، ويغني التمييز بينها وبين كلمة يونانية أخرى ، كثيراً ما استعمالها الماطقة وهي : سولوقسموس συλλογισμός ، وقد استعمالوا كذلك : سلبس ويسلبس وسلبسة .

ولاحظ كذلك أن ترجمة paradoxos بضعف الاعتقاد ( يحيى بن عدى ) وضعف الرأى ( عيسى بن زرة ) وضعف الفهم ( الناقل القديم ) خطأ ، لأن المعنى الحرفى للكلمة هو : بجانب للرأى المشهور ، contrary to received opinion ( قاموس ليدل وسكوت ) ، وهي عكس vδoξος ، ثم اكتسبت الكلمة معنى آخر هو مالا يقبل عقلاً incredible

ولما أن يصيره إلى أن يأتي بهذر من القول يلزم عنه مستحيل في المفهوم بحسب الظن :

فهذه الأغراض الخمسة هي التي يؤتمها السوفسطائيون :

وأشهر هذه الأغراض الخمسة إليهم ، وأكثرها مقصوداً عندهم هو التبكيت ، ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب ، ثم يتلو ذلك التشكيك ، ثم يتلو ذلك استغلاق الكلام واستحالته ، ثم يتلو ذلك سوجه إلى الهذر والتكلم بالهذيان<sup>(١)</sup>.

والتبكيت والتغليب منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج ، ومنه ما يكون من قبل المعاني<sup>(٢)</sup> :

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ١٨ - ٢٢ : *μάλιστα μὲν γὰρ* : προαιρούνται φαίνεσθαι ἐλέγχοντες, δεύτερον δὲ ψευδόμενόν τι δεικνύ-  
ναι, τρίτον εἰς παράδοξον ἄγειν, τέταρτον δὲ συλοικίζειν ποιεῖν ( τοῦτο δ' ἐστὶ τὸ ποιῆσαι τῇ λέξει βαρβαρίζειν ἐκ τοῦ λόγου τὸν ἀποκρινό-  
μενον ), τελευταῖον δὲ [ τὸ ] πλεονάκις ταῦτό λέγειν.  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « وهم يشارون أكثر أن يروا أنهم  
يبتكون . وأما الثانية فإن يبتدوا شيئاً كاذباً . وأما الثالثة فإن يدعوا إلى ضعف اليقين . وأما الرابعة  
فإن يعدلوا سولوقيسا ، والسولوقيسموس هو أن يعبر بالحبيب بالكلمة إلى أن يلفظ بلفظ مجهول . وأما  
الأخيرة فإن يقول واحداً يمينه سرات كثيرة ؟ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٥ -  
٧٥٦ : النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٣ .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٣ - ٢٤ : *τρόποι δ' εἰσὶ τοῦ μὲν ἐλέγχειν* : δύο· οἱ μὲν γὰρ εἰσι παρὰ τὴν λέξιν, οἱ δ' ἔξω τῆς λέξεως.  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « وأنحاء التبكيت نحوان : أما هذا  
فن القول ، وأما هذا فخارج عن القول ؟ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ :  
« وأنحاء التبكيت هما نحوان : أحدهما من القول ، والآخر خارجاً عن القول ؟ النقل القديم ، المرجع  
نفسه ، ص ٧٥٣ : « وأنواع التبكيت عل جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجاً  
عن الكلمة . »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧ : « والتبكيت منه ما هو داخل في اللفظ ، ومنه ما هو داخل  
في المعنى ؟ النجاة ، ص ٨٩ : « إن هذه المغلطيات إما أن تقع في اللفظ ، وإما أن تقع في المعنى . »

(١١)  
والذى يكون من قبل الألفاظ ستة أصناف :

أحدها اشتراك اللفظ المفرد ،

والثانى اشتراك التأليف ،

والثالث الذى من قبل الإفراد ،

والرابع الذى من قبل القسمة ،

والخامس اشتراك شكل الألفاظ ،

والسادس من قبل الإعجام :

٤ - الذى : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٤ - ٢٨ : ἔστι δὲ τὰ μὲν παρὰ τὴν λέξιν : ταῦτα δ' ἔστιν ὁμωνυμία, ἀμφιβολία, σύνθεσις, διαίρεσις, προσφθία, σχῆμα λέξεως.

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : وهذه التى تحدث الوهم من القول واللفظ هى فى العدد ستة : وهذه هى : اتفاق الاسم ، والمراء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم ، وشكل اللفظة ؛ نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وأقسام النحو الكائن عن القول التى عنها تكون الشبهة عددها ستة : وهى هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم ، والمراء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم ، وشكل القول ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٧-٧٥٨ : مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عدداً : أولها اشتراك الأسماء ؛ والثانى الشك فى الكلام ؛ والثالث تركيبه ؛ والرابع تجزئته وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام وشكله . »

قارن الفارابى ، كتاب الأسمكة المغلطة ، الفصل الثانى ، فى إحصاء الأسمكة المغلطة من الألفاظ ، نسخة مصورة محفوظة بدار الكتب من مخطوط محفوظ فى براتسلانا ، من أعمال تشكوسلوفاكيا ، ورقة ١١٦ ب وما بعدها .

ابن سينا ، السقطة ، ص ٨ : « وأما التبيكيت الداخلى فى اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام : باشتراك الاسم ، والمماراة [والتركيب] ، واشتراك القسمة ، وبسبب اختلاف المعجمة والإعراب ، وبسبب اختلاف اللفظ . »

تسمى كلمة ἀμφιβολία الإبهام ambiguity ، أما προσφθία

فإنها تشير إلى التبرات accent والملاحظات الدالة على هذه التبرات ، كما تشير إلى العلامة الهائية rough breathing ، والنعيم الهائية smooth breathing .

وهذه القسمة تعرف من القياس والاستقراء.<sup>(١)</sup>

فثال اشتراك الاسم المفرد قول القائل : المتعلم عالم ، لأن المتعلم يعلم ،  
والذى يعلم عالم ، فالمتعلم عالم :

ووجه المغالطة في هذا أن لفظة « يعلم » تقال على الزمان المستقبل ، وتقال  
على الحاضر ، فهي تصدق على العالم في الحاضر ، وعلى المتعلم في المستقبل .<sup>(٢)</sup>

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٧ - ٢٨ : τούτου δὲ πίστις ἢ τε διὰ  
τῆς ἐπαγωγῆς καὶ συλλογισμός  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « ومصدق هذا هو باستقراء وقياس » ؛  
نقل عيسى بن إسحق بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء  
والقياس » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨ : « وجميع ذلك يؤثر في القياس ، ويؤثر في الاستقراء ، ويعلم  
خطؤه أيضاً بالقياس والاستقراء » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٣٠ - ٣٤ : εἰσὶ δὲ παρὰ μὲν τὴν ὁμωνυμίαν :  
οἱ τοιοῦτε τῶν λόγων, οἷον ὅτι μανθάνουσιν οἱ ἐπιστάμενοι τὰ γὰρ  
ἀποστοματίζόμενα μανθάνουσιν οἱ γραμματικοί. τὸ γὰρ μανθάνειν  
ὁμώνυμον, τὸ τε ξυνιέναι χρώμενον τῇ ἐπιστήμῃ καὶ τὸ λαμβάνειν  
ἐπιστήμην.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٥٤ - ٧٥٥ : « أما الأقاويل اللواتي من اتفاق الاسم فهي  
كهذه : مثال ذلك ذلك الذين يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون ، وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتي  
يتحدثن من الأفواه . وذلك أن « يتعلموا » هي اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم ،  
ولأن يقيس العلم » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « والمثال على الألفاظ  
التي هي أسماء متفقة هو كقولنا : « هؤلاء يتعلمون » ، « هؤلاء يعلمون » . وذلك أن التي يلغظ  
بها هي التي يتعلمها النحويون ، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عنه  
استعمال العلم ، ويدل على اقتباس العلم » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٨ : « فالكلام  
الذي من اشتراك الأسماء مثل قولك إنما العلماء بالنحو يعلمون ، وإن الذي أطلقت ألسنتهم منذ  
قريب يعلمون . فالتعلم اسم مشترك يقع على الذي يتفهم هو ونفسه ويستنبط ، وعلى الذي يستفيد  
ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذاك استعمال العلم ومعرفة » .

لاحظ أن ترجمة كلمة γραμματικοί بالنحويين خطأ في الترجمات الثلاث . كما  
أن كلمة « يستقيم » في ترجمة يحيى بن عدى خطأ بن الناصب ، ويجب أن نقراً « يتفهم » ، أما النقل  
القديم فقد بدد كثيراً عن الأصل اليوناني .



وكذلك قول القائل أيضاً : بعض الشر واجب ، والواجب خير ، فبعض الشر خير :

والمغالطة في هذا أن اسم « الواجب » دل في قولنا : « بعض الشر واجب » على ما يدل عليه اسم « الضروري » ، ودل في قولنا : « والواجب خير » على ما يدل عليه « المؤثر والشئ الذى ينبغى » :<sup>(١١)</sup>

وأما اشتراك التأليف فهو أصناف ، وذلك أنه قد يكون من قبل التقديم والتأخير ، كمن يقول : الشريف هو العالم ، إذا أراد أن العالم هو الشريف ،

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٣٤ - ٣٨ : καὶ πάλιν ὅτι τὰ κακὰ ἀγαθὰ· τὰ γὰρ δέοντα ἀγαθὰ، τὰ δὲ κακὰ δέοντα. διτιτὸν γὰρ τὸ δέον, τό τ' ἀναγκαῖον, δ συμβαίνει πολλάκις καὶ ἐπὶ τῶν κακῶν (ἔστι γὰρ κακὸν τι ἀναγκαῖον), καὶ τ' ἀγαθὸν δὲ δέοντά φαμεν εἶναι.

== ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة يدوى ، ص ٧٥٥ : « وأيضاً أن الشرور خيرات هذه الاوقات تجب خيرات ، والشرور تجب ، وذلك أن التي تجب مشاة : الضرورية التي تعرض كثير في الشرور ( فإنه موجود شر ما ضرورى ) ، والخيرات نقول إنها واجبة » ؛ فنقل عيسى ابن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ - ٧٥٧ : « وأيضاً أن الشرور خيرات ، والأمور الواجبة خيرات ، والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور ، لأن بعض الشرور ضرورى ، وقد نقول في الخيرات إنها واجبة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٨ : « وكقولك إن الضرر خير ، والخير قد ينبغى أن يكون ، فالضرر إذا ينبغى أن يكون . وقولك « ينبغى » على جهتين : إحداها الواجب الذى يعرض كثير من فنون الضرر والشرور ، فقد يكون الشر باضطرار ، والجهة الأخرى أن الخير ينبغى أن يكون غير مدافع » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٧ ب : ومثال المشكك : أن انشر ينتفع به ، والذى ينتفع به خير ، فالشر إذا خير . فإن قولنا « الشر » و « ينتفع به » و « الخير » يقال على أنحاء كثيرة بطريق التشكيك .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٩ : « وكذلك قول القائل : « هل شيء من الشرور بواجب أو ليس بواجب ؟ فإن كان واجباً ، وكل واجب خير ، فبعض الشرور خير ... والمغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجب المثل به ، وإنما يقال له واجب باشتراك الاسم . ومفهوم الواجب الأول أن وجوده ضرورى . ومفهوم الواجب الآخر أن إشارته محمود » .

فيوهم بتقديم الشريف وتأخير العالم أن المحمول في هذا القول هو العالم ،  
والشريف هو الموضوع <sup>(١)</sup> .

وقد يكون اشتراك التركيب من قبل تردد الضمير بين معنى أكثر من  
واحد . مثل قول القائل : ما يعرف الإنسان فهو يعرف ، والإنسان يعترف  
الحجر ، فالحجر إذن يعرف .

وإنما وقعت هذه المغالطة ، لأن لفظ « يعرف » قد يقع على العارف  
والمعروف <sup>(٢)</sup> .

ومثل قول القائل : ما قال الإنسان إنه كذلك ، فهو كذلك . وقال الإنسان  
صخرة ، فالإنسان صخرة :

#### ١ — بتقديم : يتقدم ل .

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١ : « وقد يكون فيه بسبب اختلاف إيهام التقديم والتأخير ،  
فإن القائل إذا قال : « إن العالم شريف » أمكن أن يختلف الاعتبار ، فإنه يجوز أن يكون « العالم »  
أخذه موضوعاً ، و « الشريف » أخذه محمولا : ويجوز أن يكون المحمول هو « العالم » ، ولكن  
أخرد ، كما يقال : « عالم زيد » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٦ - ٩ : παρὰ δὲ τὴν ἀμφιβολίαν : ... καὶ ἂν ὁ τις γινώσκει, τοῦτο γινώσκει; καὶ γὰρ τὸν γινώσκοντα  
καὶ τὸ γινωσκόμενον ἐνδέχεται ὡς γινώσκοντα σημῆναι τοῦτ' ᾧ λόγῳ

ت . ج . النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٣ : « والشك في الكلام كقولك :  
الشيء الذى يعرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر ، والحجر إذا يعرف ، فإن قولك  
« يعرف » قد يقع على العارف والمعرف » .

لاحظ التطابق بين متن ابن رشد والنقل القديم . انظر الهامش التالى .

ابن سينا ، السفسطة ، ١٠ : « وأما الأشبه بالغرض من الكلام العربى ، فأن يقول قائل :  
« هل الشيء الذى يعلمه الإنسان ، فذلك يعلمه الإنسان ، أو ليس كذلك ؟ فإن كان الشيء الذى يعلمه  
الإنسان فذلك يعلمه ، والإنسان يعلم الحجر ، فالحجر يعلم الحجر » .

والسبب في ذلك أن لفظة « هو » مرة تعود على الإنسان ، ومرة تعود على القول :<sup>(١)</sup>

وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة مثل قولك : أعجبنى ضرب زيد • فإنه يحتمل أن يكون زيد مضروباً وضارباً :<sup>(٢)</sup>

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ١٠ - ١٢ : καὶ ἄρα δὲ οὐ φησὶ εἶναι, τοῦτο οὐ φησὶ εἶναι; φησὶ δὲ λίθον εἶναι· οὐ ἄρα φησὶ λίθος εἶναι. - ت. ع. النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٣ : « وأيضاً ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ، والإنسان قال حجر ، فهو إذن حجر » .

لاحظ أن المطابقة تكاد تكون تامة بين متن ابن رشد والنقل القديم .

الفارابي ، الأمكنة المخلقة ، ورقة ١١٨ - ١١٨ ب : « ومنها القول المشترك التركيب ، المتواطئ الأجزاء ، مثل قولنا : ما قال زيد إنه كذا فهو كما قاله ، وقال زيد إن هذا حجر ، فزيد إذن حجر ؛ وما علم الإنسان فهو ما علمه ، والإنسان يعلم الثور ، فإن الإنسان إذا هو ثور ، فإن الاشتراك في هذه الألفاظ هو في تركيبها وترتيبها فقط . فإن قولنا : « هو » متى رتب في هذا الموضوع أمكن أن يرجع حل العالم والمعلوم . فلذلك صارت أمثال هذه التركيبات منطوية » ؛ ورقة ١١٩ - ١١٩ ب : « ومنها تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه ، مثل قولنا : الذي يبصر الإنسان - يبصر إذا غير وقيل هكذا : الذي يبصر الإنسان يبصر ، ثم أضيف إليه قولنا : والإنسان يبصر الحجر ، لزم منه في الظاهر أن « الحجر يبصر » . »

قارن : ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١ : « ما يعلمه الإنسان فهو ما يعلمه ، ويعلم الحجر فهو حجر » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ : « مثال المجازة في الوضع دون الالتصاق ، قول القائل • كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه ، والفيلسوف يعلم الحجر ، فهو إذن حجر » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ١٧ - ٢١ : τρίτος δὲ ὅταν τὸ συντεθὲν πλείω σημαίνει, κεχωρισμένον δὲ ἀπλῶς. οὖλον τὸ ἐπίσταται γράμματα· ἐκάτερον μὲν γὰρ, εἰ ἔτυχε, ἐν τι σημαίνει, τὸ ἐπίσταται καὶ τὰ γράμματα· ἄμφω δὲ πλείω, ἢ τὸ τὰ γράμματα αὐτὰ ἐπιστήμην ἔχειν ἢ τῶν γραμμάτων ἄλλον.

= ت. ع. نقل عيسى بن إسحق بن زرقه ، طبعة بدوى ، ص ٧٦١ - ٧٦٢ : « والثالث عندما يكون القول إذا ركب دل على كثير ، وإذا فصل دل على واحد ، مثال =

وقد يكون من قبل الحذف والنقصان ، مثال ذلك أن يقول القائل :  
 إن الذى لا يمشى ، يستطيع أن يمشى : والذى لا يكتب ، يستطيع أن يكتب :  
 فيكون ذلك صادقاً . فإذا حذف لفظة « يستطيع » فقال : الذى لا يمشى ، يمشى ؛  
 والذى لا يكتب ، يكتب : أوهم أن الذى ليس بماش ماش ، وبالحاصل  
 بالكتابة كاتب . ويشبه أن يعد هذا فى باب الأفراد والتركيب . وذلك أن  
 النقصان هو تصوير المركب مفرداً<sup>(١)</sup> :

= ذلك قولنا : معرفة الكتابة . وذلك أن كل واحدة من نطقى الكتابة والمعرفة قد عرض أنها تدل  
 على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر من واحد ، لأنه يدل إما على أن الكتابة معرفة ، أو على  
 أن الكتابة معروفة عند آخر .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٢ : « كقول القائل : « معرفة الكتابة » فقد تفهم به مقسرة  
 يكون المعارف بها الكتابة ، وتفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة . وتركيبه يقع كثرة  
 فى مفهومه . وكل واحد من نطقى الكتابة والمعرفة ليست مشتركة فى هذا الموضع » .

فى التعبير اليونانى : ἐπίσταται γρ. يمكن أن تصبح كلمة γρ. فاعلاً ، ويمكن أن  
 تعرب مفعولاً به . وإذا عربت كلمة γρ. مفعولاً به ، كان فاعل ἐπίσταται مستتراً جوازاً  
 وتقديره « هو » .

(١) أرسطر ، ٤ ، ١٦٦ ا ٢٣ - ٣٠ : παρὰ δὲ τὴν σύνθεσιν : τὰ τοιαῦτα, οἷον τὸ δυνατὸν καὶ τὸ ἐπὶ τὸν βυθὸν βαδίζειν καὶ μὴ γράφοντα  
 γράφειν. οὐ γὰρ ταῦτ' σημαίνει, ἂν διελθὼν τις εἴπῃ καὶ συνθεῖς ὡς  
 δυνατόν τὸ κατὰ τὸν βυθὸν βαδίζειν [καὶ μὴ γράφοντα γράφειν]· καὶ τοῦτ'  
 ὡσαύτως, ἂν τις συνθῇ τὸ μὴ γράφοντα γράφειν σημαίνει γὰρ ὡς ἔχει  
 δύναμιν τοῦ μὴ γράφοντος γράφειν. ἐὰν δὲ μὴ συνθῇ, ὅτι ἔχει δύναμιν,  
 ὅτε οὐ γράφει, τοῦ γράφειν.

= ث. ح. نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « فأما من التركيب  
 فأشأله هذه - مثال ذلك أن يمكن الجالس أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب . وذلك أنه ليس  
 يدل على معنى واحد بعينه إن قال إنسان إذا قفم وإذا ركب أنه يمكن الجالس أن يمشى ، والذى  
 لا يكتب أن يكتب . وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه يدل على أن  
 له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب ، وإن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب =

وأما الموضع الذى يكون من قبل لإفراد اللفظ المركب، فمثل قولك: سقراط عالم بالطب، فسقراط إذن عالم :

وذلك أنه قد يصدق على | سقراط أنه عالم بالطب، وليس بصدق عليه أنه عالم بإطلاق. وإنما كان ذلك كذلك، لأنه ليس يلزم إذا صدق القول المركب على شيء أن تصدق أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء :

وأما الموضع الذى من القسمة : فهو أن تكون أشياء إذا حملت مفردة على أجزاء الشيء صدقت، أو على الشيء بأسره صدقت. فإذا ركب بعضها إلى بعض، كذبت : فيوهم المغالط أنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصدق مركبة. وهو عكس الموضع الأول :<sup>(١)</sup>

١ - المركب : والمركب ف. ٤ - عليه : سقطت من ل.

٦ - الموضع الذى : سقطت من ف.

= « على أن يكتب » نقل عيسى بن زرة ، المراجع نفسه ، ص ٧٦٣ : « وأما المواضع التى من التركيب فتكون على هذا النحو : مثال ذلك : قد يمكن الجالس أن يمضى ، والذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بنير تركيب ، وإذا ركب فقيل : الجالس يمكن أن يمضى ، والذى لا يكتب أن يكتب - واحدة بعينها . وكذلك يجرى الأمر إذا ركب ، مع أن الذى ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب ، وإن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب » ؛ النقل القديم ، المراجع نفسه ، ص ٧٦٤ : « وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء غيرها ، كتفوك : قد يستطيع الجالس أن يمضى ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هذين القولين بحال واحدة ، إذا كان القول مؤلفاً أو مفترقاً . وذلك أنك إذا قلت باتأليف إن من لا يكتب يكتب دلت على أن له قوة على الكتابة فى الوقت الذى لا يكتب » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٣٥ - ٣٦ : ὁ γὰρ αὐτὸς λόγος διηρημένος καὶ συγχείμενος οὐκ αἰεὶ ταῦτὸ σημαίνειν ἂν δόξειεν.

= ت. ح. نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « وأيضاً إن فى القول إذا قسم وركب مثل فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المراجع نفسه ، ص ٧٦٣-٧٦٢ : « وأيضاً فإن القول إذا قصد به شيء فليس يظن به دائماً إذا فصل وركب أنه يدل على معنى واحد بعينه » ؛ النقل القديم ، المراجع نفسه ، ص ٧٦٥ : « وليس ما فصل (طبعة بدوى : فصل) من الكلام ، ثم ألف كانت دلالة واحدة وإن ظن به ذلك » .

فقال التي تصدق على أجزاء الشيء مفردة ، ولا تصدق على كلمته  
مجموعة ، قول القائل : الخمسة منها زوج ، والخمسة منها فرد ، فالخمسة إذن  
زوج وفرد :<sup>(١)</sup>

وذلك كذب . فإن الزوجية والفردية إنما صدق كل واحد منهما على  
جزء من الخمسة غير الجزء الذي صدق عليه الآخر : فاذا حمل على الكل ،  
كان كذباً :

ومثال المحمولات التي تصدق مفردة على كل الشيء ، ولا تصدق عليه  
مركبة ، قول القائل : أنت عبد ، وأنت لى ، فأنت عبد لى ؛  
وذلك مما قد يكذب :<sup>(٢)</sup>

٧ - مثال : مثل ل .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٢٣ - ٢٤ : παρα δὲ τὴν διαίρεσιν

ὅτι τὰ πέντε ἔσσι δύο καὶ τρία καὶ περὶ τὰ καὶ ἄρτια

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « فأما من القصة : فالخمسة هي اثنان  
وثلاثة ، أفراد وأزواج » ؛ فنقل ميسى بن إسحق بن زرعة ، المراجع نفسه ، ص ٧٦٢ :  
« وأما من القصة فإن الخمسة اثنان وثلاثة ، وأزواج وأفراد » ؛ النقل القديم ، المراجع نفسه ،  
ص ٧٦٥ : « ونقول بالتجزئة والقصة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة ، أزواج وأفراد » .

(٢) انظر ص من هذا الكتاب .

وقارن الفارابي ، الأسمكة المغلطة ، ورقة ١٢١ ا : « ومنها أنه يغلط في تركيب الأشياء التي  
تقال فرادى على شيء واحد ، فيتهم أنها تتركب ، فيغلط ، مثل قول القائل : هذا ابن ماحق ،  
وهو لك ، فهو إذاً بذلك ابن لك . وهذه متى قيلت فرادى صدقت ، وإذا جمعت كذبت من قبيل  
أن حملها بعضها على بعض بالعرض » ؛ ورقة ١٢٤ ب : « ومنها المطلقات فإنها توهم أنها قد تقيد  
بكل ما يمكن أن يقارنها من المحمولات ، فإذا قيدت لزم عنها إما كذب ، وإما فصل وهذان  
وتكرير ، مثال ما يلزم منه كذب قولنا : « هذا ابن ، وهو لك » ، فهو إذاً ابن لك » ؛ ورقة ١٢٤ ب -  
١٢٥ ا : « ومتى كانت المطلقات يوصف بعضها ببعض على طريق العرض أمكن أن تكذب ، فذلك  
صدق على هذا المشار إليه أنه ابن ، وهو لك ، ولم يصدق عليه أنه ابن لك » .

وأما الموضع الذى من الإعجام فثل أن يتغير إعراب اللفظ ، فيتغير مفهومه ، أو يتغير من المد إلى القصر ، أو من التشديد إلى التخفيف ، أو من الوصل إلى الوقف ، أو يهمل إعرابه ، أو يبدل لفظه وإعجابه :

والذى يكون من قبل النقط إنما يكون من قبل المكتوب فقط ، مثل ما يعتذر به جالينوس عن أبقرات في مواضع انتقدت عليه :

وأمثلة تغير المفهوم بتغير الإعراب ، أو لإهماله كثيرة موجودة ، مثل قول القائل : ضرب زيد عمراً . إذا كان زيد هو المضروب ، وعمرو هو الضارب . وذلك كثير : وكذلك ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله ، وهو الذى يسمى التصحيف <sup>(١)</sup> .

١ - يتغير : يتغير ل .

٤ - ٥ - والذى يكون ... عليه : وهذا إنما يكون في المكتوب دون الملفوظ ل .

٧ - زيد عمراً : زيداً عمرو ل .

٨ - ما : ما ل .

٩ - التصحيف : + وإن كان هذا كما قلنا إنما يعرض في الخط فقط ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ١ وما بعده : παρὰ δὲ τὴν προσφθίαν ἔν μὲν τοῖς ἔνεν γραφῆς διαλεκτοῖς οὐ ῥᾶδιον ποιῆσαι λόγον, ἐν δὲ τοῖς γεγραμμένοις καὶ ποιήμασι μᾶλλον...

ت ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٦٥ : « فأما التجميع فليس يسهل أن نجعل القول في الأناويل دون الكتابة ، وما كثيراً من المكتوبات وفي الأسماء ... » نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ،

ص ٧٦٧ : « وأما الموضع الذى من التجميع فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة ، بل هو فربا يكتب وفي الشعر خاصة ... » النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ - ٧٧٠ :

« فأما النوع الذى يكون من جهة الإعراب وتجميع اللفظ والعلامات ، فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن نطس بكتاب بخدمات أهل الجادلة ، ولكننا سنبين منه شيئاً بما قد كتب وقيل من الأشعار »

الفارابى ، الأسمكة المنقطعة ، ورقة ١١٩ أ : « ومنها تغيير الشكل وهذا إنما ينط في المكتوبات خاصة ، وذلك في الحروف التى تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات ، مثل قوله تعالى : =

وأما الموضع الذى من شكل الألفاظ فقبل أن تكون صيغة لفظ المذكر صيغة لفظ المؤنث ، أو صيغة لفظ المفعول صيغة لفظ الفاعل ، فيوهم أن المذكر مؤنث ، والمفعول فاعل ، مثل قول القائل : عاصم بمعنى معصوم :<sup>(١)</sup>  
قال :

فهذه هى المضللات التى تكون من قبل الألفاظ ، وقد يظهر أنها ستة بطريق القسمة . وذلك أن اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى : وإذا لم يطابق المعنى : فظاهر أنه دل على معنى أكثر من واحد . لأنه لا يخلو أن يدل على

٣ - القائل : العرب ل . || معصوم : + وماه دافق بمعنى مدفوق ل .  
٥ - هى : سقطت من ل || أنها : انه ل .

= « عذاب أصيب به من أشاء » ومن أشاء : « وهذا صراط على مستقيم » وعلى مستقيم . ونها تغيير الإهراب مثل ما قيل فى : لا يقتل قرشى صبرا ، فإن اتلام من قوله « لا يقتل » إذا رفعت ، دلت على معنى « وإذا جزم دلت على معنى ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٧ - ١٨ : « وأما الموضع الذى من الإعجاب ، فن التناس من قصره على المكتوب ، ونحن نجمله أعم من ذلك ، وهو أن تغير المعنى بترك الإهراب ، أو أن تغير لفظاً ، وبالذرات ، والتنقيلات ، والتخفيفات ، والمدات ، والتشديدات ، بحسب الصادات فى اللغات ، وبالمجم كتابة ... » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ١٠ وما بعده : οἱ δὲ παρὰ τὸ σχῆμα τῆς λέξεως συμβαίνουσιν, ὅταν τὸ μὴ ταὐτὸ ὡσανύτως ἐρμηνεύηται, οἷον τὸ ἄρρεν θῆλυ ἢ τὸ θῆλυ ἄρρεν ἢ τὸ μεταξὺ θύτερον τούτων, ἢ πάλιν τὸ ποιὸν ποσὸν ἢ τὸ ποσὸν ποιόν, ἢ τὸ ποιοῦν πάσχον ...

= ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة يدوى ، ص ٧٦٥ - ٧٦٦ : « فأما اللواتى تعرض من شكل القول ، ففى لم يفسر هو بعينه على هذا النحو بعينه - مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكراً ، والمتوسطات الأخر من هذين ، أو أيضاً الكينى كيا ، والكى كينياً ، أو الفاعل المنفعل أو الموضوع الذى يفعل وهذه الأخر كما قسمت أو لا ... » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٨ ؛ النقل القديم ، ص ٧٧٠ - ٧٧١ .



ذلك المعنى وعلى معنى زائد عليه ، أو على ذلك المعنى وعلى معنى ناقص عنه . وإذا كان ذلك كذلك ، فقد دل على معنى أكثر من واحد إما بزيادة منه على المعنى ، أو نقصان منه : وإذا كان ذلك كذلك ، فلا تخلو ذلالته على معنى أكثر من واحد إما من قبل ما يؤخذ مفرداً ، وإما من قبل ما يؤخذ مضموماً إلى غيره . ثم إذا كان من جهة ما هو مفرد ، فلا يخالو ذلك من ثلاثة أقسام :

إما أن يكون ذلك لا من قبل صيغته الأولى الموضوعية ، وهذا هو الاسم المشترك :

وإما أن يكون ذلك له من قبل زيادة أو نقصان في حروفه ، أو تبديل ترتيبها : وهو التغليب الذى قيل فيه إنه من قبل الشكل :

وإما أن يكون في أحواله الخارجية وهو التغليب الذى يعرض من قبل الإعراب ، والتثقيب ، والتشديد ، وغير ذلك من الأشياء التى جرت بها العادة في الألسنة :

وإذا عرض له ذلك من قبل ما هو مضموم إلى غيره . فلا يخلو أن يعرض

٣ - ذلك : سقطت من ف . ١٤ - له : سقطت من ل .

■ النجاشي ، الأمانة المقلدة ، ورقة ١١٨ أ : « ومنها الألفاظ المشتركة في الأبنية ووزن اللفظ فقط ، مثل قولنا في اللسان العربي : خلق الله ، فإنه لمسا كان وزنه وزن الألفاظ الدالة على أن يفعل أوهم ذلك . وكذلك قول القائل : اللهم أنت رجاؤنا ، فإن وزن قولنا : « الرجاء » في اللسان <العربي> وزن قولنا : « الذهاب » ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التى تدل على أن يفعل أو يفعل فيوم المعنى بحال أن يفعل أو أن يفعل ، وكذلك الألفاظ التى أوزانها أوزان الجمع توهم الكثرة ، مثل قولنا في اللسان العربي : قميص أخلاق . وكذلك ما كانت بنيت بنية ما تدل على الإثبات أوهم في الشيء أنه أثني ، مثل قولنا : طلحة ، والخليفة ، وما أشبه ذلك . وكذلك في شيء مما يتفق في لسان ما يجانس هذا في أصناف الأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٨ : « وأما المتعلق بشكل اللفظ : فإن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصاريح ، والتأنيث والتذكير ، والفاعل والمفعول .... » .

له ذلك في نفس التركيب ؛ وإما أن يعرض له عند تغيره من أفراد إلى تركيب ، وهو موضع القسمة ، وإما من تركيب إلى أفراد وهو موضع التركيب :

وإذا كان من المعروف بنفسه أن ليس هاهنا قسمة سابعة للفظ يدل بها على أكثر من معنى واحد من جهة ما هو مغلط بذاته ، لا من جهة ما هو مغلط بالعرض ، مثل التغليب الذي يعرض عنه عند الإبدال ، أعني إبدال لفظ مكان لفظ . فظاهر أن المواضع المغلطة من الألفاظ هي هذه الستة :<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢٠ - ٢١ : οἱ μὲν οὖν περὶ

τὴν λῆξιν ἔλεγχον ἐκ τούτων τῶν τρόπων εἶσιν.

= ت . ح . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٦ : « فالتبكيئات من القول هي أمثال هذه المواضع ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ : « فهذه هي التبكيئات التي في القول ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع » .

الفراي ، الأمكنة المغلطة ، ١١٩ ب : « فهذه جميع ما يمكن أن تغلط الناظر من الألفاظ ، فقد عدناها . وقد يمكن أن تقسم قسمة أخرى يظن بها أنها أخرى أن تكون قسمة صناعية ، فإن قسمنا هذه إنما جرت مجرى ما بهد ويقصد تفهيمها بأي وجه كان . والقسمة التي يظن أنها أخرى أن تكون صناعية في هذه ، وهي أن الألفاظ المغلطة هي إما مشتركة ، وإما مفردة . والمشاركة منها مفردة ، ومنها مركبة . والمفردة منها ما هي مشتركة في أنفسها ، ومنها ما هي مشتركة في أبنيتها . والمشاركة في أنفسها ما يقال باتفاق ، ومنها ما هو مشكك ، ومنها مستعار ، ومنها مقول » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٨ - ١٩ : « فهذه هي الأنحاء التي يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ ، وهي هذه لاقير ؛ وذلك لأن اللفظ إذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط . وإذا لم يطابق المعنى بيته ، فإما أن يدل أو لا يدل . فإن لم يدل لم يغلط ، فإن مالا يفهم لا يغلط منه . وإن دل على معنى ، فواضح أن ذلك المعنى لا يكون هو المعنى المقصود . فلا يخلو إما أن يكون المعنى المقصود قد يفهم منه وحده ، أو يفهم منه لا وحده . فإن كان منه يفهم وحده ، فإما أن يكون وهو منفرد ، وإما أن يكون وهو مركب . فإن كان اعتبار ذلك من انفراده ، فإما أن يكون من جوهرة ، وإما أن يكون من حال فيه ، وإما أن تكون حالة تلحقه من خارج . » .

## القول في المغلطات من المعاني

قال :

والمواضع المغلطة من المعاني سبعة مواضع :

أحدها : إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات ؛

- والثاني : أخذ المقيد مطلقاً ، بأن يؤخذ ما سيأه أن يصدق مقيداً فقط ، على أنه صادق بإطلاق . وأعني ما كان مقيداً بصفة ، أعني بصفة ما ، إما بزمان ، أو بمكان ، أو غير ذلك من أنواع التقييدات ؛

والثالث : الغلط الذي يقع من قلة العلم بشروط التبكيث ، وإنتاج مقابل ما اعترف الخصم بوجوده ؛

١٢٧

والرابع : موضع اللاحق ؛

١١

والخامس : المصادرة على المطلوب ؛

والسادس : أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ؛

والسابع . أخذ المسائل الكثيرة على أنها مسألة واحدة .<sup>(١)</sup>

١ - المغلطات : المغلطة ف .

٥ - ٦ - فقط ... مقيداً بصفة : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢١ - ٢٧ : τῶν δ' ἕξ τῆς λήξεως παραλογισμῶν : ٢٧ - ٢١ ب ١٦٦ ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢١ - ٢٧ : τῶν δ' ἕξ τῆς λήξεως παραλογισμῶν . εἶδη ἐστὶν ἑπτὰ , ἐν μὲν παρὰ τὸ συμβεβηκός , δευτέρον δὲ τὸ ἀπλῶς ἢ μὴ ἀπλῶς ἀλλὰ πῇ ἢ ποῦ ἢ ποτὲ ἢ πρὸς τι λέγεσθαι , τρίτον δὲ τὸ παρὰ τὴν τοῦ ἐλέγχου ἄγνωσιν , τέταρτον δὲ τὸ παρὰ τὸ ἐπόμενον , πέμπτον δὲ τὸ παρὰ τὸ < τὸ > ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν , ἕκτον δὲ τὸ μὴ αἴτιον ὡς αἴτιον τιθέναι , ἑβδομον δὲ τὸ τὰ πλείω ἐρωτήματα ἐν ποιῶν . = ت . ع . نقل بحري بن عدي ، طبعة بدوي ، ص ٧٦٦ : « فأما التفضيلات الخارجة عن القول فأنواعها سبعة : أما الأول فن الأعراس . وأما الثاني فأن يقال على الإطلاق ، أو لا على الإطلاق ، =

فالمغلطات التي تكون مما بالعرض تقع متى اتفق أن يحمل شيء على شيء بالذات ، ويتفق لأحد الشئين أمر بالعرض ، فإنه يظن أن ما بالعرض يوجد لأحد ذينك الشئين بالذات :

ومثال ذلك قول القائل : زيد المشار إليه غير الإنسان ، وزيد إنسان ، فالإنسان غير الإنسان :

وذلك أن حمل الإنسانية على زيد هو بالذات : وعرض لزيد من جهة ما هو شخص أن كان غير الإنسان الذي هو نوع كلي ، فظن لذلك أنه يلزم أن يكون الإنسان غير إنسان :

= ولكن في شيء، أو أين، أو متى ، أو بالإضافة إلى شيء . والثالث الذي من الجهل بالتبكيكات . والرابع الذي من التي تلزم . والخامس فأن يأخذ الذي من البدء . والسادس أن يضع لا كلمة كلمة . والسابع أن يحمل مسائل كثيرة مسألة واحدة ؛ فقل عيسى بن زهرة، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ للنقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧١ .

تسمى المصادرة على المطلوب الأول في اليونانية *παρά τὸ ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν* ويطلق عليها في اللاتينية *petitio principii* . وقد نقلها يحيى بن عدي بأخذ الذي من البدء كما نقلها ابن زهرة بالأمور المأخوذة بدءاً ، ونجد في النقل القديم ما يكون من أول المسألة .

الفراي، الأماكن المغلطة ، ورقة ١٢٠ ب وما بعدها ؛ ابن سينا، السفسطة ، ص ٣٠ : « وأما المغالطات التي تقع بحسب المعاني فهي سبعة : الأول من جهة ما بالعرض ؛ والثاني من سوء اعتبار الحمل ؛ والثالث من قلة العلم بالتبكيكات ؛ والرابع من جهة إيهام عكس الوازم ؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأول ؛ والسادس من جعل ما ليس بعلة علة ؛ والسابع من جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة » .

ابن سينا، النجاة ، ٩٣ : « وأما المعنوي فإما أن يكون بالعرض ، وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق في الحمل ، وإما لعقم القرينة ، وإما لإيهام عكس الوازم ، وإما للمصادرة على المطلوب الأول ، وإما لأخذ ما ليس بعلة علة ، وإما لجمع المسائل في مسألة ، فلا يتميز المطلوب واحداً بيمينه » .

ومثال ذلك أيضاً قول القائل : زيد غير عمرو ، وعمرو إنسان ، فزيد

(١)

غير إنسان .

(١) أرسطو ، ص ١٦٦ ب ٢٨ - ٣٦ : οἱ μὲν οὖν παρὰ τὸ συμβεβηκὸς : παραλογισμοὶ εἰσιν, ὅταν ὁμοίως ὁτιοῦν ἀξιωθῇ τῷ πράγματι καὶ τῷ συμβεβηκότη ὑπάρχειν. ἐπεὶ γὰρ τῷ αὐτῷ πολλὰ συμβεβηκεν, οὐκ ἀνάγκη πᾶσι τοῖς κατηγορουμένοις καὶ καθ' οὗ κατηγορεῖται ταῦτα πάντα ὑπάρχειν. οἷον εἰ ὁ Κορίσκος ἕτερον ἀνθρώπου, αὐτὸς αὐτοῦ ἕτερος· ἔστι γὰρ ἀνθρώπος. ἢ εἰ Σωκράτους ἕτερος, ὁ δὲ Σωκράτης ἀνθρώπος, ἕτερον ἀνθρώπου φασὶν ὡμολογηκέναι διὰ τὸ συμβεβηκέναι, οὗ ἔφησεν ἕτερον εἶναι, τοῦτον εἶναι ἀνθρώπον.

= ت. ع . نقل يحيى بن علي ، طبعة بدوي ، ص ٧٦٧ ، ٧٧٢ - ٧٧٣ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ ، ٧٧٣ - ٧٧٤ : « فأمّا التّضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شيء اتفق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثال واحد ومن قيل أنه قد يمرض لشيء الواحد بعينه أعراض كثيرة . فليس من الاضطراب أن توجد جميع هذه لساير المحمولات . مثال ذلك : إن كان قوريسقوس غير الإنسان ، فإنه يكون غير نفسه ، لأنه إنسان ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧١ ، ٧٧٥ - ٧٧٦ .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٠ ب : والمغلطات التي هي معان منها التي تقال بالمرض ، وهي التي تتفق مقارنتها لشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما في طباعه أن يقترن إلى الآخر ، مثل أن يمرض حيوان ما أن يذبح فيموت ، ويبتل بمطر في ذلك الوقت . فإن ذلك الحيوان يوصف بهذه المحمولات الثلاث : وهو أنه مذبوح وميت وممطر . وتوصف هذه الثلاث بعضها ببعض . فحملنا الميت على المذبوح ليس بالمرض ، ولا حملنا المذبوح على الميت . وأما حملنا الممطر على الميت فهو بالمرض ، وكذلك حملنا إياه على المذبوح ، وكذلك حملنا ذينك الأمرين على الممطر » ؛ ورقة ١٢١ أ - ١٢١ ب : « ومنها أن يغلط في اللازم فيوهم فيها بلام عن القول أنه لازم ، مثل قولنا : « زيد إنسان ، وزيد ليس بعمرو ، وعمرو إنسان ، فإذا كان هو إنسان ليس بإنسان ، أو الإنسان غير الإنسان ، بسبب أنه عرض لمسلم يكن زيدا أن كان إنساناً » ، فإن زيدا ليس بعمرو ، لا من جهة ماهو إنسان . ومثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جنس ، فالإنسان جنس . وذلك كذب ، من قبل أنه عرض لمسلم هو صفة للإنسان أن كان جنساً ، فلذلك لزم عنه كذب » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٢٠ - ٢١ : « فأمّا التّضليل الكائن بالعرض فهو أن يؤخذ شيء عرض له مقارنة شيء على سبيل ما يمرض عروضاً غير واجب فيؤخذ واجباً ، أو تعرض له أعراض كثيرة ، فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع ، أو يمرض شيء لشيء فيؤخذ في حكمه ، مثل أن تقول : « إن زيدا غير عمرو ، وعمرو إنسان ، فزيد غير إنسان ..... » .

وأما التغليب الذى يعرض من أخذ المقيّد مطلقاً ، فمثل أن يقول قائل :  
إن كان ما ليس بوجود فهو متوهم ، والمتوهم موجود ، فما ليس بوجود  
فهو موجود :

أو يقول : إن كان ما هو موجود متوهماً ليس بوجود ، فما هو موجود ،  
فليس بوجود :

وهذا إنما يصدق إذا قيد ، لا إذا أطلق : وذلك أن ما ليس بوجود خارج  
الذهن ، فهو موجود فى الوهم لا بإطلاق . وكذلك ما هو موجود فى الوهم ،  
فهو غير موجود خارج الوهم لا بإطلاق .

وأعنى أن يكون الشيء يصدق لا بإطلاق ، فيلزم منه أن يصدق ، وإنما  
يعرض الغلط فى هذا الموضع إذا عرض أن يكون الخلاف بين المطلق والمقيّد  
فى المعنى سيراً وخفياً . وكلما كان الخلاف أخفى ، كان الغلط فيه أكثر ،  
والوقوف على وجه الغلط فيها أعسر . وكلما كان أظهر : كان الغلط فيه  
أقل ، والوقوف عليه أسهل . وذلك يختلف بحسب المواد . وفى بعض المواضع  
يمكن أن يعرض فيه غلط ليس يسهل حله . وفى بعض المواضع يعرض فيه  
غلط يسهل حله .

ومثال ذلك أن يقول قائل : الزنجى أسود ، والزنجى أبيض الأسنان ،  
فالزنجى إذا أسود أبيض معاً .

فإنه قد يمكن أن يعرض فى مثل هذا هذا الغلط ، إذ كان الخلاف الذى  
بين سواد الزنجى وبياض أسنانه خفياً . ولذلك يمكن أن يسلم إنسان ما أن الزنجى

١ - قائل : القائل ل .

٨ - خارج : سقطت من ل .

٩ - وأعنى ... أن يصدق : سقطت من ف .

أسود ، ويسلم أنه أبيض من قبل بياض أسنانه : وذلك أنه ليس بجنى جداً :  
ولذلك قد يسهل على كثير من الناس حله .<sup>(١)</sup>

١ - وذلك أنه : ولكنه ف .

(١) أرسطر ، ٥ ، ١٦٦ ب ٣٧ - ١٦٧ ٢٠١ : οἱ δὲ παρὰ τὸ ἀπλῶς τὸδε :  
ἡ πῆ λέγεσθαι καὶ μὴ κυρίως, ὅταν τὸ ἐν μέρει λεγόμενον ὡς ἀπλῶς  
εἰρημένον ληφθῇ, οἷον εἰ τὸ μὴ ὄν ἐστι δοξαστόν, ὅτι τὸ μὴ ὄν ἔστιν  
οὐ γὰρ ταῦτόν εἶναι τέ τι καὶ εἶναι ἀπλῶς. ....

مت.ع. نقل يحيى بن عدي ، طبعة يدوي ، ص ٧٧٢ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٧٣ - ٧٧٤ : « فأما التي تكون من قبل الحمل على الإطلاق ، أو من جهة لاعل التحقيق فهي  
أن يكون محسولاً على جزء ما ، فيؤخذ كالحمول على الإطلاق . ومثال ذلك : ليس ما ليس  
بموجود يوجد مظنوناً ، فيكون غير الموجود موجوداً ، وذلك أنه ليس معنى أن يوجد الشيء وأن  
يوجد على الإطلاق معنى واحداً بمعنى ، أو يلزم أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير  
موجود شيئاً من هذه الموجودات - مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشيء  
غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بمعنى . وقد يظن ذلك هما لتقارب  
لفظيهما ، وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير موجود ، وأن يكون موجوداً على الإطلاق ... » ؛  
النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧٥ - ٧٧٦ .

الفراي ، الأمكنة المخلطة ، ورقة ١٢٤ أ وما بعدها : « ومنها المقصورات على شيء ، إما على  
مكان ، وإما على زمان ، وإما على حال ما ، وبالجملة ما كان منسوباً إلى شيء ما ، أي شيء كان .  
فإن هذه تفلط ، فزعم أنها قد تكون على الإطلاق . مثل قولنا : أميرش موجود شاعراً ، فهو  
إذاً موجود ؛ وزيد غير موجود عمرًا ، فزيد إذاً غير موجود ؛ وما قد سلف فهو موجود الآن  
متوهمًا ، فهو إذاً يوجد الآن ؛ والمذبوح حيوان ميت ، فهو إذاً حي ، فإثبات أداً حي .

وكذلك الموجود للبعض ، فإنه يوهم أنه موجود للشيء على الإطلاق ، مثل ما بين بعض الناس  
أن بعض الكواكب لما كان كرى اششكل ، أوهم أن كل كوكب كرى اششكل ...

ومنها المطلقات ، فإنها توهم أنها قد تفيد بكل ما يمكن أن يقارنها من المحمولات . فإذا قيدت  
لزم عنها إما كذب ، وإما فضل وهذيان وتكبر ، مثلاً ما يلزم عنه كذب قولنا : هذا ابن ،  
هولك ، فهو إذاً ابن لك ،

وفي بعض المواضع لا يقع في ذلك غلط لظهور الخلاف بينهما ، مثل  
أن يقول قائل : الزنجي إنسان أسود ، والإنسان أبيض . فإنه ليس بعرض عن  
هذا القول أن يظن أن الإنسان الأسود أبيض ، إذ كان الأبيض والأسود  
صنفين من الناس معلومين ، والخلاف بينهما ظاهر جنداً ، ومكشوف للجميع :  
ولذلك ليس يمكن أحد أن يسلم أن الإنسان الزنجي أسود ، والإنسان أبيض :  
ويمكن أن يسلم أن الزنجي أسود وأبيض من قبل أسنانه .

وأما الموضع الذي يعرض الغلط فيه من إغفال أحد شروط التبيكيت ،  
فذلك يقع من عدم المعرفة بشروط القياس المتبع للتبيكيت ، وعدم معرفة شروط  
التقيض . وذلك أن التقيض ليس هو الذي يناقض في اللفظ فقط ، بل وفي المعنى ،

٢ - قائل : القائل ل .

= ومثال القائل قولنا : زيد إنسان ، وزيد إنسان أبيض ، فإذا زيد إنسان إنسان أبيض . وقولنا :  
زيد إنسان ، وزيد حيوان ، فإذا زيد إنسان حيوان . وذلك كله فضل وتكرار .

وينبغي أن نقول في المطلقات التي يصدق كل واحد منها بافتراده ، وإذا قيل على الشيء بإطلاق  
وإذا قيد بمضما بمضما ، لم يكن حل بمضما على بعض محلا بالعرض . فإن المطلقات متى كانت  
كذلك ، فقيد بمضما بمضما ، صدق الحمل ، مثل قولنا : زيد حيوان ، وزيد ذو رجلين ، وزيد  
ماش ، فإذا زيد حيوان ماش ذو رجلين .

ومضى كانت المطلقات يوصف بمضما بمضما على طريق العرض أمكن أن تكذب .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢١ - ٢٢ : وأما الذي من جهة سوء اعتبار الحمل ، فلاذن  
الحمول قد يكون محمولا بشرط ، وقد يكون مطلقاً ، وقد يكون محمولا في نفسه ، وقد  
يكون محمولا بالعرض ، أعني محمولا لأجل غيره كالرابعة ، كن يقول : « إن ما ليس بموجود  
فهو مظهر ، وكل مظهر هو موجود » ؛ فلاذنه لا سواء أن يحمل الموجود على الإطلاق ، وأن  
يحمل كأنه رابعة ، أو كأنه موجود شيئاً ما . وكذلك فرق بين غير الموجود على الإطلاق ، وغير  
الموجود شيئاً ما ، وكذلك إذا كان الحمل على جزء وأخذ على الكل ، أو على جزء آخر .



أعني أن يكون المعنى بعينه في القضية الموجبة هو بعينه المعنى في القضية السالبة التي تقابلها من جميع الجهات . وإنما يكون كذلك ، إذا كان المعنى المحمول فيها واحداً والموضوع واحداً ، وتكون سائر الشرائط التي تشترط بعينها في إحدى القضيتين المتقابلتين هي بعينها مشترطة في الثانية : من زمان ، ومكان ، وجهة ، وغير ذلك مما قبل في الكتاب المسمى « باري أرميناس » . وإنما كان هذا الموضوع مطلقاً ، لأن بعض الناس يرى أنهم إذا نقضوا القضية التي يدعيها الخصم أنهم قد بكتوا ، من غير أن ينقضوها على الشروط التي حددت فيها سلف ، مثل أن يضع واضح أن هذا ضعيف لهذا ، فبين مبين أنه ليس بضعف . ويكون قولنا فيه إنه ليس بضعف ، يصدق عليه بجهة غير الجهة التي صدق بها أنه ضعيف ، فيظن الفاعل لهذا أنه قد بكت ، مثل أن يصدق أن الخط ضعيف للخط من جهة الطول ، وغير ضعف من جهة العرض ، إذ كان الخط طول لا عرض له .<sup>(١)</sup>

٧ - قد : سقطت من ل .

(١) أرسلو ، ٥٠ ، ٢١١ ، ١٦٧ - ٣٥ : οἱ δὲ παρὰ τὸ μὴ διωρίσθαι : τί ἐστὶ συλλογισμὸς ἢ τί ἔλεγχος [ἀλλὰ] παρὰ τὴν ἔλλειπιν γίνονται τοῦ λόγου ἔλεγχος μὲν γὰρ ἀντίφασις τοῦ αὐτοῦ καὶ ἑνός ، μὴ ὀνόματος ἀλλὰ πράγματος ، καὶ ὀνόματος μὴ συνωνύμου ἀλλὰ τοῦ αὐτοῦ ، ἐκ τῶν δοθέντων ἐξ ἀνάγκης ، μὴ συναριθμουμένου τοῦ ἐν ἀρχῇ ، κατὰ ταῦτο καὶ πρὸς ταῦτο καὶ ὡσαύτως καὶ ἐν τῷ αὐτῷ χρόνῳ . τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον καὶ τὸ ψεύσασθαι περὶ τίνος . .

= ت . ع . نقل يحيى بن عدي ، طيبة يدوي ، ص ٧٧٧ - ٧٧٨ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٧٩ - ٧٨٠ : « فأما التبيكت فهو مناقضة شيء واحد بعينه لاقى الاسم ، بلقي المعنى والاسم ... وإلغفال بعض الناس شيئاً من هذه المعاني المذكورة قد يظن أنهم بكتوا . مثال ذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يكون ضعفاً وليس بضعف ... وذلك أنه يكون أما من جهة الطول فضعف ، وأما بحسب العرض فليس بضعف ... » ؛ النقل القديم ، المرجع عينه ، ص ٧٨١ ، =

وأما التغليف الذى يعرض من قبل المصادرة على المطلوب الأول ،  
فذلك يقع على عدد الأخطاء التى يمكن أن يؤخذ فيها مقابل الشيء عند السؤال  
على أنه غير المقابل ، أعنى مقابل الشيء الذى يقصد إبطاله ، فيقع بذلك  
التبكيك ، وذلك إذا قرن بالشيء نفسه ، على ما تبين فى المقاييس التى تتركب  
من المتقابلات ، وهى صنفان :

١٢٧ ب

مصادرة على المطلوب ، وهى التى ذكرها أرسطو هاهنا ، لأنها التى  
يعرض فيها التبكيك أكثر ذلك .<sup>(١)</sup>

٦ - لأنها : فإنها ل - ٧ - فيها : لها ف .

= الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٧ - ١٢٧ ب : « ومنها أن لا تؤخذ المقدمات  
متقابلة على الحقيقة ، وذلك لأن لا يستوفى فيها شرائط التقابل التى عدت فيها سلف . فإنه لما كانت  
المتقابلة هى التى إذا كان الموضوع أو المحمول أو كلاهما فى أحد المتقابلين بحال ما ، أو فى زمان ،  
أو متشويين أو أحدهما فى الإيجاب إلى شيء ما كانا جميعاً فى السلب بتلك الحال بعينها . فإذا كانا ،  
أو أحدهما فى الإيجاب بحال ، ثم لم يوجد أو أحدهما فى السلب بتلك الحال ، أو بتلك الجهة ،  
أو فى ذلك الجزء من الجسم كان ذلك سبباً للفاط ، وذلك فى موضعين : أحدهما فيما يقصد بيانه بقياس  
الخلف ... والثانى عند التريبخ ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٢ : « وأما الموضع المبني على أن انقياس ، أو التبكيك ، لم يورد  
صواباً ، والتبكيك الحقيقى هو الذى تناقض به شيئاً ليس فى الاسم بعينه ، بل وفى المعنى ، وفى المحمول  
وفى الموضوع ، وفى الإضافة ، والجهة ، والزمان ، وغير ذلك مما علمت ، وإنما يدخل التكلد  
فيها بسبب إفعال شيء منها ... » .

(١) أرسطو ، ٣٩ - ٣٦١٦٧ ، ٣٩ : οὐ δὲ παρὰ τὸ τὸ ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν γίνονται μὲν οὕτως καὶ τοσαυταχῶς ὁσαυχῶς ἐνδέχεται τὸ ἐξ ἀρχῆς αἰτεῖσθαι , φαίνονται δ' ἐλέγχειν διὰ τὸ μὴ δύνασθαι συνορᾶν τὸ ταυτὸν καὶ τὸ ἕτερον

= ت . ح . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٧٨ : « فأما هؤلاء  
الحوار من أخذوا فى البدء ، فإنها تكون بحسب ما يمكن أن يصادر على التى فى البدء ، ورون أنهم  
يكتفون من قيل أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير » ؛ فنقل عيسى بن زرة ، المرجع  
نفسه ، ص ٧٨٠ : « فأما المواضع التى تكون مما يؤخذ من مبدأ الأمر فهى على هذا النحو = »

ومصادرة على المطلوب نفسه . وقد قيل في الأنحاء التي يمكن أن يعرض منها هذا العارض حقيقة في كتاب القياس ، وفي الأنحاء التي يظن أنه قد عرض هذا ، ولم يعرض ، في كتاب الجدل :

وأما الموضوع الذي يعرض فيه التغليب في التبكيت من قبل اللاحق فالسبب فيه توهم عكس الموجبة الكلية كلية :

مثال ذلك: أنه إذا كان عند الإنسان أن كل حامل منتفخة الجوف ، فقد يغلب على ظنه أن كل منتفخة الجوف حامل :

= وذلك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر ، وإنما يظن أنهم قد بكتوا ، لأنه يتعذر عليهم أن يقرقوا بين الذي هو واحد بعينه ، والمخالف ؛ النقل القديم ، المرحع نفسه ، ص ٧٨٢ .

القاراي ، الأكنة المغلطة ، ١٢٧ ب وما بعدها : « ومنها المصادرة على المطلوب الأول ، وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء القياس الذي يراد به بيان ذلك المطلوب . وهو صنفان : أحدهما في إثبات الموضوع الأول ، والثاني في إبطالة . والذي يؤخذ في إثباته : منه ما يكون موضوع المطلوب هو الحد الأوسط ، وهو أيضاً بعينه الطرف الباقي من القياس ؛ ومنه أن يكون أخصول هو الحد الأوسط ، وهو الطرف الباقي من القياس . وأما إذا أخذت أجزاء المقاييس ثلاثتها شيئاً واحداً فإن حزاي المطلوب لا محالة يكون شيئاً واحداً بعينه . وليس يمتنع أن يعرض ذلك بسبب الأشياء المترادفة ، فيظن فيما لم يتبين أنه تبين ، وليس يمكن أن تبلغ الغباوة بالسائل والقحة بالمخاطب أن يأخذ الشيء المطلوب بعينه من كل جهة جزء القياس المطلوب ، لكن إنما يغلط الناظر ويغالط المخاطب متى كان بين المطلوب وبين الذي يؤخذ جزء قياس عليه خلاف ما ، بمقدار ما لا يوقع في الحقيقة بينهما تبايناً ، لكن يكون ذلك بحسب الظن . ومن الخلاف ما يوقع التباين في المساهية في الحقيقة ، ولا يوقع ذلك في الظن ، فلا يد تبايناً ، فيكون ذلك الخلاف كأنه لم يوقع بينهما تبايناً في ذاتهما أصلاً ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٣ : « وأما المصادرة على المطلوب الأول وكيف يقع الغلط الأول ، فقد علمت وتحققت أنه من العجز عن التفرقة بين الموهو ، والغير ؛ النجاة ، ص ٥٦ : المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنتاجه ، كمن يقول : إن كل إنسان بشر ، وكل بشر ضحاك ، فكل إنسان ضحاك . والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد ، ولكن أبدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة ... » .

ومن هذا الموضع يعرض كثيراً الغلط للحس ، حتى يظن بالمرار مثلاً أنه غسل ، لمكان الصفرة التي أحسها في العسل ، ويظن بالأرض المبلولة أنها أمطرت ، لأنه أحس أن الأرض الممطورة مبلولة . وهذا ليس بصحيح : ولذلك قيل إنه لا ينتج قياس من موجبتين في الشكل الثاني :

وقياس العلامة الذي يكون في الخطابة قديكون من موجبتين في الشكل الثاني ، لأن أمثال هذه الأقيسة قد تستعمل في الخطابة من الأمور التي تلحق الطرفين ، مثل إذا أراد الخطيب أن يبين أن هذا زان ، أخذ الذي يلحق الزاني ، وهو التزين مثلاً ، والمشى بالليل ، فيقول : هذا متزين ، والزاني متزين ، فهذا زان : وهذا ليس بصحيح : فإن الزينة قد توجد للزاني ولغير الزاني ، وكذلك المشى بالليل<sup>(١)</sup> .

٧ - يلحق : لحق ل .

٥ - قياس : سقطت من ف .

٨ - (والمشى) : أر ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ١ - ١٢ : ὁ δὲ παρὰ τὸ ἐπόμενον ἔλεγχος διὰ τὸ οἶσθαι ἀντιστρέφειν τὴν ἀκολουθήσιν ὅταν γὰρ τοῦδε ὄντος ἐξ ἀνάγκης τοῦδὲ ἢ , καὶ τοῦδε ὄντος οἶνται καὶ θάτερον εἶναι ἐξ ἀνάγκης . ὁθεν καὶ αἱ περὶ τὴν δούξαν ἐκ τῆς αἰσθήσεως ἀπάται γίνονται . . .

ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة بدوى ، ص ٧٧٨ - ٧٧٩ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٠ : « وأما التبكيث الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنمكس . . . ومن هذا الموضع تقع الفلاحة في الاعتقاد دائماً من قبل الحس ، وذلك أنا كثيراً ما نظن بالمرار أنه غسل لزوم اللون الأحمر للعسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت . فإن كانت ندية فوهنا أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجباً ضرورة . والبراهين الخطبية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم . . . ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٢ .

ومن هذا الموضع غلط مالميس حين قال : إن الكل ليس له مبدأ ؛ وذلك أنه لما وجد صادقاً أن كل متكون فله مبدأ ، ظن أن كل ما له مبدأ فتكون . ولما ظن هذا ، صح له عكس نقيضه : وهو أن ما ليس بمتكون ، فليس له مبدأ . والعالم ليس بمتكون . فأوجب ألا يكون له مبدأ ، وأن يكون

== الفارابي ، الأمكنة المفلطة ، ورقة ١٢٣ - ١٢٣ ب وما بعدها : « ومنها اللاحق للشيء » وذلك أن يؤخذ أمر ما لشيء ويعلم وجوده له بالحس أو بتقريره ، ثم يرى ذلك الأمر بعينه موجوداً في شيء آخر ، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول ، أو أن أحدهما محمول على الآخر . مثال ذلك أن الصغرة لازمة للمسل موجودة ، ثم رأينا الصغرة في المرة ، ظننا على المكان أنها عسل . ومن هذه المواضع يغلط الحس في أشياء كثيرة ... فاللاحق يغلط نحوين من الغلط : أحدهما أنه يوهم عكسه في الحمل ، والثاني أنه يوهم صدق عكس نقيضه . فالتحقيق الأول يلتزم منه القياسات البلاغية التي تسمى قياسات العلامة . مثال ذلك : زيد يتزين فهو إذاً فائق ، ومحمود يدور بالليل ، فمحمود إذاً لئس ، ومن هذا الموضع يظن بالافتراض الكائن عن الموجبتين في الشكل الثاني أنه ينتج ، وهذا هو سبب لأغاليط كثيرة في الصنائع وفي العلوم وفي الخطابات المتبدلة ... فلذلك الحامل من الحيوان يلحقه أن يعظم بطنه ، فيوهم ذلك أن ما عظم بطنه من الحيوان فهو حامل ، فيصير عظم البطن علامة للحمل . فإذا حصلت هذه علامة ، صح حينئذ عكس نقيضها ، وهو أن ما ليس بحامل ليس بمعظم البطن بحسب الظن ، لا في الحقيقة ... ورقة ١٣٣ أ : « فلذلك صارت المقدمات التي أخذت أولاً ليست سبباً للنتيجة ، وأخذت على أنها سبب . وتعد يفعل هذا كثيراً في البلاغة والخطب ، مثال ذلك : زيد لئس لأنه يدور بالليل » .

يسمى مثل هذا القياس في الخطابة ضميراً . انظر : أرسطو ، الخطابة ، ١ ، ١١ ، ١٣٥٥ (أ) ؛

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ١٧ ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ١٨ ؛

الحكمة المروية ، ٢٣ - ٢٤ ؛ النجاة ، ٥٨ - ٥٩ ؛ عيون الحكمة ، ١١ .

ابن سينا ، السفطة ، ٢٣ - ٢٤ : « وأما الغلط من جهة القوازم فالسبب فيه إيهام المكرر . وأعني بالقوازم كل محمول على الكل ذاتي أو عرضي ، وكل لازم للوضع في المتصلات ... وأكثر ذلك من قبل الحس ... » الموضع عينه ، ص ٢٤ : « والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات فلأنها تؤخذ من القوازم ..... » .

غير متناه . وليس إن كان كل مكون له مبدأ ، فواجب أن يكون ما له مبدأ مكوناً . كما أنه إن كان كل محمول حار البدن ، فليس واجباً أن يكون كل حار البدن محمولاً<sup>(١)</sup> .

(١) أرسطو ، ١٦٧، ١٢ ب ٢٠-٢١ : *ὁμοίως δὲ καὶ ἐν τοῖς συλλογιστικοῖς, οἷον :* *ὁ Μελίσσου λόγος ὅτι ἀπειρον τὸ ἀπαν, λαβὼν τὸ μὲν ἀπαν ἀγένητον (ἐκ γὰρ μὴ ὄντος οὐδὲν ἂν γενέσθαι), τὸ δὲ γενόμενον ἐξ ἀρχῆς γενέσθαι· εἰ μὴ οὖν γέγονεν, ἀρχὴν οὐκ ἔχειν τὸ πᾶν, ὥστ' ἀπειρον. οὐκ ἀνάγκη δὲ τοῦτο συμβαίνειν· οὐ γὰρ εἰ τὸ γενόμενον ἀπαν ἀρχὴν ἔχει, καὶ εἰ τι ἀρχὴν ἔχει, γέγονεν, ὥσπερ οὐδ' εἰ ὁ πυρέττων θερμός, καὶ τὸν θερμὸν ἀνάγκη πυρέττειν.*

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدرى ، ش ٧٨٣ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٤-٧٨٥ : « وكذلك تكون الحال في الأورثيائية - مثال ذلك قول مالنس إن الكل لا يبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكون ، والكائن يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكون شيء مما ليس بوجود) ، والكائن إنما يكون من مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا يبدأ له ، فإذا نـ ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطراب . وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له ، بدأ كائن . كما لا يلزم إن كان كل محمول يكون حاراً ، أن يكون كل حار من الاضطراب عموماً » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٦-٧٨٧ .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ أ : « والنحو الثاني من تغليب اللاحق هو أيضاً سبب لأغاليط كثيرة ... وكذلك قول مالنس : إن كان الموجود تكون فله مبدأ . غير أنه لم يتكون فليس له إذاً مبدأ . فإنه لمّا صح أن كل متكون فله مبدأ ، أوهم أن ما له مبدأ فهو إذاً متكون . وعكس نقض هذا أن ما لم يتكون ، فليس له إذاً مبدأ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٤ : « وقد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس ، مثل ما وقع لرجل يقال له مالنسوس ، لمّا كان عنده أن كل غير ذي مبدأ فهو غير مكون ، أخذ أن كل غير مكون ، فهو غير ذي مبدأ . وكان عنده الكل غير مكون ، فجمعه غير ذي مبدأ ، وتعلّى بخطئه إل أن جعل ذلك المبدأ مبدأً مقدارياً ؛ ومن وجه آخر : لمّا ظن أن كل كائن له مبدأ ، ظن أن كل ما له مبدأ كائن ، كن يظن أن كل حار محمول ، لأنه رأى كل محمول حاراً » .

من ميليسوس *Melissus* ، انظر : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ج ٢ ، ص ٤٩ ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٣-٣٤ ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهواني ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٥٥ وما بعدها .

وأما الموضع الذى يعرض فيه التبيكيت المغالطى من أخذ ما ليس بعلة  
للنتيجة على أنه علة<sup>(١)</sup> ، فذلك يكون إذا أخذ فى القياس مقدمة ما مع

(١) أرسطو ، ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ :  $\delta \delta \epsilon \text{ παρὰ τὸ μὴ αἰτιὸν ὡς αἰτιὸν}$  ،  
«تبان προσληφθῇ τὸ ἀναίτιον ὡς παρ' ἐκεῖνο γινομένου τοῦ ἐλέγχου.  
συμβαίνει δὲ τὸ τοιοῦτον ἐν τοῖς εἰς τὸ ἀδύνατον συλλογισμοῖς·  
ἐν τούτοις γὰρ ἀναγκαῖον ἀναιρεῖν τι τῶν κειμένων. εἰν οὖν  
ἐγκαταριθμηθῇ ἐν τοῖς ἀναγκαῖοις ἐρωτήμασι πρὸς τὸ συμβαῖνον  
ἀδύνατον, δόξει παρὰ τοῦτο γίνεσθαι πολλὰκις ὁ ἐλέγχος.

ت. ع. نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٢ ؛ نقل عيسى  
ابن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٥ : « فأما المواضع التى تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا  
أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة سرقه يعرض مثل ذلك فى القياسات السائقة إلى المحال . وذلك  
أننا قد نضطر فى هذه إلى رفع شيء من الذى وضعت ؛ فإن كان واحداً وهد فى جملة ما يسأل عنه من  
الاضطرار فى لزوم ما يعرض . وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبيكيت يكون من هذا . »

قارن ترجمة بيكارد - كبرديج : If, then, the false cause be reckoned in  
among the questions that are necessary to establish the resulting  
impossibility, it will often be thought that the refutation depends  
upon it

الفارابى ، الأمكنة المغفلة ، ورقة ١٣١ ب وما بعدها : « ومنها أن يؤخذ ما ليس بسبب  
للزوم النتيجة على أنه سبب له ، وذلك فى المستقيم والخلف جميعاً . أما فى المستقيم فهو على وجوه :  
منها ألا يكون القول متجماً لمسا فرض مطلوباً ، ولا لشيء آخر غيره ، لا إذا ترك على حالته ،  
ولا إذا غير بزيادة شيء على جلته ، أو بنقصان شيء من جلته ، وأن تكون مقدماته مع ذلك كاذبة  
إلا جميعاً أو معظمها ، أو تكون غير مشهورة . وهذا إنما يكون متى جمع الفساد فى الصورة والمادة  
جميعاً . وهو أن يكون شكله شكل ما ليس بمتجهم ، ونقيضه مقدماته كاذبة أو غير مصدق بها .  
لا بأنها مشهورة ، ولا بأنها مقبولة ، ولا بأنها محسوسة ، أو حاسلة عن الحس . وهذا مثل  
قياس مالميس : إن كان الموجود تكون فله مبدأ ، غير أنه لم يتكون فليس له إذا مبدأ . فذلك  
كان الموجود واحداً وغير متناه . ويسمى ما كان هكذا القول الوخيم ... »

ابن سينا ، الفلسفة ، ٢٥ : « وأما التخليل العارض من وضع ما ليس بعلة ، فهو  
فى القياسات الخلفية ، وذلك إذا أورد فى القياس شيئاً ، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعه ، ثم  
لا يكون هو علة لذلك الخلف ، بل يكون ذلك الخلف لازماً - كان هو أو لم يكن . »

مقدمات تلزم عنها نتيجة كاذبة ، فأوهم الآخذ أن النتيجة إنما لزم  
 عن تلك المقدمة . وهذا يعرض في القياس السائق إلى المحال ، وهو قياس  
 الخلف . فإن هذا القياس لمسا كان يرفع بعض المقدمات الموضوعه فيه  
 بما ينتج من الكذب والاستحالة ، يعرض فيه كثيراً أن تدخل المقدمة التي يقصد  
 المغالط إبطالها في حجة المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب . فإذا عرض  
 الكذب ، أوهم أنه إنما عرض عن تلك المقدمة التي غلط في إبطالها . والكذب  
 نفسه لازم لا عن تلك المقدمة ، بل عن ما عداها من المقدمة  
 أو المقدمات الكاذبة التي وضعها . مثال ذلك أن يقول قائل : إنه ليس  
 النفس والحياة شيئاً واحداً ، لأنه إن كانت النفس والحياة شيئاً واحداً ، وكانت  
 جميع أصناف الكون مضادة بخديج أصناف انفساد ، فلصنف صنف من أصناف  
 انفساد صنف صنف من أصناف الكون منحصه ، هو له ضد . والموت فساد ما ،  
 فله صنف من أصناف الكون هو ضده . والذي يضاد الموت هو الحياة .  
 والموت فساد ما ، فالحياة كون ما . وإذا كانت الحياة كوناً ، والحياة هي ما كان  
 وفرغ ، والكون ما يتكون ، فما يتكون فقد كان . هذا خلف لا يمكن . فإذا  
 ليست النفس والحياة شيئاً واحداً .

فإن هذا المحال يلزم عن هذا القول وإن لم نضع أحد مقدماته أن النفس  
 والحياة شيء واحد . ولذلك لا نقول إنه غير منتج على الإطلاق ، لكن نقول

٧ - لا من : دون ف || بل : سقطت من ف .

٨ - المقدمة أو المقدمات : المقدمات أو المقدمة ف .



(١) إنه غير متج بالقياس إلى ما قصد إنتاجه .

١ - بالقياس : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ص ١٦٧ ب ٢٧ - ٣٥ : οἷον ὅτι οὐκ ἔστι ψυχὴ καὶ ζωὴ ταῦτόν . εἰ γὰρ φθορὰ γενέσεις ἐναντίον , καὶ τῇ τινὶ φθορᾷ ἔσται τις γενέσεις ὃ δὲ θάνατος φθορὰ τις καὶ ἐναντίον ζωῇ , ὥστε γενέσεις ἡ ζωὴ καὶ τὸ ζῆν γίνεσθαι . τοῦτο δ' ἀδύνατον . οὐκ ἄρα ταῦτόν ἡ ψυχὴ καὶ ἡ ζωὴ . οὐ δὴ συλλεγύσεται . συμβαίνει γὰρ , καὶ μὴ τις ταῦτό φῃ τὴν ζωὴν τῇ ψυχῇ , τὸ ἀδύνατον , ἀλλὰ μόνον ἐναντίον ζωὴν μὲν θανάτῳ ὄντι φθορᾷ , φθορᾷ δὲ γενέσειν . ἀσυλλόγιστοι μὲν οὖν ἀπλῶς οὐκ εἰσὶν οἱ τοιοῦτοι λόγοι , πρὸς δὲ τὸ προκείμενον ἀσυλλόγιστοι .

ت . ح . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٣ - ٧٨٤ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٥ - ٧٨٦ ؛ « مثال ذلك : أن النفس والحياة ليستا شيئاً واحداً بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد ، ففساد ما يصاده كون ما . والموت هو فساد ما ، وهو مضاد للحياة ، فالحياة إذن كون ، والذي يحيا يتكون . وذلك غير ممكن . فليس النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه . ولا يكون من ذلك قياس . وقد يعرض أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه ، بل قال : إن المضاد للحياة هو الموت الذي هو فساد فقط ، وإن الكون مضاد للفساد . فأما هذه المقدمات فليست بما لتأليف فيه على الإطلاق ، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر الذى تقدم وضعه » ؛ التتبع القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٧ - ٧٨٨ .

هناك تعليق قديم على هذا الموضوع لا يخلو من طرافة : انظر طبعة بدوى ، ص ٧٨٨ ، هامش ٢ : « إن كانت النفس هي الحياة ، والحياة ضد الموت ، فالنفس ضد الموت . والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضد العرض . والعرض إنما هو في الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية . وهذا شنع من القول . فإذا ليست النفس هي الحياة » .

القارائى ، الأمانة المطلقة ، ورقة ١٣٣ ب وما بعدها : « مثال ذلك أن النفس والحياة ليسا شيئاً واحداً بعينه . فإن لم يكن كذلك ، فلتكن النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه ، والكون مضاد للفساد . فإذا كان كذلك ، ففساد ما يصاده كون ما . والموت فساد ما ، وهو مضاد للحياة . فإذا الحياة تكون ، فإن كان كذلك ، فإن يحيى الإنسان هو أن يتكون ، وما يتكون فهو غير موجود ، وإنما يحيى ما هو موجود . فالموجود إذاً غير الموجود . وذلك محال . فإذا ليست النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه . ولأن الحياة تكرر في القول مراراً كثيرة ، فقد يعرض أن يتصل بين المحال وبين جزء ما من الموضوع ، فيظن لذلك أن المحال عرض من هذا القول ، على أن الموضوع هو أحد أجزاء ما من جملة لزم المحال ، وليس كذلك في الحقيقة ، لأن الموضوع لو رفع من هذا القول ، لكان هذا المحال بعينه سيلزم لامحالة في باقى أجزاء القول . فإذا إنما لزم المحال من أجزاء القول ، دون الموضوع . فإذا لم يلزم عنه محال يبين فيه كذبه . فإذا الموضوع غير بين الصدق » .

وفي نفس هذا المثال مغالطة ما ، لكنها لم يعرض لها هنا . ومن أجل هذا صار هذا المثال مضللاً كثيراً . والتفصيل الذي يعرض فيه من موضع اللاحق ، ومن أخذ ما ليس بعلّة للإنتاج على أنه علة<sup>(١)</sup> .  
هكذا يكون .

فأما التفصيل الذي يعرض من أخذ مستلّتين / كمسئلة واحدة فإنه يعرض من جهة أن ما يحتمل جوابين مختلفين يرد فيه جواب واحد . وإتّمساً يعرض هذا الغلط إذا أخذ بدل المحمول الواحد في القضية أكثر من محمول واحد ، أو بدل الموضوع الواحد أكثر من موضوع واحد .

١١٢٧  
مكرر  
٦

فثال أن يأخذ بدل المحمول الواحد محمولين قول القائل : هل الأرض بر أو ماء ؟ فإن هذه قضيتان ومثلتان ، لا واحدة .

١٠

ومثال أخذ الموضوع اثنين قول القائل : هل هذا وهذا إنسان ؟ فإن هذه أيضاً قضيتان ، لا قضية واحدة .

فمن الناس من إذا سُئل في أمثال هذه المسائل الكثيرة على أنها مسألة واحدة ، ربما شعر بالكثرة التي في السؤال فتوقف وانقطع . وربما أجاب بجواب واحد ،  
١٠ - أو : و ل .

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٥ : « كن يريد أن يبين أن النفس والحياة ليسا شيئاً واحداً ، بأن يقول : « إنه إن كان الكون مطلقاً مقابل للفساد مطلقاً ، فكون ما مقابل لفساد ما . والموت فساد ويضاد الحياة . فالحياة كون . فإبياً يتكون » . وهذا محال ، فليس النفس والحياة شيئاً واحداً ، فإن هذا المحال إن كان لازماً مما قبل فيلزمه ، وإن لم تكن النفس والحياة شيئاً واحداً . وههنا فإن القياس متبع ، ولكن لا المطلوب » .

(١) أرسطو ، ص ١٦٧ ب ٣٥ - ٣٦ : καὶ λανθάνει πολλάκις οὕτως

ἥτερον αὐτοὺς τοὺς ἐρωτῶντας τὸ τοιοῦτον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زمره ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٦ : « ولذلك تضل السائلين هذه الأخطاء مراراً كثيراً ضلالة ليست باليسيرة » .

فيلحقه التبكيك والتشنيع ، مثل أن يقول : إن كان هذا وهذا إنسان ، فن ضرب هذا وهذا ، فلأنما ضرب إنساناً واحداً ، لا إنسانين .

وأكثر ما يعرض الغلط في هذا الموضع إذا اتفق أن كانت الأشياء التي يستل عنها سوألا واحداً محمولاتها متضادة ، مثل أن تكون جماعة أشياء فيها خير ، وفيها ما ليس بخير ، فسأل عن جميعها سوألا واحداً : هل هي خير ، أو ليس بخير . فأى الجوابين أجيب فيها كان كاذباً ، إلا أن يفصل الأمر فيها ويأتى الجواب فيها على عدد المسائل التي فيها .<sup>(١)</sup>

(١) أرسطر ، ص ١٦٧ ، ب ٣٨ - ١١١ ١٦٨ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὰ δύο :

ἐρωτήματα ἐν ποιεῖν, ὅταν λανθάνῃ πλείω ὄντα καὶ ὥς ἐνὸς ὄντος ἀποδοθῇ ἀπόκρισις μία. ἐπ' ἐνίων μὲν οὖν ὁρᾷον ἰδεῖν ὅτι πλείω καὶ ὅτι οὐ δοτέον ἀποκρίσιν, οἷον πότερον ἢ γῇ θάλαττα ἔστιν ἢ δ' οὐρανός; ἐπ' ἐνίων δ' ἤττον, καὶ ὥς ἐνὸς ὄντος ἢ ὁμολογοῦσι τῷ μὴ ἀποκρίνεσθαι τὸ ἐρωτώμενον ἢ ἐλέγχεσθαι, φαίνονται. οἷον ὅρ' οὗτος καὶ οὗτός ἐστιν ἀνθρώπος; ὥστ' ἂν τις τύπη τοῦτον καὶ τοῦτον, ἀνθρώπον ἀλλ' οὐκ ἀνθρώπους τυπῇσει. ἢ πάλιν, ὅν τὸ μὲν ἐστιν ἀγαθὸν τὰ δ' οὐκ ἀγαθὰ, πάντα ἀγαθὰ ἢ οὐκ ἀγαθὰ; ὑπότερον γὰρ ἂν φῇ, ἔστι μὲν ὥς ἐλεγχον ἢ ψεῦδος φαινόμενον δόξειεν ἂν ποιεῖν· τὸ γὰρ φάναι τῶν μὴ ἀγαθῶν τι εἶναι ἀγαθὸν ἢ τῶν ἀγαθῶν μὴ ἀγαθὸν ψεῦδος.

ت. ع. نقل بحري بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٤ ، ٧٨٩ ؛ نقل عيسى بن زرفة ، ص ٧٨٦ :  
و فأما التي تكون من تصيير السوألين سوألا واحداً ، فلأنما تفضل إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد . ( ص ٧٩٠ - ٧٩١ ) : فأما في بعض الأمور فليس يسأل الوقوف عل أنها كثيرة ، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض الأشياء أقل وكأنها أمر واحد ، فأما اعترفوا بأنهم لا يجيبون بما عنه كانت المسألة ، ولما أن يظهر أنهم قد بكتوا . مثال ذلك : أترى هذا وهذا ما إنسان - فإذا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان ، إلا أنه لم يضرب الناس . وأيضاً بعض هذه الأشياء هي غيرات ، وبعضها ليست غيرات ، فما حال جميعها : أخيرات هي أم ليست غيرات ؟ فبأى شيء أجاب من هذين ، فإنه يكون أحياناً كالتبكيك ، وكالذي يظن أنه قد أظهر كذباً . وذلك أنا إذا قلنا في شيء من هذه التي ليست غيرات إنه خير ، أو في شيء من الغيرات إنه ليس بخير ، هو كذب .

مثل أن يسأل سائل : هل لذة المحسوسات ولذة المعقولات خير أو ليس بخير . فإنه إن قال : خير ، أخطأ ، لأن اللذات المحسوسة ليست بخير ، وإن قال : شر ، أخطأ ، لأن اللذات المعقولة خير ومحمودة .

٢ - (قال) خير : غير أ ل .

== في نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٩ ، نجد : « مثال ذلك الأرض ، أى هذين : بحر أم صحراء ؟ » وفى النقل القديم ، المرجع عنه ، ص ٧٩٢ : « ومثال هذا كأن سائلا سأل فقال يخبرني عن الأرض : بحر هي أم صحراء » .

ولكن هذه الترجمة العربية التي سار وراءها ابن رشد وابن سينا ربما كانت تعتمد على نص حذفته منه أداة التعريف قبل كلمة صحراء ، لأن وجود أداة التعريف يتطلب ترجمة أخرى للنص : هل الأرض بحر ، أم الصحراء ؟ . قارن ترجمة بيكارد - كبر دج : Does the earth consist of sea, or the sky ?

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ١٢٦ وما بعدها : « ومنها أن تؤخذ المسألة المنظور فيها وهي في الحقيقة مشكلات كثيرة حل أيها مسألة واحدة . ويغلط هذا الموضوع خاصة في الموضوع الذي يلحقه سكان متقابلان في حالين مختلفين ، فيؤخذ على الإطلاق ، مثل قولنا : هل الطين ماء وتراب ، أو ليس كذلك ؟ ، وهل هذا وهذا كلامهما إنسان ، وهل العشرة تسعة وواحد ، أو لا ؟ ، وهذا النوع هو أحد ما يؤلف التشكيك الموسطاني الذي سيقال فيه من بعد . وشكوك زين في الحركة تأتلف من هذا الموضوع . منها مسألة الأوصاف ، وهو أن التنقل إذا قطع مسافة ما ، فظاهر أنه قطع نصف تلك المسافة قبل أن يقطعها ، وأنه قطع نصف ذلك النصف قبل أن يقطع تمام نصفها . وإذا كان الجسم ينقسم أنصافاً غير متناهية ، لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه . وذلك محال . وإنما لزم من قبل أن المسافة تكون غير متناهية بإحدى جهتي : إما في الطول ، وإما في القسمة . وكذلك الزمان . والمتحرك لا يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في الطول في زمان متناه في الطول ، ولا أن يقطع مسافة متناهية في القسمة في زمان متناه في القسمة ، وكذلك بالعكس . ولما أخذت المسافة غير متناهية بالقسمة ، وأخذت الزمان متناهياً في الطول غلط ، وأوهم أن تنامي الزمان من جهة لاتناهي المسافة . ولو كان هذا متناهياً من جهة ما ، وذلك غير متناه في تلك الجهة بعينها ، لزم في الحقيقة محال . وترك تلخيص عدم المتناهي في المسافة والمتناهي في الزمان يؤهم التناهي في الزمان ، ولا تنامي في المسافة من جهة واحدة فيغلط . فإذا تست الجهات التي بها تكون المسافة متناهية أو غير متناهية ، وكذلك الزمان ، وجد حينئذ المتحرك قد قطع إما مسافة متناهية في زمان متناه ، أو غير متناهية في زمان غير متناه . وليس واحداً منهما محالاً . وكذلك قياس برمانيرس : كل ما سوى الموجود فهو لا موجود ، وكل ما هو لا موجود فليس هو شيئاً » .

برمانيرس هو حقاً برمنيدس Parmenides الفيلسوف اليوناني المشهور .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٥ وما بعدها : « وأما التضييل الواقع من جمع المسائل في مسألة

واحدة ، فهو أن تجمع المسائل في مسألة واحدة ، يلتصي عنها جواب واحد ... » .

وإنما يكون هذا غير مضلل إذا كانت الأشياء الكثيرة حكمها واحد :  
وذلك بأن يكون حكم الجميع منها حكم الواحد بعينه . فإن السؤال حينئذ  
عن جميعها هو كالسؤال عن واحد منها ، مثل أن يقول : هل هذا وهذا أعمى ؟  
وهل هذا وهذا مبصر ؟ إذا اتفق أن كان كلاهما أعمى أو كلاهما مبصر . فإن  
الأعمى لا يخالف الأعمى من جهة ما هو أعمى ، إذ كان العمى فقد البصر ؛  
ولا البصير يخالف البصير من جهة ما هو بصير .

ففي مثل هذا الموضوع يكون الجواب عن القضية الواحدة بعينها جواباً عن  
القضايا الكثيرة .

وأما متى كان أحدهما أعمى ، والآخر مبصراً ، فليس يمكن أن يكون  
الجواب واحداً .

٢ - منها : فيها ف .

٤ - و ( هل ) : أو ل .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١١١١٦٨ - ١٦ : οὗτε δὲ προσληφθέντων τινῶν : καὶ ἐλεγχος γίνοιτο ἀληθινός, οἷον εἴ τις δοίη ὁμοίως ἐν καὶ πολλὰ λέγεσθαι λευκὰ καὶ γυμνά καὶ τυφλά . εἰ γὰρ τυφλὸν τὸ μὴ ἔχον ὄψιν πεφυκότος δ' ἔχειν, καὶ τυφλὰ ἔσται τὸ μὴ ἔχοντα ὄψιν πεφυκότα δ' ἔχειν . ὅταν οὖν τὸ μὲν ἔχη, τὸ δὲ μὴ ἔχη, τὸ ἀμφω ἔσται ἢ ὁρῶντα ἢ τυφλά . ὅπερ ἀδύνατον .

ث . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٩١ : « فإن كان قد أخذ زيادة ما ، فإن التبيكيت يكون صحيحاً — مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان أن القول في الواحد وفي الكثيرين إنهم بيض وإنهم عراة ، وإنهم عمى يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا يبصر له في الوقت الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العمى يكونون الذين لا يبصر لهم في الوقت الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجوداً لبعضهم وغير موجود لبعضهم ، فإن القسمين جميعاً يلزم أن يكونا مبصرين أو عمياً . وهذا غير ممكن » ،

قال :

وهذه المواضع التي عددناها ، وإن كان عدد أنحائها هي هذه التي ذكرناها فهي كلها راجعة إلى قلة العلم بالتبكيك ، أعنى إغفال شيء من شروط التبكيك الحقيقي . وذلك أنه لما كان التبكيك الحقيقي قياساً منتجاً لنقيض النتيجة المعترف بها ، فإنه من البين أن جميع هذه المواضع يظهر تغليبها من حد القياس على الإطلاق ، ومن أجزاء حده ، ومن حد النقيض .

أما من حد القياس : فلأنه قد قيل في ذلك إنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم عن تلك الأشياء شيء آخر غيرها باضطرار .

وإذا كان ذلك كذلك ، فبين أنه إذا كان اللازم ليس باضطرار ، بل مما يظن أنه باضطرار ، من غير أن يكون باضطرار ، فليس هو تبكيكاً حقيقياً .

وأما من أجزاء حده : فلأنه قد قيل إن الأشياء التي توضع فيه هي مقدمتان وثلاثة حدود تشترك في حد واحد وهو الذي يسمى الأوسط .

ففي لم يكن الحد الأوسط واحداً فيهما ، أو كان أحد الطرفين في المقدمتين غير أحد الطرفين في النتيجة ، فهو بين أن ذلك ليس قياساً في الحقيقة<sup>(١)</sup> .

٤ - الحقيقي ( في أول السطر ) : سقطت من ل .

٥ - من : + جهة ل .

١٠ - تبكيكاً حقيقياً : تبكيك حقيق ف .

(١) أرسطو ، ١٦٨ ، ١٧١ - ٢٣ : οὕτως διαιρετέον τοὺς :

φαινόμενους συλλογισμούς καὶ ἐλέγχους ἢ πάντας ἀνακτεόν εἰς τὴν τοῦ ἐλέγχου, ἀγνοίαν, ἀρχὴν ταύτην ποιησαμένους· ἔστι γὰρ ἅπαντας ἀναλῦσαι τοὺς λεχθέντας τρόπους εἰς τὸν τοῦ ἐλέγχου διορισμόν. πρῶτον μὲν εἰ ἀσυλλόγιστοι· δεῖ γὰρ ἐκ τῶν κειμένων συμβαίνειν τὸ συμπέρασμα ὥστε λέγειν ἐξ ἀνάγκης ἀλλὰ μὴ φαίνεσθαι. ἔπειτα καὶ κατὰ τὰ μέρη τοῦ διορισμοῦ,

وكذلك إذا أخذ أحد الطرفين في المقدمات بشرط غير مأخوذ في النتيجة .  
وإذا كان هذا هكذا ، فجميع المغلطات التي تكون من اشتراك اسم الألفاظ  
المفردة ، واشتراك التركيب ، وشكل اللفظ كلها راجعة إلى كون الحسد  
الأوسط غير واحد في القياس ، بل اثنين ، أو إلى كون أحد الطرفين  
في المقدمات غيره <sup>(١)</sup> في النتيجة .

### ٣ - وشكل : واشتراك شكل ف .

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٩٢ : « وقسنا القياسات المظنونة والتبكيك إما أن يكون على هذا النحو ، أو بأن ترفع  
جميعاً إلى الجهل بالتبكيك ، ويجعل هذا مبدأ لذلك . ولنا أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت  
في حد التبكيك - أما أولاً فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدمات الموضوعة ،  
حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار ، لا أنها مظنونة . وننظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد » ؛  
النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٣ - ٧٩٤ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٩ : « وقد يمكن أن ترد هذه الوجوه اللفظية والمعنوية إلى أصل  
واحد ، وهو الجهل بالقياس والتبكيك . فإن حد القياس مقول على التبكيك . والتبكيك تخصيص  
أن نتيجته مقابل وضع ما . فإنه لما كان القياس هو الذي يلزم عنه قول آخر بالحقيقة ، لا الذي  
يظن أنه يلزم عنه قول آخر ، وكان التبكيك قياساً ، لم يكن شيئاً مما وقع فيه شيء من التفصيلات  
قياساً . وكذلك إذا اعتبرت سائر أجزاء حد القياس ، لم تصادف هذه التفصيلات حقيقة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ، ٢٣١ - ٢٦ : τῶν μὲν γὰρ ἐν τῇ λέξει οἱ μὲν εἰσι : παρὰ τὸ διττόν, οἷον ἡ τε ὁμωνυμία καὶ ὁ λόγος καὶ ἡ ὁμοιοσημοσύνη (σύνηδες γὰρ τὸ πάντα ὡς τότε τι σημαίνειν) .

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ؛ وذلك أن هؤلاء اللواق التي في الكلمة ؛  
أما هؤلاء فمن أنها مشاة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشتراك الشكل ، وذلك أنه معناه  
أن يكون الذي لكل كأنه يدل على هذا الشيء ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٢ :  
« فأما التي توجد في القول فهي التي توجد له من حيث يقال على نحوين - مثال ذلك اشتراك الاسم  
والكلمة والاشتراك في الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدال على مثل هذا » ؛ النقل  
القديم ، المرجع نفسه ؛ ص ٧٩٤ .

والذى يكون من القسمة والتركيب هو راجع إلى أخذ المقدمات بجهة غير  
الجهة التى هى بها مأخوذة فى النتيجة ، فلا تكون واحدة فى العدد أيضاً ،  
لا فى القياس ، ولا فى النتيجة <sup>(١)</sup> .

For of the fallacies that consist in language, = ترجمة بيكارد - كبر دج :  
some depend upon a double meaning, e.g. ambiguity of words  
and of phrases, and the fallacy of like verbal forms (for we habitually  
speak of everything as though it were a particular substance)

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٩ : « أما الاسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير وغير ،  
فلم يكن اشتراك بين المقدمات ، أو بينها وبين النتيجة . ويدخل فى هذا حال الاشتراك فى التركيب ،  
والاشتراك فى الشكل ، وجميع ما يتعلق باللفظ ، فإن جميع ذلك يدل على اختلاف فى المفهوم لاهالة ،  
وتثنية وتضمين فيها لاهالة ، سواء صدقت التثنية أو كذبت . فإذا اختلف المفهوم فى شيء من  
ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى ، بل بحسب تأليف اللفظ » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ، ٢٦١ - ٣٠ :  $\eta \delta \epsilon \sigma \acute{\upsilon} \nu \theta \epsilon \sigma \iota \varsigma \kappa \alpha \iota \delta \iota \alpha \acute{\iota} \rho \epsilon \sigma \iota \varsigma \kappa \alpha \iota$   
 $\pi \rho \omicron \sigma \omega \delta \iota \alpha \tau \tilde{\omega} \mu \eta \tau \acute{\omicron} \nu \alpha \upsilon \tau \acute{\omicron} \nu \epsilon \acute{\iota} \nu \alpha \iota \tau \acute{\omicron} \nu \lambda \acute{\omicron} \gamma \omicron \nu \eta \tau \acute{\omicron} \delta \nu \omicron \mu \epsilon \tau \acute{\omicron} \delta \iota \alpha \phi \acute{\epsilon} \rho \omicron \nu$   
 $\acute{\epsilon} \delta \epsilon \iota \kappa \alpha \iota \tau \omicron \upsilon \tau \omicron$ ,  $\kappa \alpha \theta \acute{\alpha} \rho \alpha \kappa \alpha \iota \tau \acute{\omicron} \pi \rho \acute{\alpha} \gamma \mu \alpha \tau \acute{\alpha} \upsilon \tau \acute{\omicron} \nu$ ,  $\epsilon \acute{\iota} \mu \acute{\epsilon} \lambda \lambda \epsilon \iota \acute{\epsilon} \lambda \epsilon \gamma \chi \omicron \varsigma \eta$   
 $\sigma \upsilon \lambda \lambda \omicron \gamma \iota \sigma \mu \acute{\omicron} \varsigma \acute{\epsilon} \pi \epsilon \sigma \theta \alpha \iota$ .

ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ، ٧٩٤ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع  
نفسه ؛ ص ٧٩٢ ، ٧٩٦ : « والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم  
واحدة بمعنىها ، أو كانا مختلفين . والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كمال الأمر بمعنىها ، إن كان  
التبكيك والقياس ما شأنه أن يوجد » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٤ ، ٧٩٧ .

ترجمة بيكارد - كبر دج : while fallacies of combination and division  
and accent arise because the phrase in question or the term as  
altered is not the same as was intended. Even this, however,  
should be the same, just as the thing signified should be as well, if  
a refutation or proof is to be effected.



وأما التغليب الذى يكون مما بالعرض ، فهو راجع إلى إغفال شرط من شروط القياس البرهانى . وذلك أن من شرطه أن تكون مقدماته ضرورية وكلية . وما بالعرض فليس ضرورياً ولا كلياً ، بل جزئياً . فإنه إذا وجد شيء ما أبيض بالعرض / فليس يلزم أن يكون كل ما كان من ذلك الشيء أبيض ، ولا حيث كان ، ولا متى كان . وبالجملـة : ففى اقترن شيء بشيء عند شيء ما فليس يلزم أن يوجد ذلك الشيء مقترناً بذلك الشيء فى كل موضع <sup>(١)</sup> . مثال ذلك : أنه لما اقترن فى وجود المثلث أنه شكل ، وأنه ذو خطوط مستقيمة ، وأنه ذو زوايا مساوية لقائمتين ، فليس يلزم متى وجد

ب ١٢٧  
مكرر  
•

٦ - بشيء : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٦٨، ٦ : ٤٠-٣٤١ : οἱ δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς ὀρισθέντος : τοῦ συλλογισμοῦ φανεροὶ γίνονται, τὸν αὐτὸν γὰρ ὀρισμὸν δεῖ καὶ τοῦ ἐλέγχου γίνεσθαι, πλὴν προσκεῖσθαι τὴν ἀντίφασιν· ὁ γὰρ ἐλεγχος συλλογισμὸς ἀντιφάσεως· εἰ οὖν μὴ ἔστι συλλογισμὸς τοῦ συμβεβηκός, οὐ γίνεται ἐλεγχος· οὐ γὰρ εἰ τούτων ὄντων ἀνάγκη τὸδ' εἶναι, τοῦτο δ' ἔστι λευκόν, ἀνάγκη λευκόν εἶναι διὰ τὸν συλλογισμόν.

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٦ : « فأما الذى من العرض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس . وذلك أن حد القياس بينه يجب أن يكون حد التبيكيت ، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قبل أن التبيكيت هو قياس على التقيض ، فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبيكيت ، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فن الاضطراب أن يكون ذاك موجوداً ؟ وهذا هو أبيض ، فن الاضطراب أن يكون أبيض حل طريق القياس » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ - ٧٩٨ .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٣٠ : « وأما الذى من المسمى منها الذى من العرض ، فإنه ليس يجب أن يكون ما بالعرض لازماً للشيء ، حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر ، حتى إن كان شيء وافق الأبيض فى موضوع فصار أبيض ، يجب أن يكون بالاضطراب حيث كان أبيض » .

شكل أن يكون ذا خطوط مستقيمة ، وأن تكون زواياه مساوية لقائمتين .<sup>(١)</sup>  
 ففي تحفظ أن تكون المقدمات ذاتية ، وأن تكون المقدمتان المأخوذتان من  
 في القياس اثنتين فقط في المعنى ، تشتركان بعد أوسط في المعنى ، لا في اللفظ ،  
 فهو بين أنه لا يعرض للمتخفظ بهذا ، العالم به ، هذا النحو من الغلط ، أعني  
 ٢ - المأخوذتان : الموجودتان ل .

(١) أرسطو ، ١٦٨ - ٤٠١ ب ٤ : οὐδ' εἰ τὸ τρίγωνον δυοῖν ὀρθαῖν ἴσας ἔχει, συμβέβηκε δ' αὐτῷ σχήματι εἶναι ἢ πρῶτον ἢ ἀρχῇ. ὃ τι σχῆμα ἢ ἀρχὴ ἢ πρῶτον, τοιοῦτον· οὐ γὰρ ἢ σχῆμα οὐδ' ἢ πρῶτον ἀλλ' ἢ τρίγωνον ἢ ἀπὸδεξις.

ث . ح . نقل يحيى بن عدى ، طيبة بدوى ، ص ٧٩٥ : « ولا إن كان المثلث ذا <زويا> مساوية لقائمتين ومعرض له أن يكون شكلاً ما ، أو أن يكون في الشكل أولاً ، في الأول أو في المبدأ من قبل أن البدء شكل أو الأول الذي هو هكذا : وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول ، لكن بمعنى المثلث » ؛ فنقل عيسى بن زوعة ، المرجع نفسه ص ٧٩٦ : « ولا أيضاً إن كان المثلث هو الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، وقد عرض له أن يكون شكلاً ما ، وأن يكون أولاً في معنى الشكل أو في الأول ، أو في الابتداء ، من قبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذي هذه حاله ، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما هو أول . بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٨ : « وكذلك الأطرفيتون وهى المثلث ، لما كان زواياه مساوية لقائمتين لم يجب أن يكون الإسكيم عارضاً له ، فتكون لمكان الإسكيم أولية أو ابتداء ، وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث » .

أطرفيتون = τρίγωνον . اسكيم = σχῆμα

فان ترجمة بيكار - كيردج : So, if the triangle has its angles equal to two right angles, and it happens to be a figure, or the simplest element or starting point, it is not because it is a figure or a starting point or simplest element that it has this character.

For the demonstration proves the point about it not *qua* figure or *qua* simplest element, but *qua* triangle.

ابن مينا ، السفسطة ، ٣٠ : « وكذلك لا يجب إذا كان المثلث موصوفاً بأنه شكل ، وبأنه مستقيم الخطوط ، وبأنه مساوى الزوايا لقائمتين ، أن يصير الجميع في حكم واحد » .

الذى يكون من قبل اللفظ ، أو من قبل ما بالعرض : ولذلك كان العالم بالقياس قد يمكن أن يغلط ما ليس عالمياً بالقياس ، كما أن العالم بالتبكيث ، المفصل لهذه المواضع التى عددناها أخرى ألا يغلط من العالم بها ، الغير المفصل لها ، ولا قادر على قسمتها إلى هذه الأقسام<sup>(١)</sup> .

٢ - قد يمكن : سقطت من ف . || بالقياس : به ف .

٣ - ( الغير ) المفصل : مفصل ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٦ - ١٠ : ἀλλὰ παρὰ τοῦτο καὶ οἱ τεχνῖται καὶ ὅλως οἱ ἐπιστήμονες ὑπὸ τῶν ἀνεπιστημόνων ἐλέγχονται· κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ ποιοῦνται τοὺς συλλογισμοὺς πρὸς τοὺς εἰδότες· οἱ δ' οὐ δυνάμενοι διακρίνειν ἢ ἐρωτῶμενοι διδύσασιν ἢ οὐ δόντες οἴονται δεδωκέναι.

= ت . ج . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٥ ؛ نقل عيسى بن زروعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ : «إلا أن < من هذا النحو أصحاب الصنائع ، وبأجله العلماء إنما يبيكنهم من لاعلم له : لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور المرضية ، وهؤلاء [ هم ] الذين لا يمكنهم أن يسموا ؛ إما الذين يحيون عندما يسألون ، أو الذين يظن بهم - وما سلموا - أنهم قد سلموا ؛ نقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٨ .

ترجمة بيكار - كبرديج : It is, however, just in this that the experts and men of science generally suffer refutation at the hand of the unscientific: for the latter meet the scientists with reasonings constituted *per accidens*; and the scientists for the lack of the power to draw distinctions either say 'Yes' to their questions, or else people suppose them to have said 'Yes', although they have not.

لاحظ أن النص الذى اختاره بيكار - كبرديج به δόντας بدلا من القراءة التى نجدنا فى طبعة توينبر وهى δόντες .

الفارابى ، الأمكنة المخلقة ، ورقة ١٢٢ ب - ١٢٣ أ : ولهذا السبب صار كثير من أصحاب العلوم ينقطعون فى أيدي من ليس هو من أهل ذلك العلم من قبل أن من ليس هو من أهل العلم بالشيء ، إفسا يلقى أهل العلم به بالأشياء العرضية الصادقة على الأشياء التى تشتمل عليها تلك العلوم . والأشياء العرضية التى الشيء تلزم فيه خلاف ما يلزمه الذاتية . فإذا كان صاحب ذلك العلم حرف الأمر باللعنى للذائق أنه بحال ما ، وكان ما بالعرض يلزم أنه بغير تلك الحال ولم تكن هذه مميزة عنده فليق بها .

وأما الغلط الذي يعرض من قبل أخذ الشيء المقيد مطلقاً ، فهو راجع إلى قلة العلم بشروط النقيض ، لأن الشيء الذي هو أبيض بالجزء ليس نقيضه أنه ليس بأبيض مطلقاً ، بل إنه ليس بأبيض ذلك الجزء الذي قد وضع أبيض ؛ وكذلك ما وضع أنه أبيض بإطلاق ليس نقيضه أنه ليس بأبيض ما ، بل إنه ليس بأبيض بإطلاق . ولكن يظن بمثل هذا أنه مناقض لقلة العلم بالتبكيث ، ولقرب ما بينهما من الاختلاف . وأكثر ما يلحق من إغفال شروط النقيض الموضع الذي يخص باسم التبكيث : وهو أن يأخذ المبطل مقابل النتيجة ما ليس بمقابل . وكان موضع المطلق والمقيد من هذه الجهة هو جزء من هذا الموضع . ومن جهة أنه يعرض منه أن تكون المقدمة فيه مأخوذة بجهة غير الجهة التي أخذت بها في النتيجة هو موضع مفرد رأسه ، ويكون الخلل الداخِل من قبله من هذه الجهة راجعاً إلى إغفال أن تكون الحدود المأخوذة في المقدمات هي بعينها المأخوذة في النتيجة <sup>(١)</sup> :

٢ - بالجزء : الجزء ل .

٣ - ٥ - ذلك ... بأبيض : سقطت من ل .

٧ - ٨ - ما ليس بمقابل : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ١١ - ١٦ : οἱ δὲ παρὰ τὸ πῆ καὶ ἀπλῶς ὅτι οὐ τοῦ αὐτοῦ ἡ κατάφασις καὶ ἡ ἀπόφασις . τοῦ γὰρ πῆ λευκοῦ τὸ πῆ οὐ λευκόν , τοῦ δ' ἀπλῶς λευκοῦ τὸ ἀπλῶς οὐ λευκὸν ἀπόφασις . εἰ οὖν δόντος πῆ εἶναι λευκὸν ὥς ἀπλῶς εἰρημένον λαμβάνει , οὐ ποιεῖ ἔλεγχον , φαίνεται δὲ διὰ τὴν ἄγνοιαν τοῦ τί ἐστὶν ἔλεγχος .

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٥ ، ٧٩٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ ، ٨٠١ : « فأما التي تكون من الحمل من جهة أو على الإطلاق فلأنما تكون ، لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه ، وذلك أن الذي يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنما هو « أنه غير أبيض من جهة » ، وسالبة قولنا : « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق » . فإن أعلی أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لم يبيكث ، بل يظن ذلك لعدم المعرفة بجهة التبكيث » .

وأما التغليب الذى يكون من قبل المصادرة ومن قبل أخذ ما ليس بعلة  
للتنتيجة على أنه علة فهو بين أنه إنما يعرض من إغفال ما أخذ في حد القياس .  
أما المصادرة فإنها تعرض إذا أغفل أن يكون اللازم شيئاً آخر غير النتيجة ،  
وذلك أن اللازم في المصادرة هو المقدمة نفسها . وكذلك أخذ علة ما ليس  
بعلة ، إنما يعرض لمن أغفل أن يكون اللازم عن القياس باضطراب<sup>(١)</sup> .

وأما موضع اللاحق فإنه راجع إلى ما بالعرض ، وداخل بجهة ما تحته ،  
إلا أن الفرق بينهما أن هاهنا ظن بالواحد أنه كثير . مثال ذلك : أنه لما  
عرض للأصفر المشار إليه أنه عسل ، ظن أن كل أصفر عسل ، وهنالك

= ابن سينا ، السفطة ، ص ٣٠ : « وأما الذى من جهة الحمل ، فإنه لا تكون المقدمة المسلمة  
هى بعينها المستعملة في القياس ، ولا يكون الحد المشترك في كل واحد من المقدمتين هو في الآخر ،  
إذا كان في أحدهما بشرط ، ولم يكن في الآخر كذلك ، ولا تكون النتيجة بالحقيقة نقض الوضع  
إن كان يخالفه في شرط ، فلا يكون قد قاس » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٢٢ - ٢٦ : οἱ τε παρὰ τὸ λαμβάνειν τὸ ἐν : ἀρχὴ καὶ τὸ ἀναίτιον ὡς αἰτιον τιθέναι δῆλοι διὰ τοῦ ὁρισμοῦ. δεῖ γὰρ  
τὸ συμπεράσμα 'τῷ ταῦτ' εἶναι' συμβαίνειν, ὅπερ οὐκ ἦν ἐν τοῖς  
ἀναιτίοις· καὶ πάλιν 'μὴ ἐναριθμουμένου τοῦ ἐξ ἀρχῆς', ὅπερ οὐκ  
ἔχουσιν οἱ παρὰ τὴν αἴτησιν τοῦ ἐν ἀρχῇ.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعه بدوى ، ص ٧٩٩ - ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع  
نفسه ، ص ٨٠١ : « وهذه التى تكون من المأخوذة في أول الأمر ، وعن التى تضع علة ما ليس  
بعلة ، فن الحد يوقف عليها . وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه ، وهذا ليس بموجود  
فيما لعله له ؛ وألا يكون ذلك أيضاً عندما تعد في جملة الأشياء المأخوذة أولاً ، وهذا مالا يوجد  
لهذه التى إنما تكون عن التى يسأل عنها في أول الأمر » ؛ نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٣ .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٣٠ - ٣١ : « وكذلك المصادرة على المطلوب الأول ، وأخذ ما ليس  
بعلة علة ، إذ كان يجب من اعتبار حكم حد القياس أن يكون المقول في القياس علة للإنتاج ،  
وتكون النتيجة من غير الموضوعات في القياس ، بل لازماً عنها من بعد » .

ظن بالكثير أنه واحد ، وذلك أنه لما عرض للكاتب أن يكون أبيض ،  
ظن أن الكاتب هو الأبيض<sup>(١)</sup> .

ومن هذا الموضع ، أعنى من موضع اللاحق ، ظن مالمسيس أن كل ما له

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٨ ب ٢٧ - ٣٥ : οἱ δὲ παρὰ τὸ ἐπόμενον μέρος εἰσὶ : τοῦ συμβεβηκότος· τὸ γὰρ ἐπόμενον συμβέβηκε· διαφέρει δὲ τοῦ συμβεβηκότος, ὅτι τὸ μὲν συμβεβηκὸς ἔστιν ἑρ' ἐνὸς μόνου λαβεῖν, οἷον ταῦτ' εἶναι τὸ ξανθὸν καὶ μέλι καὶ τὸ λευκὸν καὶ κύκνον, τὸ δὲ παρεπόμενον αἰεὶ ἐν πλείοσιν· τὰ γὰρ ἐνὶ ταύτῃ ταῦτ' αὐτὰ καὶ ἀλλήλοις ἄξιον εἶναι ταῦτά· διὸ γίνεται παρὰ τὸ ἐπόμενον ἔλεγχος. ἔστι δ' οὐ πάντως ἀληθές, οἷον ἂν ἡ κατὰ συμβεβηκός· καὶ γὰρ ἡ χιὼν καὶ ὁ κύκνος τῷ λευκῷ ταυτόν.

ث. ع. فقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٢٨٠ - ٨٠١ : « فأما التي من اللوازم فهي جزء لتي من العرض ، وذلك أن التي من اللوازم عارضة . والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضاً في شيء واحد فقط ، ( مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئاً واحداً بعينه ، وكذلك الأبيض وقنص ) ، فأما اللوازم فيحمل أبدأ على كثيرين : وذلك أن المحمولات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يحملها عليه وحده ، فإنما تحمل تلك بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبعيت من اللوازم . وليس هولا محالة صادقاً إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن التلج وقنص هنا في البياض شيء واحد بعينه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣١ : « فأما التي من اللوازم فتشبه بوجه ما بالعرض ، إذ يؤخذ اللازم الذي هو أهم ، والشيء الملزوم له شيئاً واحداً ، كما كان يؤخذ العرضان شيئاً واحداً ، أو يؤخذ الشيء وعارضة أو محمول الشيء وعارضة شيئاً واحداً . وبالحيلة فإن موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض أهم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم ، وذلك أن سبب الغلط فيها بالعرض هو إيهام الموهو ؛ وذلك قد يصح أن يتبرر للواحد من حيث هو واحد ، ولا يلتفت إلى كثرة تحت . وأما سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي ، ولذلك يجوز إلى التلقت نحو الكثرة ، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر ، وإن كان كل اعتبار باباً برأيه ليس جزءاً للآخر يقدم منه ، لكنهما يشتركان في موضوعات وأمثلة قد درست لك » .

مبدأ فله كون ، لأنه ظن أن ما عرض للمبدأ من أن وجد للمتكون ، أنه عرض لكل ما له مبدأ ، أعني أن يكون متكوناً<sup>(١)</sup>.

وأما التغليب الذي يعرض من قبل أخذ المسائل الكثيرة مسألة واحدة ، فسيبه إغفال ما قيسل في حد المناقضة من أنه ينبغي أن يكون المحمول فيهما واحداً ، والموضوع واحداً ، وألا يكون للإيجاب الواحد إلا سلب واحد ، ولا للسلب الواحد إلا إيجاب واحد . فإنه متى كان واحداً ، كانت المناقضة صحيحة . ومتى ظن به أنه واحد ، وليس بواحد ، كانت مباكثة سوفسطائية<sup>(٢)</sup>.

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٣٥ - ٤٠ : ἡ πάλιν, ὥς ἐν Μετὰ τὴν λέγει, : τὸ αὐτὸ εἶναι [λαμβάνει] τὸ γεγονέναι καὶ ἀρχὴν ἔχειν, ἢ τὸ ἴσους γίνεσθαι καὶ αὐτὸ μέγεθος λαμβάνειν. ὅτι γὰρ τὸ γεγονὸς ἔχει ἀρχήν, καὶ τὸ ἔχον ἀρχὴν γεγονέναι ἄξιοι, ὥς ἄμφω αὐτὰ ὄντα τῷ ἀρχὴν ἔχειν, τὸ τε γεγονὸς καὶ τὸ πεπερασμένον.  
= ت. ع. نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٢ . : وبحسب قول مالمس أيضاً الذي أخذ أن المتكون والذي له مبدأ هما شيء واحد بيته في أن لما كوناً : فلأن الذي يتكون له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكوناً ، وكأنهما شيئاً واحد بيته في أن لما شيئاً مبدأ ، وكذلك الذي يتكون وما له نهاية : النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٤ .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ١٦٩ أ ١٠ - ١٠ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὰ πλείω ἐρωτήματα  
ἐν ποιεῖν ἐν τῷ μὴ διαρθροῦν ἡμῶς τὸν τῆς προτάσεως λόγον. ἡ γὰρ πρότασις ἐστιν ἐν καθ' ἑνὸς· ὁ γὰρ αὐτὸς ὅρος ἐνὸς μόνου καὶ ἀπλῶς τοῦ πράγματος, ὅσον ἀνθρώπου καὶ ἐνὸς μόνου ἀνθρώπου· ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων.  
= ت. ع. نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ، ٨٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٢ ، ٨٠٧ : « فأما التي تكون من تصوير المسائل الكثيرة مسألة واحدة ، فكونها من قبل أن ألفاظ المقدمة لتكون غير مستقيمة ، وذلك أن المقدمة هي حل واحد على واحد . وذلك أن الحد الواحد بيته إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسان واحد فقط ، وكذلك في الأشياء الأخر .  
ابن مينا ، السفسطة ، ص ٣١ - ٣٢ : « وأما التي من أخذ المقدمات الكثيرة كقدمة واحدة ، فالسلب فيه أنه يجب أن يكون في كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد ، وكذلك ما يجري مجرى الموضوع والمحمول ، وهذا خلافاً لذلك . . . » .

فجميع هذه الأنحاء إنما ترجع إلى قلة العلم بالتبكيك : وذلك هو قياس صحيح الشكل ، منتج لتقيض الشيء المقصود بإبطاله . ففى أغفل شيء من شروط القياس الصحيح الشكل ، أو من شروط التقيض ، عرضت هذه المواضع المغلطة<sup>(١)</sup> .

فقد تبين من هذا أن جميع هذه المواضع الثلاثة عشر : الستة اللفظية ، والسبعة المعنوية ، هي راجعة إلى إغفال حد التبكيك الصحيح ، أو أجزاء حده ، أعنى إغفال حد القياس ، أو إغفال حد التقيض ، وأن منها ما يرجع إلى إغفال حد التقيض ، ومنها ما يرجع إلى إغفال حد القياس ، وأن منها ما يرجع إلى الأمرين جميعاً .

والمواضع المغلطة من / الألفاظ تشترك كلها في أنها تخيل في الشيء الذى ليس بتقيض أنه تقيض . ١٢٨ ١١

والمواضع المغلطة من المعاني تشترك كلها في أنها تخيل فيها ليس بقياس أنه قياس .

وسبب الضلالة العارضة من قبل اشتراك الألفاظ هو العجز عن تفصيل

٨ - وأن منها : ومنها ف . ١١ - فيما : مما ل .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٩ ١٨ - ٢١ : ὥστε πάντες οἱ τρόποι πίπτουσιν εἰς τὴν τοῦ ἐλέγχου ἀγνοίαν, οἱ μὲν οὖν παρὰ τὴν λέξιν, ὅτι φαινομένη <ή> ἀντίφασις ὑπὲρ ἧν ἴδιον τοῦ ἐλέγχου, οἱ δ' ἄλλοι παρὰ τὸν τοῦ συλλογισμοῦ ὄρον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٧ : « فجميع الأنحاء إذن ترتق إلى عدم المعرفة بالتبكيك . فالتى نكون من القول هى الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هى خاصة بالتبكيك ؛ وهذه الأخر تكون من حد القياس » .

ابن سينا ، ص ٣٢ : « والسبب المقدم في ذلك ، وفى كل ضلالة ، سبب واحد وهو : العجز عن الفرق بين الشيء وغيره ، والفرق بين التقيض وغير التقيض ... وهذا النمط من الجهل قد يوجد ، أو لا يخص أنواع الخلط الواقع من طريق اللفظ ..... » .



المعاني الكثيرة التي يقال عليها اللفظ الواحد ، وبخاصة في الألفاظ المفردة التي يكثر وجود المعاني الواقعة عليها ، ويعسر تمييزها وتفصيلها ، مثل تفصيل المعاني التي يقع عليها اسم الواحد والموجود :

وأما سبب الضلالة التي تعرض من قبل قسمة اللفظ وتركيبه : فهو قلة الشعور بالاختلاف الذي يقع في مفهوم اللفظ إذا قسم تارة ، ثم ركب أخرى : وكذلك الغلط الذي يدخل من قبل اشتراك الشكل واختلاف الإعجام : السبب فيه العجز عن تفصيل المعاني التي تدل عليها تلك الأشكال واختلاف أحوال الإعراب والنقط في دلالاته .

قال :

- ١٠ ومن كانت عنده قوة على تمييز الأغاليط العارضة من قبل اللفظ ، فقد قارب ألا يغالط في الأشياء ، ولا يغلط إلا غلطاً يسيراً . وذلك أنه يبادر فيميز المعنى الذي يصدق عليه ذلك الوصف ، أو يكذب ، لأنه يتخيل جميع تلك المعاني التي يدل عليها ذلك اللفظ ، كأنها محسوسة عنده ومشار إليها ، فيسادر ويقضى على المعاني اللاتق بها ذلك الوصف قضاء صواباً . مثال ذلك : أنه إذا سمع أن الشيء الموجود واحد ، قضى على أن ذلك الشيء هو شخص الجوهر المشار إليه ، لأن الشيء الموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار إليه ، الواحد بالعدد . ولهذا ما يظهر لنا أولاً أن التغليط العارض لنا إنما هو من قبل الألفاظ . وإن كان يظهر أيضاً وقوع الغلط من قبل المعاني المغلطة التي عُدت . وذلك أن الغلط الذي يكون من قبل مناظرة الغير والسماع منه السبب فيه تغليط تلك المواضع اللفظية . والغلط الذي يكون عندما يفكر الإنسان

١١ - يبادر : يبادر ل . || فيميز : فيميز ل .

١٤ - بها : به ف .

٢٠ - تغليط : سقطت من ف .

في نفسه السبب فيه تلك المواضع المعنوية . وإن كان قد يعرض عند الفكرة الغلط من قبل الألفاظ فيه . وذلك أن الإنسان إذا فكر ، كثيراً ما يخاطب نفسه ، كما يفعل مع من يناظره ، ويتخيل الألفاظ مع المعاني <sup>(١)</sup> . وبالجملة فسبب الغلط في هذه المواضع هو الاشتباه وقلة الاقتدار على التخصيص بين ماهو غير ، وبين

(١) أرسطو ، ١٦٩ ، ٣١١ ، ١٦٩ ، ب ٢ : (σχεδὸν γὰρ ὁ τοῦτο δυνάμενος ποιεῖν : ἔγγύς ἐστι τοῦ θεωρεῖν τὴν ἰδέαν, μάλιστα δ' ἐπίσταται συνεπινεύειν), ὅτι πᾶν τὸ κατηγορούμενόν τινος ὑπολαμβάνομεν τόδε τι καὶ ὡς ἐν ὑπακούομεν . τῷ γὰρ ἐνὶ καὶ τῇ οὐσίᾳ μάλιστα δοκεῖ παρέπεσθαι τὸ τόδε τι καὶ τὸ ὄν . διὸ καὶ τῶν παρὰ τὴν λέξιν οὗτος ὁ τρόπος θετέος . πρῶτον μὲν ὅτι μᾶλλον ἢ ἀπάτη γίνεται μετ' ἄλλων σκοποῦμένοις ἢ καθ' αὐτούς (ἡ μὲν γὰρ μετ' ἄλλου σκέψις διὰ λόγων, ἡ δὲ καθ' αὐτὴν οὐχ ἤττον δι' αὐτοῦ τοῦ πράγματος) . εἴτα καὶ καθ' αὐτὸν ἀπατᾶσθαι συμβαίνει, ὅταν ἐπὶ τοῦ λόγου ποιῇται τὴν σκέψιν . ἔτι ἡ μὲν ἀπάτη ἐκ τῆς ὁμοιότητος, ἡ δ' ὁμοιότης ἐκ τῆς λέξεως .

حت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٦ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٨ : « لأن الذي يمكن أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق . وكثيراً ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحيل على شيء يظن أنه أمر موجود . ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجمهور يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود . ولهذا الملة يكون هذا النحو هو الموضوع التي يلفظ بها : أما أولاً فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضاتهم غيرهم . ( المرجع نفسه ، ص ٨١٣ ) : أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ، وذلك أن المفاوضة تكون مع أفيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يمرض الإنسان أيضاً أن يفضل بنفسه إذا كان مفكراً في القول . والضلالة أيضاً تكون من قبل التشابه ، والتشابه إنما يقع في اللفظ » .

فان ترجمه بیکارد - کبر دج : For a man who can do this is practically next door to the understanding of the truth. A special reason why a man is liable to be hurried into assent to the fallacy is that we suppose every predicate of anything to be an individual thing, and we understand it as being one with the thing: and we therefore treat it as a substance: for it is to that which is one with a thing or substance, as also to substance itself, that "individuality" and "being" are deemed to belong in the fullest sense. For this reason, too, this type of fallacy is to be ranked among those that =

ما هو هو . فسبب تغليب الألفاظ هو العجز عن التفريق بينها وبين المعاني ، وأخذ ما هو مغاير على أنه هو هو .

وهذا هو بعينه سبب التغليب فيما بالعرض ، وذلك ألا يفصل المرء ما يلحق واحداً واحداً من المحمولات الذاتية من الأمور التي بالعرض .<sup>(١)</sup>

٣ - ما يلحق : سقطت من ف .

=depend on language; in the first place, because the deception is effected the more readily when we are inquiring into a problem in company with others than when we do so by ourselves (for an inquiry with another person is carried on by means of speech, whereas an enquiry by oneself is carried on quite as much by means of the object itself); secondly a man is liable to be deceived, even when inquiring by himself, when he takes speech as the basis of his inquiry : moreover the deception arises out of the likeness (of two different things), and the likeness arises out of the language.

ابن سينا ، السفطة ، ص ٣٣ - ٣٤ : « ومن قدر على التميز بادر فلاحظ الشيء نفسه ، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على المعنى ، حتى إنه إذا قال : « موجود واحد » تميز له مثلاً ما هو الأول بذلك ، والأخص به كالجواهر الشخصى . وبالخرى ما خص هذا الجهل والمجز بالالفاظ أولاً ، وإن شاركها المعنى في ذلك ؛ فإن الألفاظ أكثر تضليلاً من المعاني ، ولذلك ما يقع الغلط في المحاوراة أكثر منها في الفكرة ، والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة ، لأن السماع اللفظي أدخل في المحاوراة واستلغاه المعنى أدخل في الفكرة ؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضاً ، فإن الفكرة قد تقع بالافاظ مخيلة لا محالة »

(١) أرسطو ، ص ١٦٩ ، ب ٣ - ٦ : τῶν δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς διὰ τὸ μὴ δύνασθαι διακρίνειν τὸ ταῦτόν καὶ τὸ ἕτερον καὶ ἐν καὶ πολλὰ ، μὴδὲ τοῖς ποῖοις τῶν κατηγορημάτων πάντα ταῦτα καὶ τῇ πράγματι συμβέβηκεν .

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « فأما التي تكون من العرض فلأن لا نقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف ، وما هو واحد وكثير ، ولا هل تمييز أصناف الحمل . وجميع هذه أعراض للأشياء » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٣٤ : « أما الغلط من جهة ما بالعرض فلأنه يميز من التفصيل بين الذي هو بالعرض وغير بالحقيقة ، وبين ما هو بالحقيقة » .

ومن هذا السبب بعينه عرض تغليط موضع اللاحق ، لأن هذا الموضع ، كما قلنا ، داخل فيما بالعرض بجهة ما ، وجزء منه <sup>(١)</sup> .

والغلط الذي يعرض من قبل المطلق والمقيد سببه أن يظن أن الغير هو هو ، وذلك يعرض لقلة الاختلاف الذي بينهما <sup>(٢)</sup> .

وكذلك الغلط الذي سببه المصادرة ، والذي سببه أخذ ما ليس بعلة علة ، والذي سببه أخذ المسائل الكثيرة على أنها واحدة السبب فيه قلة الشعور

(١) أرسطو ، ص ١٦٩ ب ٦ - ٩ : ὁμοίως δὲ καὶ τῶν παρὰ τὸ ἐπόμενον μέρος γὰρ τι τοῦ συμβεβηκός τοῦ ἐπόμενον. ἔτι καὶ ἐπὶ πολλῶν φαίνεται καὶ ἀξιῶνται οὕτως, εἰ τόδε ἀπὸ τοῦδε μὴ χωρίζεται, μηδ' ἀπὸ θάτερου χωρίζεσθαι θάτερον.

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « وعلى هذا المثال أيضاً تكون هذه التي من الوازم . وذلك أن الزوم جزء ما التي من العرض ؛ من قبل أنه أيضاً ما يظن مقولا على كثير حل هذا النحو ، إن كان هذا غير مفار ، لهذا ، فإن الآخر يكون غير مفارق لذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٤ : « وأما الذي من جهة الوازم فقد بان الحال في مشاركة جهة الوازم بجهة العرض ، وأنه أخص منه في موضوعاته ، أو مقتصر على ما يجب أن تراعى فيه الكثرة ، كما قد مضى ذكره ، ويجعل بينهما مساواة حين يظن أنه إذا لم يفارق للزوم اللازم ، فكذلك لا يفارق اللازم للزوم » .

(٢) أرسطو ، ص ١٦٩ ب ٩ - ١٢ : τῶν δὲ παρὰ τὴν ἔλθειν τοῦ λόγου καὶ τῶν παρὰ τὸ πῆ καὶ ἀπλῶς ἐν τῇ παρὰ μικρόν ἢ ἀπότη . ὡς γὰρ οὐδὲν προσσημαῖνον τὸ τί ἢ πῆ ἢ τὸ πῶς ἢ τὸ νῦν καθόλου συγχωροῦμεν.

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « ونحن نلحق بالكلية ذكر التي تكون عما به القول من نقص ، وهي التي تكون من وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها ما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يستثن فيه بما يدل على ما الشيء أو كيف هو أو متى » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٥ : « وأما الغلط الواقع لسوء التبيكيت ، والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقيد والإطلاق وما قيل في شروط النقيض ، فالسبب فيسه إغفال ما يوجه نقصان يسير في تفاوت كثير » .

بالاختلاف الذى بينها ، وذلك لقلة الاختلاف الذى بينها فى نفسه .<sup>(١)</sup>

أما أخذ علة ما ليس بعلة ، فلقلة الاختلاف الذى بينه وبين ما هو علة فى الحقيقة :

وأما المصادرة فالسبب فيه قلة الاختلاف الذى يكون هنالك بين صورة القياس الذى وضع فيه المطلوب نفسه وبين القياس الحقيقى ، إذ كانت صورته صورة القياس :

وإذا كان الأمر كذلك ، فالسبب فى تغليب هذه المواضع يرجع فى الجملة إلى شيئين :

أحدهما أن يظن ما ليس بقياس أنه قياس لقلة الاختلاف بينهما ، وأن يظن بما ليس بتقيض أنه تقيض لقلة الاختلاف أيضاً بينهما ، وذلك يعرض

١ - بالاختلاف : والاختلاف ل .

٢ - (أخذ) علة : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ١٢-١٧ :  $\delta\mu\omega\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\ \tau\omega\upsilon\upsilon\tau\omega\ \tau\hat{o}\ \epsilon\upsilon\ \alpha\rho\chi\eta\eta$  λαμβανόντων καὶ τῶν ἀνατιῶν καὶ ὅσοι τὰ πλείω ἐρωτήματα ὡς ἐν ποιοῦσιν· ἐν ᾧπανι γὰρ ἡ ἀπάτη διὰ τὸ παρὰ μικρόν· οὐ γὰρ διακριβῶμεν οὔτε τῆς προτάσεως οὔτε τοῦ συλλογισμοῦ τὸν ὅρον διὰ τὴν εἰρημένην αἰτίαν.

مت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة يدوى ، ص ٨١٤ : « وكذلك أيضاً يضرب عن التى يؤخذ فيها المطلوب ، وعن التى لغير علة ، وعن جميع التى المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة فى جميعها تكون لأننا لا نكاد نبحت بحثاً مستقمى : لا من حدود المقدمات ، ولا من القياس السبب المذكور . »

ابن سينا ، الفسطة ، ٣٥ : « وكذلك المصادرة على المطلوب الأول ، وأخذ ما ليس بعلة علة ، وجمع المسائل فى مسألة ، وذلك لأنه فى المصادرة على المطلوب الأول يفغل قليل شئ من حد القياس ، وهو أنه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات . وفى أخذ ما ليس بعلة يفغل شئ من حد القياس ، وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة . وفى جمع المسائل فى مسألة يفغل شئ يسير من اعتبار ما يزيد مفهوم الجميع ، أو يزيد مفهوم التفصيل . وبالجمله تفغل مراعاة التفاوت بين الغير والمو هو ، إذا كان يسيراً . »

إذا لم تعرف حدود كل واحد منهما على التمام ، ولم يتحفظ بهما ، أعنى القياس والتقيض :

ولأنه إن تبين لنا من كم من سبب تكون القياسات السوفسطائية المغلطة ، فبين أنه يظهر لنا من ذلك كم أنحاء القياسات السوفسطائية ، والمباكئات السوفسطائية المغلطة . وأعنى بالتبكيئات / السوفسطائية ليس كل تبكييت يظن به أنه تبكييت ، وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكييتا ،

١٢٨ ب

٦

بل التبكيئات العامة الغير المناسبة التي لا تخص صناعة صناعة من الصنائع البرهانية ، وهى التبكيئات التي يظن بها أنها تبكيئات من لم يرض بتلك الصناعة مثل أن يكون التبكييت فى الصنائع البرهانية تبكيئات صادقة غير مناسبة .<sup>(١)</sup>

فإن غير المناسبة إنما تستعمله صناعة الجدل ، وإنما يغلط فى هذا المبرهنون الذين لا يعلمون أن هذا الجنس هو خاص بصناعة الجدل ، أعنى إن استعمل

١٠

٥ - تبكييتاً : تبكييت ف ٦ - المناسبة : مناسبة ف .

٩ - المناسبة : المناسب ف . ١٠ - استعمل : يستعمل ف .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ١٨-٢٢ : ἐπεὶ δ' ἔχομεν παρ' ὅσα γίνονται οἱ φαινόμενοι συλλογισμοί, ἔχομεν καὶ παρ' ὅποσα οἱ σοφιστικοὶ γένοιντο ἂν συλλογισμοὶ καὶ ἔλεγχοι. λέγω δὲ σοφιστικὸν ἔλεγχον καὶ συλλογισμὸν οὐ μόνον τὸν φαινόμενον συλλογισμὸν ἢ ἔλεγχον μὴ ὄντα δὲ, ἀλλὰ καὶ τὸν ὄντα μὲν φαινόμενον δὲ οὐκ αἰτιῶν τοῦ πράγματος.

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨١٢ ؛ نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٨١٤ : « فإذا حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات المظنونة ، فإننا نكون قد وجدنا أيضاً كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات ، وأعنى بالتبكييت والقياس السوفسطائي ليس الذى يظن قياساً وتبكييتاً ، وليس كذلك فقط ، بل والوجود كذلك ، فليس بمظنون من قبل الموضوع الخاص بالأمر » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨١٦ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٥ : « وإذا قد بان لنا كمية الأسباب التي لأجلها نظن بما ليس قياساً أنه قياس ، فقد علمنا أصناف القياسات المغالطية والتبكيئات المغالطية . والقياس المغالطى ليس وحده هو الذى يظن قياساً أو تبكييتاً ولا يكون ، بل والذى يكون قياساً ولا يحسب الظن فقط ، ولكنه لا يكون مناسباً للموضوع الخاص بالأمر ، ومن مقدمات مناسبة ، وإن كانت صادقة ، أو مشهورة ، أو مقبولة » .

غير المناسب . وذلك أن هذه الصناعة قد تستعمل الكاذب إذا كان مشهوراً ، فضلاً عن غير المناسب ؛ وكذلك تستعمل التبيكات الكاذبة العامة التي تستعملها هذه الصناعة ، كما تستعمل الصنائع البرهانية التبيكات الخاصة<sup>(١)</sup> :

والفرق أيضاً بين استعمال هذه الصناعة التبيكات العامة وبين استعمال صناعة الامتحان الجدلية لها أن صناعة الامتحان تستعمل هذه لتبصر وتعلم ، وهذه لتغلط . فإذا هذه الصناعة هي بجهة ما جزء من صناعة الجدل . وكما أن التبيكات الذي يكون في الصنائع البرهانية من مقدمات صادقة غير مناسبة هي سوفسطائية ، كذلك التبيكات التي تكون في صناعة الجدل من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وهي غير مشهورة ، هي سوفسطائية ، وإن كانت صادقة ، فإذا المباكة سوفسطائية اثنتان :

١٠

منها مباكة يظن بها أنها صادقة ، وهي كاذبة .

ومنها ما يظن بها أنها من تلك الصناعة ، وليست من تلك الصناعة ؛ سواء كانت صادقة أو كاذبة .

وإذا قد تبين هذا ، فارجع فنقول :

١٠ - اثنتان : اثنا ف . ١٣ - كاذبة : + قلت ف .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ٢٣ : εἰς τοὺς οὗτοι οἱ μὴ κατὰ τὸ πρᾶγμα ἐλέγχοντες καὶ δεικνύντες ἄγνοοῦντας.

ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، ص ٨١٤ : « وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون ، ويشعرون الذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر » .

ترجمة بيكارد - كبرج : These are those who fail to refute and prove people to be ignorant according to the nature of the thing in question.

إن جميع القياسات المغلطة إما أن يكون جميعها يتولد عن هذه المسواضع ،  
 إن كانت هذه المواضع هي جميع المعاني المغلطة ، وإما أن يكون بعضها يتولد  
 وينشأ من هذه - إن لم تكن هذه التي ذكرت هي جميع المعاني المغلطة : وقد  
 يظهر أن هذه جميع المعاني المغلطة من أنه قد تبين أن جميع التبيكات والمناقضات  
 المغلطة إنما هي التبيكات والمناقضات التي يظن بها أنها تبيكات صحيحة ،  
 وليست تبيكات صحيحة ، لأنه ينقصها شيء يسير من حدود التبيكات  
 الصحيحة . وإذا كان الأمر هكذا ، فواجب أن يكون عدد أصناف التبيكات  
 الغير الصحيحة عدد أصناف النقصان الداخل على التبيكات الصحيحة ؛  
 وواجب أن يكون عدد النقصان الداخل على أجزائها ، أعنى على أجزاء التبيكات  
 الصحيحة ، على عدد أجزائها .

٥

١٠

ولما كان قد تبين أن التبيكيت الصحيح هو قياس منتج لنقيض الأمر  
 الذي يعترف بوجوده ، وكان قد تبين أن هذا التبيكيت إنما يكون صادقاً إذا  
 كان فيه ثلاثة شروط :

أحدها أن يكون صحيح الشكل ،

والثاني أن يكون صادق المقدمات ،

١٥

والثالث أن يكون النقيض المنتج نقيضاً بالحقيقة للشيء المعروف به ، أعنى  
 للنتيجة المقصود لإبطالها ، فبين أنه يجب أن تكون المواضع المغلطة المبكئة من  
 المعاني ، ما عدا مواضع الألفاظ ، راجعة إلى هذه الثلاثة . وهذا ، كما ترى ،  
 برهان واضح ، لا خفاء به .

فأما التوهم فيها ليس بنقيض أنه نقيض : فإن أرسطو يرى أنه ليس يعرض  
 فيه من المواضع المغلطة إلا موضعان :

٢٠



أحدهما إغفال الشرائط التي ذكرت في باب التقيض ،

والثاني أخذ مستثنين في مسألة واحدة :

وأما التوهم العارض من قبل الظن فيما ليس بقياس أنه قياس فإنه ذكر أيضاً أنه ليس يعرض فيه إلا موضعان فقط :

أحدهما القياس الذي يسمى مصادرة ،

والثاني الذي يسمى أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب :

وأما التوهم العارض من قبل أجزاء القياس ، وهي المقدمات ، أعني أن يظن فيما ليس بصادق منها أنه صادق ، فإنه ذكر أيضاً فيه ثلاثة مواضع :

أحدها موضع ما بالعرض ،

والثاني موضع الإطلاق والتقييد ،

والثالث موضع اللاحق ، وهو العكس :

فإن لم يوجد في هذه الثلاثة الأجزاء التي تقدمت من القول التبكيني مغلطات إلا هذه ، فهذه المواضع سبعة ضرورة ، كما ذكر أرسطو ، لا يمكن أن يزداد فيها ولا أن ينقص منها ، فنقول :

أما كون المعاني المغلطة منحصرة إلى هذه الأجزاء التي ينتج منها التبكيت فأمر بين بنفسه .

وأما كون هذه الأجزاء لا يوجد منها إلا ما ذكره / أرسطو فأمر يحتاج إلى تأمل . ويشبه أن يكون ترك القول فيه ووضع وضعاً لنتممه نحن ، أعني من يأتي بعده ، فإن في ذلك موضع فحص ونظر . ونحن نجد أبا نصر في كتابه قد زاد في هذه المواضع موضعاً ثامناً ، وهو موضع الإبدال والنقلة ،

أعنى أن يؤخذ بدل الشيء شبيهه أو لاحقه أو المقارن له . فهل أغفل أرسطو هذا الموضوع أم لم يغفله ؟ وإن كان أغفله ، فهل أغفل معه مواضع آخر غيرها ؟ أو كيف الأمر في ذلك ؟

والسبيل إلى الوقوف على ذلك يكون من هذه الجهة التي شرع أرسطو في بيان عدد المواضع المغلطة منها ، فنقول نحن :

١٠. أما أن الأسباب التي توهم فيها ليس بنقيض أنه نقيض هي أكثر من هذه التي عددها هنا أرسطو ، فذلك شيء قد تبين في كتاب باري أرمناس ، مثل أن يؤخذ الضد مكان النقيض في المادة الممكنة ، أو تؤخذ الأضداد مكان الموجبة والسالبة ، إلى غير ذلك مما قيل في ذلك الكتاب . وكذلك قد تبين أيضاً في كتاب القياس أن القياس يكون فاسد الصورة من أسباب كثيرة غير السببين اللذين عددها هنا ، مثل أن يكون عن مسألتين أو جزئيتين ، إلى غير ذلك من أصناف المقدمتين الغير المنتجة . وكذلك تبين أنه يعرض لنا أن نصدق بالمقدمات الكاذبة من قبل أشياء آخر غير هذه ، مثل الشهادات والأمور التي من خارج . وقد يعرض لنا ذلك أيضاً من قبل الاستقراء والتمثيل ، إلا أن هذه عددت في صنائع آخر ، ولم تعد في صناعة السفسطة ، أعنى أنه جعل الاستقراء خاصاً بالحدل ، ومفيداً للتصديق الحسلي ، والتمثيل خاصاً بالخطابة ، ومفيداً للتصديق البلاغي ، وكذلك التصديق الذي يكون من الشهادات والأشياء التي من خارج جعل خاصاً بصناعة الحدل وصناعة الخطابة على الشرائط التي قيل فيها هنالك . وهذا كله مما يوجب النظر فيه ، فنقول :
٢٠. إنه يظهر من أرسطو في هذا كله — إذ كان هو المفيد لنا جميع هذه

المواضع - أنه ليس يرى أن المواضع المغلطة المنسوبة إلى هذه الصناعة هي جميع المواضع التي يعرض منها الغلط لنا كيف ما اتفق . بل وبشرطين :

أحدهما : أن يكون تغليطها ذاتياً ، أعنى أن يكون الغلط فيها عارضاً لنا بالطبع كثيراً ، مثل الأوضاع التي توجب بطبعها من غلط الخواص فيها ، لأنه إنما استنبط هذه المواضع من استقراء الغلط الواقع في نظر النظائر في الأشياء الموجودة ، كالحال في استنباطه سائر قوانين هذه الصنائع .

والشرط الثاني : أن يكون الموضع يفيد الكذب دائماً أو على الأكثر ، ولا يكون جزءاً من صناعة غيرها من الصنائع المنطقية .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإنما لم يعدد في الأشياء التي توهم فيها ليس بنقيض أنه نقيض إلا ذينك الموضعين فقط ، لأنهما سبب الغلط الواقع بالطبع للجميع أو للأكثر في هذا الجزء من التبيكيت . وسائر المواضع - فإنما تغلط في الأقل . وما كان فعله أقلها ، فليس يجب أن يعد جزءاً من هذه الصناعة ، إذا قصد أن تكون هذه الصناعة صناعة فاعلة للتغليط . وذلك أنه كما أن الصناعة المعنية بفعل السموم ليس نضع جزءاً من صناعتها ما هو سم في الأقل ، بل ما هو سم على الأكثر أو بالضرورة ، كذلك الأمر في الأشياء التي تنزل من هذه الصناعة منزلة الاسطقسات .

فإذن المواضع التي ينبغي أن تعد جزءاً من هذه الصناعة هي التي تكون قلة شعورنا بها أكثرها ، وتكون مع ذلك إفادتها الكذب إما دائماً ، وإما أكثرها .

٤ - فيها : فيه ل .

٨ - ولا يكون ... المنطقية : سقطت من ل .

١٣ - إذا : إذ ف .

١٦ - منزلة : بمنزلة ل .

ولهذا المعنى قال قدماء المفسرين إن المقدمات الكاذبة إما دائماً وإما في الأكثر هي خاصة بهذه الصناعة ، كما أن الصادقة في الأكثر خاصة بالجدل ، والصادقة دائماً خاصة بالبرهان ، والكاذبة والصادقة على التساوى خاصة بالخطابة :

- وإذا كان ذلك كذلك ، فيشبه إذا استقربت المواضع المغلطة التي نضمناها هذه الصناعة ، أعنى صناعة السوفسطائية ، ألا يوجد بهذه الصفة إلا هذه السبعة فقط . وذلك أن سائر الأشياء التي يدخل منها الفساد على صورة القياس ، ما عدا السبين الذين ذكروا في هذا الكتاب ، يشبه ألا تكون قلة شعورنا بها أكثرياً . فلنا لانجد من النظار من قد غلط من قبل استعمال سالبين في الأشكال العملية ، ولا من قبل جزئيتين ، إلا قليلاً . وكذلك يشبه أن تكون سائر المواضع المغلطة في النقيض ، ما عدا ما ذكرها هنا ، منها فقط : وأما الأشياء / التي تغلط في المقدمات فتوهم أنها صادقة ، فإن الذي عدد أيضاً منه ها هنا هو ما كان قلة شعورنا به أكثرياً ، وكان فعله الكذب دائماً أو أكثرياً . وأما الذي يفعل الغلط أقلياً فهو خاص بالجدل ، والذي يفعله على السواء فيشبه أن يكون خاصاً بصناعة الخطابة . وهذه هي حال المثال . ولذلك ليس ينبغي أن يعد تغليطه جزءاً من هذه الصناعة ، كما لا يعد تغليط الاستقراء .

١٢٩ ب

١٥

لكن قد يتشكك في هذا القول ، فيقال : إنا نجد أرسطو قد استعمل موضع اللاحق في هذا الكتاب ، واستعمل قياس العلامة في الخطابة ، فكيف الأمر في ذلك ؟ فنقول :

٢٠. إنه إنما استعمل موضع اللاحق هنا من حيث هو مغلط في المقدمات أنفسها ، وقلة الشعور به هو أكثرى ، وفعله الغلط أيضاً أكثرى . وأما إذا

٦ - السوفسطائية : الملتق ف .

١٦ - الاستقراء : هـ وأيضاً فإن المثال خاص بالشعر ف .

أخذ من حيث يأتلف منه في الشكل الثاني فقط ، فهو معلود في المقتعات لأنه لا يستعمل فيه العكس من حيث هو في الشكل الثاني . ولذلك لم يعدد هاهنا من أصناف المواضع التي تغلط في صورة القياس استعمال موجبين في الشكل الثاني . ولهذا السبب لم يعدد أرسطو موضع الإبدال هنا ، لأنه موضع شعري ، والغلط العارض عنه هو ما يعرض لا بالذات ، والمقصود هنا المغلطات بالذات :  
وموضع الإبدال إنما يفيد بالذات التمثيل .

وإذ قد تبين هذا ، فلنرجع إلى ما كنا فيه من تلخيص كليات معاني هذا الكتاب .

قال :

- ١٠ . فإذا قد تبين هذا ، فقد تبين من كم وجه تكون الأمور المغلطة العامة ، وأنها تكون من هذه ، لا من غيرها . فأما أن يكون لنا من هاهنا علم بكل تبكيث واقع في كل صناعة من الصنائع البرهانية ، فذلك شيء ليس في قوة هذه القوانين المعطاة هاهنا . ولا ينبغي أن يتعاطى علم ذلك من هاهنا ، بل إنما يقدر على معرفة ذلك في صناعة صناعة من أحاط علماً بالأشياء الموجودة في تلك الصناعة . ولذلك ما رى التبكيثات العارضة في صناعة صناعة غير متناهية ، كما أن المطلوبات فيها غير متناهية . فإن عدد التبكيثات فيها هو على عدد المطالب ، وحلها هو لها . وذلك أن الذي يحل التبكيث الذي يوجب

١ - ف : سقطت من ل . ١٤٠ - أحاط : حاط ف .

(١) أرسطو، ٩، ١٧٠، ٢٠١ - ٢٥ : παρα πόσα δ' ἐλέγχονται οἱ ἐλεγχόμενοι ، οὐ δεῖ πειρᾶσθαι λαμβάνειν ἄνευ τῆς τῶν ὄντων ἐπιστήμης πάντων . τοῦτο δ' οὐδεμιᾶς ἐστὶ τέχνης· ἀπειροὶ γὰρ ἴσως αἱ ἐπιστήμαι ، ὥστε δῆλον ὅτι καὶ αἱ ἀποδείξεις . ἔλεγχοι δ' εἰσὶ καὶ ἀληθεῖς· ὅσα γὰρ ἔστιν ἀποδεικταί , ἐστὶ καὶ ἐλέγξει τὸν θέμενον τὴν ἀντίφασιν τοῦ ἀληθοῦς .

أن يكون ضلع المربع مشاركاً للقطر هو الذى يبرهن أنه غير مشارك<sup>(١)</sup>. لأن هذه التبيكات ، كما قلنا ، هى من الأمور الذاتية . والأمور الذاتية إنما نحصل فى الصنائع أكثر ذلك من قبل التجربة ، وحلها إنما يكون لمن أحاط علماً بذلك المطلوب . فعرفة هذه التبيكات الجزئية ، أعنى الخاصة بصناعة صناعة ، ليس لصناعة واحدة ، بل لصنائع كثيرة . فتكون معرفة حل التبيكات الهندسية المناسبة لصاحب صناعة الهندسة ، والطية للطبيب . ولذلك ما نرى أن هذه التبيكات ليس لها غاية ، وأما التبيكات العامة فعرقتها لصناعة عامة ، إلا أن هذه الصناعة ، إذ كان ليس من شأنها أن تبصر ، أعنى صناعة السفسطة ،

٢ - التجربة : الجزئية ل . ه - لصناعة : بصناعة ل .

٧ - لصناعة عامة : فى الصناعة العامة ل .

ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٠ ، ٨٢٤ . وليس يجب أن يروم تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين يبيكون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحدة من الصنائع . وذلك أن المعلومات كثيرة غير متناهية - فعلوم إذن أن البراهين أيضاً كذلك . والتبيكات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين ، فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٢٢ ، ٨٢٦ : « فأما سائر وجوه التبيكات والتجيين فى الكلام فليس يفنى لنا أن نعامل معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء ، وذلك لا يكون لصناعة واحدة ، ففى أن العلوم لانهائية لها ، ومعروف أن براهينها كذلك ، وقد تكون تبيكاتاً حقاً صادقاً ، لأن كل ما جاز لأحد أن يثبت فيه برهاناً ، قد يجوز تبيكات لمن يضع نقيض الحق » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٧٠ ، ٢٥١ - ٢٦ : οὖν εἰ σύμμετρον τὴν διάμετρον : ٢٦ - ٢٥١ ، ١٧٠ ، ٢٥١ - ٢٦ : ἔθθηκεν, ἐλέγξειεν ἂν τις τῇ ἀποδείξει ὅτι ἀσύμμετρος.

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٣ : « مثال ذلك إن كان وضع القطر مساوياً لقطع يبيكت إنسان يبرهان أنه غير مشارك » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٨٢٤ : « مثال ذلك الوضع بأن للقطر والضلع مقداراً مشتركاً : فإذا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه لوس لها مقدار مشترك » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ٨٢٦ .

الفارابى ، الأمكنة المفضلة ، ورقة ١٣٣ ب : « وأما فى الخلف فهو صفتان : أحدهما أن لا يتصل أمثال بالموضوع أصلاً ، مثل أن القطر غير مشارك للضلع : فإن لم يكن كذلك ، فليكن مشاركاً » .

فعرّفها إذن وحلها يكون لصناعة معلّمة عامة ، وتلك هي صناعة الجدل .  
ولذلك ما نرى أن الذى قيل من ذلك فى هذا الكتاب هو ، من جهة ، جزء  
من صناعة الجدل <sup>(١)</sup> .

- فقد تبين من هذا أنه ليس لهذه الصناعة حل المغلطات الجزئية ، ولا العامة ،  
إلا من جهة أنها جزء من صناعة الجدل . لكن أرسطو لمّا نظر فى هذه الصناعة  
من جهة أنها جزء من صناعة الجدل ، أعطى هاهنا القوانين التى بها تحل  
هذه المغلطات ، وجعلها جزءاً من هذا الكتاب .

قال :

- وليس الكلام ينقسم قسمين : فيكون منه ما يدل بحسب ضمير المتكلم  
واعتقاده ، وهى الدلالة التى تخص المتكلم ، ومنه ما يدل بنحو الاسم ، وهى  
الدلالة التى تخص السامع : وأن الخطأ العارض من قبل دلالة المسموع ، لا من  
قبل دلالة الضمير ، بحسب ما اعتقد فى ذلك قوم — يشير به إلى أفلاطون <sup>(٢)</sup> :

٣ - حل : حال ف .

٤ - الجدل : + قلت ف . || الصناعة : هـ ف .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٧٠ ، ٢٧١ وما بعده : ὥστε πάντων δεήσει ἐπιστήμονας εἶναι· οἱ μὲν γὰρ ἔσονται παρὰ τὰς ἐν γεωμετρίᾳ ἀρχὰς καὶ τὰ τούτων  
συμπεράσματα, οἱ δὲ παρὰ τὰς ἐν ἱατρικῇ, οἱ δὲ παρὰ τὰς τῶν ἄλλων  
ἐπιστημῶν ἀλλὰ μὴν καὶ οἱ ψευδεῖς ἔλεγκοι ὁμοίως ἐν ἀπειρίοις· καθ’  
ἑκάστην γὰρ τέχνην ἐστὶ ψευδὴς συλλογισμός, ...

ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعه بدوى ، ص ٨٢٤ - ٨٢٥ : « فنحن نحاجون إلى أن  
تكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ،  
وهذه من الأمور التى فى الطب ، وهذه من العلوم الأخرى ، وكذلك التبيكات الكاذبة قد تكون غير  
متناهية ، وذلك أن فى كل صناعة يوجد قياس كاذب ... فعلوم إذن أنه ليس إنما نأخذ المواضع  
من جميع التبيكات ، بل من المأخوذة من الجدل ، وذلك أن هذه التى تم كل صناعة وقوة » .

(٢) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ، ب ١٢ - ١٤ : οὐκ ἔστι δὲ διαφορά τῶν λόγων·  
ἦν λέγουσιν τινες, τὸ εἶναι τοὺς μὲν πρὸς τοῦνομα λόγους, κτήρους δὲ  
πρὸς τὴν διάνοιαν·

قال :

فإنه خطأ أن يظن أن اللفظ ينقسم هذين القسمين ، بما هو لفظ ، حتى يكون منه ما يدل بحسب ضمير المتكلم : ومنه ما يدل بحسب الاسم المشترك عند السامع : فإن اللفظ الواحد بعينه نجده مرة تكون دلالة بحسب ضمير المتكلم هي بعينها دلالة عند السامع .<sup>(١)</sup>

٤ - بحسب : عند ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وليس الذى يقوله بعض الناس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم ، وبعضها بحسب الاعتقاد فصلا لها » .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٥ : « قال المعلم الأول : والذى يؤثره بعض الناس من قسمة الألفاظ - ويبنى به أفلاطون - أن بعضها موجود بحسب الاسم ، وبعضها بحسب المفهوم ... ، فليس إشاراً صواباً » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٤ : ἀποπον γὰρ τὸ ὑπολαμβάνειν ἄλλους : μὲν εἶναι πρὸς τοῦνομα λόγους, ἑτέρους δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν, ἀλλ' οὐ τοὺς αὐτοὺς. τί γὰρ ἐστὶ τὸ μὴ πρὸς τὴν διάνοιαν ἀλλ' ἢ ὅταν μὴ χρητῇ τῷ ὄνῳ ἐφ' ᾧ οἴμενος ἐμωτῶσθαι ὁ ἐρωτῶμενος ἔδωκεν; τὸ δ' αὐτὸ τοῦτ' ἐστὶ καὶ πρὸς τοῦνομα. τὸ δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν, ὅταν ἐφ' ᾧ ἔδωκεν διανοηθεῖς.  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى ينحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى ينحى بها نحو الاعتقاد ، فإنها ليست واحدة بأعيانها . وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التى نحو الاسم . فأما التى نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه » .

ترجمة بيكار - كبرديج : For it is absurd to suppose that some arguments are directed against the expression and others against the thought, and that they are not the same. For what is failure to direct an argument against the thought except what occurs whenever a man does not in using the expression think it to be used in his question in the same sense in which the person questioned granted it? and this is the same thing as to direct the argument against the expression. On the other hand, it is directed against the thought whenever a man uses the expression in the same sense which the answerer had in mind when he granted it. =



فأما متى تكون دلالاته بحسب مسموع الاسم ، لا بحسب ضمير المتكلم ،  
 فعندما يسئل السائل / المحيَّب عن مقدمة ما باسم مشترك ، فيفهم المحيَّب من ذلك  
 الاسم معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها ، فيلقاه السائل على معنى غير  
 ذلك المعنى ويغالطه به ، فإن دلالاته بحسب المسموع عند السائل تكون  
 غير دلالاته بحسب ضمير المحيَّب واعتقاده <sup>(١١)</sup> .

فأما إذا كان الاسم لا يفهم المحيَّب منه ولا السائل إلا معنى واحداً ، فإن  
 دلالاته عند ضمير المتكلم هي دلالاته عند السامع ، وسواء كان الاسم مشتركاً  
 يدل على كثيرين ، أو كان واحداً ، إذا لم يفهم منه السائل والمحيَّب إلا معنى  
 واحداً ، كانت دلالاته بحسب المعنى الذي في النفس هي دلالاته بحسب المسموع .

وقد يعرض للاسم أن يقال على معان كثيرة ، وتكون الدلالتان فيه واحدة ،  
 أعنى دلالاته من حيث هو مسموع ، ودلالاته من حيث يعبر به عن المعنى الذي  
 في النفس ، وذلك إذا فهم السائل والمحيَّب من ذلك اللفظ جميع المعاني التي يقال  
 عليها ذلك الاسم ، مثل إن سأل سائل زينن في اعتقاده أن الموجود واحد ، مع  
 أنه كثير عنده في الحس ، والسائل يفهم من لفظ الموجود والكثرة الذي يفهم

٩ - واحداً : + إذ ل .

١٠ - للاسم أن : أن يكون الاسم ف .

١٣ - زينن : زينون ف .

١٤ - الذي : التي ل .

== ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٥ - ٤٦ : « فإنه ليست قسمته للألفاظ بالفصول ، ولا المغالطة  
 بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ، ولا الألفاظ التي تنجبه إلى المسموع هي في ذاتها غير الأنفاظ التي  
 تنجبه نحو المفهوم . فإن اللفظ بعينه يصح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلمه المحيَّب فيقالط به » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٦ - ١٨ : τί γάρ ἐστι τὸ μὴ πρὸς τὴν  
 διάνοιαν ἄλλ' ἢ ὅταν μὴ χρῆται τῷ ὀνόματι ἐφ' ᾧ οἰώμενος ἐρωτᾶσθαι  
 ὁ ἐρωτῶμενος ἔδωκεν ;

منها زين ، ومن معنى الواحد أيضاً المعنى الذى يفهمه منه زين ، فأجابه بأن الوجود واحد ، فإن دلالة المسموع هى بعينها دلالة ما فى ضمير المتكلم <sup>(١)</sup> :

وأيضاً فإن قسمنا الألفاظ ، فقلنا : إن منها بحسب الاسم ، ومنها بحسب الضمير الذى هو المفهوم على ما تقتضيه القسمة الذاتية للشيء ، حتى لا تكون قسمة متداخلة ، فقد نفينا الدلالة عن اللفظ المسموع . لأن الدلالة للفظ إنما

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المستول أعطاه إياه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤٧ : « فإن كان الاسم واحداً ، ومفهومة كثيراً ، فيسلم السائل من الجيب على معنى ذهب إليه الجيب ، ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى فى الحكم ، وقاوم به ، فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٩ - ٢٠ : *el dē tis plēiō signaiontos tou dnomatos oīto en signaīn kai o ēρωτων kai o ēρωτώμενος (oion tōs to dē ē to en pollā signaīn, allā kai o apokrinōmenos kai o ēρωτων Zētan en oīōmenos einai ēρωτησε, kai ēστιν o λόγος οτι εν πάντα), ούτος προς τοῦνομά ἐστιν ἢ προς τὴν διάνοιαν τοῦ ἐρωτωμένου διελεγμένος.*

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ - ٨٣١ : « فإن ظن ظان - إذا كان الاسم دالا على كثير - أنه يدل على واحد ، سائلا كان أو مستولا ، فإنه يكون دالا على واحد وكثير معاً ؛ إلا أن الجيب والسائل - شيئاً يزين فى مسئلته - وهو يظن أن الموجد واحد ؛ وقوله هو هذا : « إن الكل واحد » . فهذا الكلام متوجه نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل » .

ترجمة بيكارد - كبرج : If now any one (i. e. both the questioner and the person questioned), in dealing with an expression with more than one meaning, were to suppose it to have one meaning — as e. g. it may be that 'Being' and 'One' have many meanings, and yet both the answerer answers and the questioner puts his question supposing it to be one, and the argument is to the effect that 'All things are one' — will this discussion be directed any more against the expression than against the thought of the person questioned? =

هى على ما فى النفس والضمير . وإذا انتفت الدلالة التى بحسب الضمير ، فلا يوصف حينئذ اللفظ بأنه مغلط ، ولا بأنه غير مغلط ، لأن هذين الوصفين إنما لحقا اللفظ من قبل أنه دال على ما فى النفس .

فقسمتنا الألفاظ إلى ما هو دال على ما فى الضمير ، وإلى ما هو دال بحسب المسموع هو شيبسه بقسمة من قسمها إلى ما هو دال ، وإلى ما هو مسموع فقط غير دال .

واللفظ من حيث هو مسموع فلا مدخل له فى التغليب ، ولا فى عدم التغليب . فهذا ما يلزم من الشناعة من قسم الألفاظ هذه القسمة ، فأوجب لها الغلط من جهة المسموع :

٥ - ٦ - فقط غير دال : غير دال فقط ل .

٨ - ما : سقطت من ل .

== ابن سينا ، المفصلة ، ص ٤٧ - ٤٨ : « وكذلك ما كان من الألفاظ يقال قولاً جزئياً ، ويدل بها على معنى ، والنفس تأبى التصديق لمعناها فى الاعتقاد . وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك فى القول فمضى أن يكون هذا اللفظ هو الذى بحسب المفهوم ؛ إلا أن ذلك بالعرض ، ليس لأن وضع اللفظ كذلك . وهذا مثل تصريح زينو بأن الموجود واحد ، وأن الكل واحد ، فإنه إذا كان رآه فى نفسه هو أن الموجود يشتمل على كثير ، علم أن قوله ليس بحسب الاعتقاد على أن اللفظ كذلك فى نفسه ، بل على أن الهيب أو القائل صرفه عن الاعتقاد ، وذكره كذباً ، فيكون مثل هذا إنما هو بحسب الاسم ، بمعنى أن القول لا يمتدئ الساج إلى الاعتقاد . »

عن زينو الإيلي ، انظر : سارتون ، تاريخ العلم ، ج ٢ ، الترجمة العربية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٠١ وما بعدها ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلاسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٠ وما بعدها ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهواني ، فجر الفلسفة اليونانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٤٥ وما بعدها .

(١) ابن سينا ، المفصلة ، ص ٤٦ - ٤٧ : « فإن الأقاويل وضعها الأول وحقيقة فائدتها أن تكون للمفهوم ، ولم توضع للمسموع ولأجل المفهوم ، فإن أبطلت المفهوم ولم تكن هنالك دلالة أبنية فلا تغليب . »

على أن هؤلاء مختلفون : هل الغلط كله في المعاني من جهة الاسم المشترك فقط ، أو من جهة الألفاظ المسموعة فقط ، سواء كان اللفظ اسماً مشتركاً أو غيره . فإن ضروب تغليط الألفاظ كثيرة . وذلك أن هؤلاء يرون أن التغليط في القياس يكون من قبل الاشتراك في التركيب . ويكون في الأمور المفردة التي هي أجزاء القياس من قبل اشتراك الاسم المفرد ، وكلهم يرون أن تغليط الاشتراك إنما هو من قبل اللفظ المسموع . ولذلك من قصر التغليط وجعله من قبل اشتراك الاسم المسموع ، كما فعل أفلاطون ، فهو في غاية الخطأ . فإنه يظهر أن ما هنا مضللات كثيرة من الألفاظ ، غير الاسم المشترك المفرد ، ومن المعاني أنفسها ، من غير أن يكون هنالك تغليط من قبل اللفظ :

قال :

١٠

وقد أساء أفلاطون في التعليم حين رام أن يعلم التبيكيات السوفسطائية قبل أن يعلم القياس الصحيح ما هو ، والنقيض الحقيقي ما هو . فان المباعدة

٤ - القياس : القياسات ف .

١١ - رام : رأى ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ١ - ٥ : ὅλως τε ἀποπον τὸ περὶ ἐλέγχου διαλέγεσθαι ἀλλὰ μὴ πρότερον περὶ συλλογισμοῦ . ὁ γὰρ ἐλέγχος συλλογισμὸς ἐστίν ، ὥστε χρηὴ καὶ περὶ συλλογισμοῦ πρότερον ἢ περὶ ψευδοῦς ἐλέγχου . ἔστι γὰρ ὁ τοιοῦτος ἐλέγχος φαινόμενος συλλογισμὸς ἀντιφάσεως .

ت . ج . نقل بحري بن عدي ، طبعة بدوي ، ص ٨٢٩ ، ٨٣٤ ؛ نقل عيسى بن زهرة ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٦ : « وقد يقيح بنا بالجملة أن نتكلم في التبيكيت قبل أن نبدأ بالكلام في القياس ، وذلك أن التبيكيت هو قياس ما ؛ فالأول إذن أن نقدم الكلام في القياس الذي له يقدم على الكلام في التبيكيت الكاذب ، وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبيكيت مظلون . وقياس المناقضة ... » ؛

النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٤ ، ٨٣٨ : « وقبيح النية أن نتكلم في شيء من التبيكيت والتضليل ، قبل أن نتكلم في القياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس ، ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم ولا على المقاييس بل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخجل ، ومقياس مناقضة » .

السوفسطائية إنما هي : إما قياس يظن به أنه قياس ، وليس بقياس ، أو نقيض يظن به أنه نقيض وليس بنقيض . والمغلطات تكون من قبل الغلط في القياس ، أو من قبل الغلط في النقيض ، أو من قبل الأمرين جميعاً . فمن لم يعلم ماهو القياس الصحيح والنقيض الصحيح فليس يمكنه أن يقف على تغليب أمثال هذه المواضع ، وإن كان التغليب الواقع فيها من قبل الألفاظ فقط ، كما يقولون . فثال الغلط الواقع من قبل اللفظ في النقيض قول القائل : « الساكت يتكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فالساكت ليس بساكت » ، فإن هذين ليسا بمتناقضين . فإن الساكت بالفعل ليس ساكناً فيما يستقبل<sup>(١)</sup> :

ومثال الغلط الواقع من قبل اللفظ في شكل القياس قول من قال : إن

الوزن دائرة ، والدائرة شكل يحيط به خط واحد في داخله نقطة ، كل الخطوط

٣ - فن : فتي ل .

It is, too, altogether absurd to discuss : كبرديج :  
Refutation without first discussing Proof: for a refutation is a proof, so that one ought to discuss proof as well before describing false refutation : for a refutation of that kind is merely apparent proof of the contradictory of a thesis.

ابن سينا ، السفطة ، ص ٤٨ : « والأقيح من ذلك أن الرجل قد أعرض عن تعريف القياس مطلقاً ، وأخذ يتكلم في القياس المشبه ، والتبكيك المشبه . وإنما تعرف القياس الردئ بعد أن تعرف القياس الجيد ، فتعلم حينئذ أن القياس الردئ هو أن تكون له صورة القياس في ظاهره ، أو يشبه صورة القياس ، ثم يفارق بالمسادة . »

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ٧ - ٩ : ἔστι δὲ ὁ μὲν τοῦ σιγῶντα λέγειν :

ἐν τῇ ἀντιφάσει οὐκ ἐν συλλογισμῷ

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٦ : « فأما القول إن « الساكت يتكلم » فيوجد في التناقض ، لا في القياس . »

ابن سينا ، السفطة ، ص ٤٩ : « وأن رداوته إما أن تكون من جهة كذب وفساد في المقدمة المأخوذة من طرف النقيض من غير مراعاة ، كمن يستعمل أن الساكت متكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فينتج مثلاً أن الساكت ليس بساكت »

الخارجة منها إلى المحيط متساوية ، فالوزن شكل بهذه الصفة . فإن المقدمتين  
 المأخوذتين في هذا القياس صادقتان ، لكنهما لا تشتركان في حد واحد ،  
 إلا في اللفظ فقط . فمن لم يعلم أن القياس إنما يكون بأن تشترك /  
 المقدمتان فيه بحد واحد في المعنى ، لا في اللفظ ، لم يقف على وجه الغلط من  
 قبل اللفظ في هذا القول .<sup>(١)</sup>

ومثال ما وقع التغليب فيه من قبل اللفظ في الوجهين جميعاً ، أعني في التقيض  
 وفي القياس ، قول القائل : « الإنسان يعطى الشيء المعطى ، والمعطى ليس له ،  
 فالإنسان يعطى ما ليس له » .<sup>(٢)</sup>

## ٢ - صادقتان : صادقين ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٩١١٧١ ، ١١ : ὁ δὲ οὗτις ὁ Ὀμήρου ποιήσις σχῆμα  
 διὰ τοῦ κύκλου ἐν τῷ συλλογισμῷ  
 = ت . ج . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٤ : « وأما التي « شعر أوميروس الشكل  
 الذي بالدائرة » في القياس » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٦ : « وأما  
 القول بأن « شعر أوميروس له شكل الدائرة » ، فإن ذلك يكون في القياس ؛ النقل القديم ،  
 المرجع نفسه ، ص ٨٣٨ : « وتوكل إن « شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة » فهذا بقول  
 نقل بالقياس » .

ترجمة بيكار - كبرج : In the proof that Homer's poem is a figure  
 through its being a cycle it lies in the proof.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٩ : « وإما أن تكون من جهة فساد في جهة التأليف ، وإن  
 كانت المقدمات صادقة بحسب احبار أنفسها ، مثل قول القائل : إن شعر هوميروس دائرة ،  
 يرجع أسره إلى أوله - كأنه يذكر في آخر كل بيت ما ذكره في أوله - ثم يقول : وكل  
 دائرة يحيط بها خط كذا ، أو كل دائرة لها شكل ، فإن المقدمة الصغرى صادقة ، والكبرى صادقة ،  
 لكن ليس لتأليفها حد مشترك إلا في اسقط ، فليست من حيث المعنى لها اتلاف » .

(٢) أرسطو ، ١٠ ، ٩١١٧١ : ὁ δὲ ἂ μὴ ἔχοι τις, δοῦναι, ἐν ἀμφοῖν :  
 = ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٦ : « فأما أن « الإنسان يعطى ما ليس  
 له » فيوجد فيها جميعاً .

فإذا أخذ أن الإنسان يعطى ما ليس له ، وأضاف إلى ذلك : أن ما ليس له يذم على إعطائه ، أنتج من ذلك أن الإنسان يعطى ما يذم على إعطائه . فنسلم هذا القياس ، فقد غلط من قبل اللفظ في موضعين :

أحدهما : أنه أخذ « ما ليس له » الصادق على المعطى هو المناقض لما هو الصادق على المعطى .

والثاني : أنه ظن أن « ما ليس له » المأخوذ محمولاً في المقدمة الصغرى هو بعينه « ما ليس له » الموضوع في المقدمة الكبرى . وليس الأمر كذلك . فإن ما يعطى المرء هو له قبل أن يعطيه ، وليس له بعد ما أعطاه .

فلذا من لا يعرف القياس ولا النقيض لا ينتفع بمعرفة اشتراك الاسم :

١٠ فلذا من واجب على من رام أن يتعلم هذه الصناعة أو يعلمها أن يعلم ما هو القياس ، وما هو النقيض . وسواء كان الغلط واقعاً من قبل اللفظ ، كما يرى ذلك أفلاطون ، أو من قبل الأمرين جميعاً : كما تبين قبل .

قال :

ويلزم من قال إن الخطأ إنما يعرض من قبل الاسم المسموع ، لامن قبل

١٠ المفهوم ، أن يكون المهندس ، إذا غلط في التعليم ، فظن أن المثلث المتساوي

٢ - له : سقطت من ل ١١ إعطائه : عطائه ف . ١٢ إعطائه : عطائه ف .

١٠ - يتعلم : يعلم ل

ابن سينا ، السلسلة ، ص ٤٩ - ٥٩ : « أو يكون الفساد من جهتين جميعاً ، كقول القائل : إن الإنسان يعطى المعطى ، والمعطى ليس له ، فالإنسان يعطى ما ليس له » ثم يأخذ هذه فيستعملها : « إن الإنسان يعطى ما ليس له ، وكل حرام فليس له ، فالإنسان يعطى الحرام فقط » ؛ فهكون هذا هو القياس الجامع للفسادين ، وذلك لأن الصغرى كاذبة وقد أنتجت من قياس كاذب ، لأن المعطى يقال للشيء عندما يريد أن يعطيه المعطى وهو له ، وإنما يصير لغيره عند القبول ، وذلك بعد قبل المعطى ، فإن الإنسان يعطى ما له ، ليس ما ليس له . »

الساقين ليس بمثلث ، أن يكون غلطه من قبل الاسم المشترك المسموع ، لا من قبل المفهوم . وهو بين أن الغلط إنما وقع منسبه بحسب المعنى الذى فى ضميره المفهوم . ولو سلمنا أن المثلث اسم مشترك لأن المعلم ليس فى حقه لفظ مسموع .<sup>(١)</sup> وأيضاً إن كان الاسم يدل على كثيرين ، وكان المحجب لا يفهم دلالة ذلك الاسم وعلى كم من معنى يدل ، فهو إذا جاب ، لم يجاب بحسب أنه فهم معنى ما ، وإنما سلم لفظاً لا يدري ما يدل عليه . ولا يمكن أيضاً هذا المحجب أن يقسم المعانى التى يدل عليها ذلك اللفظ ، ويستفهم السائل أى معنى من تلك المعانى هو الذى قصده . مثال ذلك : أنه إذا سأل سائل : هل الساكت يتكلم ؟ وكان هذا يصدق على الساكت فيما يستقبل ، ويكذب عليه فى حين سكوته ، فإنه إن لم يفهم المحجب هذين المعنيين ، فأجاب بأنه يتكلم مطلقاً ، أخطأ ؛ وإن أجاب بأنه لا يتكلم مطلقاً ، أخطأ . فهذا الخطأ ليس هو من قبل أن ما فى ضمير المتكلم من ذلك مخالف لمفهوم السامع ، لأن السامع لم يفهم منه شيئاً محصلاً . فلاذن ليس الألفاظ جنسين :

٥ - فهو : فهذا ف .

١١ - مطلقاً : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ١٣١ - ١٦ : καὶ εἴ τινα δοκεῖ πολλὰ σημαίνειν τὸ τρίγωνον καὶ ἔδωκε μὴ ὡς τοῦτο τὸ σχῆμα ἐφ' οὗ συνεπεράνατο ὅτι δύο ὀρθαί , πότερον πρὸς τὴν διάνοιαν οὗτος διείλεται τὴν ἐκείνου ἢ οὐ ;

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعه بدرى ، ص ٨٣٦ : « وإن استجاد قائل القول ، فى المثلث إنه يدل على معان كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذى يتحصل منه أن زواياه مساوية لقائمتين أرى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك ، أم لا ؟ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٠ - ٥١ : « وأن مهتدساً إن استعمل لفظ المثلث على أنه مشترك ، ثم نص لى على الشكل المعلوم ، بل على شيء آخر من الأشكال ، مثل قطع زائد مخروط ، أو مثل شكل يحيط به ثلاثة خطوط قوسية ، ثم توجه إلى مفاطعة مع التنبيه على معنى المثلث ، أليكون غلطه بسبب اعتقادى أو لفظي » .



جنس يدل بحسب ما في ضمير السائل وهو الذى يكون الصواب من قبله ،  
وجنس يدل بحسب مفهوم السامع ، ومنه يكون الغلط دائماً .

ولا أيضاً جميع المغلطات تكون من قبل الألفاظ . فإنه قد تبين أن ها هنا  
مغلطات من المعانى ، مثل تغليب ما بالعرض ، وغير ذلك من المواضع  
التي عددناها .

- ولا استعمال القسمة هي التي تحفظ المحيب من الغلط مع السائل في جميع  
المواضع المغلطة على ما كان يذهب إليه أفلاطون في جميع هذه الأشياء .  
لأنه إن سلم إنسان أن للمحيب أن يقسم المعانى التي يدل عليها الاسم المشترك ،  
ويستفهم السائل عن المعنى الذى أراد من بينها ، حتى لا يغلط في الاسم المشترك ،  
فإذا يقول في الموضع الذى لا يشعر المحيب فيه بأن اللفظ مشترك ، ولا يفهم  
له دلالة ؟ فإنه إن استفهم عما يدل عليه اللفظ ، عاد متعلماً ، لا مجيباً . وكذلك  
إن قسم له السائل تلك المعانى ، عاد معلماً ، لا سائلاً . وأيضاً إن جاز له ،  
أى للمحيب ، أن يستفهم السائل في مثل هذا الموضع ، أعنى في الموضع الذى  
لا يفهم فيه دلالة الاسم المشترك حتى يبصره السائل ، فكيف لا يجوز له أن  
يسأله عن وجه الغلط الذى لزمه من قلة شعوره بشروط القياس ، مثل أن  
يسأل سائل : هل الآحاد التي في الثنائية مخالفة للآحاد التي في الرباعية ؟ فإن  
قال : هي مخالفة لها ، قال له : فالرباعية تخالف نفسها ، لأنها إنما تركبت من  
الآحاد التي في الثنائية . وإن قال : هي غير مخالفة ، قال له : فالرباعية  
موافقة للثنائية ومساوية لها . فإن سبب التغليب في هذا إنما هو الجهل بأن

المقدمتين اللتين يأتلف منهما القياس يجب أن تشترك بحد واحد في المعنى ،  
لا في اللفظ . وهذا ليس يوقف عليه من / المعرفة بطريق القسمة . ١١٣١

فإن جاز له أن يستفهم عن الاسم المشترك في الموضع الذي يجهل فيه أنه  
دال ، فيجوز له أن يستفهم السائل في الموضع الذي غلط فيه وجاز عليه الغلط  
من أجل أنه لم يعلم شروط القياس . ولذلك كان السائل يظن به أنه يجب أن  
يكون غير معلم ، والمحجب يظن به أنه قد يجب أن يكون غير متعلم ، لأن  
السائل يفحص لأن يعلم ، والمتعلم قد علم . وبالحملة : فإن عقد القول  
الكاذب العام ثم حله ، ليس للمبرهن ، وإنما هذا للمتحن : وصناعة  
الامتحان العامة جزء من صناعة الجدال . وهذه الصناعة هي من جهة ما صناعة

٩ - هي : سقطت من ل . ما : + هي ل .

(١) ἄρα ἴσαι αἱ μονάδες ταῖς δυάσιν : ٣٦ - ٣٥١ ١٧١ ، ١٠ : ἔν τοις τέτταρσιν ; εἰσὶ δὲ δυάδες αἱ μὲν ὅδ' ἐνοῦσαι αἱ δὲ ὧδ'.

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٠ ؛ نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ،  
ص ٨٤١ : « وثنايات هذه ، فوجودها متحدة يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو » ؛  
فقلل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٣ : « كقولك : ليت شمري أى الآحاد مساوية للأزواج  
في الترابيع ؟ فن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ، ومنها ما هو بحال غيرها » .

ترجمة بيكارد - كبرديج : Are the units in four equal to the twos ?  
Observe that the twos are contained in four in one sense in this  
way, in another sense in that.

ابن سينا ، السفسطة ، ٥٣ - ٥٤ : « على أنه قد ينمقد من الألفاظ التي ليست مضاعفة  
الدلالة كثيرة المعاني مغالطات بحسب تركيبها ، مثل قوله : هل آحاد الرباعية مساوية لآحاد  
الثنائية ؟ ، فإن أخذت متساوية ، قيل : فإذا الجملتان متساويتان ، وإن قيل : إنها غير  
مساوية ، قيل : فالآحاد التي منها تركيب الثنائية مخالفة للآحاد التي منها تركيب الرباعية ، لكن  
الرباعية مركبة من آحاد الثنائية ، فكيف يكون غيرها ومخالفا لها » .

(٢) ἔστι δ' ἡ πειραστικὴ μέρος τῆς : ٢٥ ب ١٦٩ ، ٨ : ἡ ἀληθευτική

غير مبصرة ليس للمجيب فيها أن يسئل عما جهل ، ولا للسائل أن يعلم :  
فإذن ليست القسمة نافعة في حل الأقاويل المغالطية إلا عند المعلمين والمتعلمين  
فقط . ولو كانت نافعة ، لم تكن في كل موضوع ، لأن مواضع الغلط  
كثيرة .

قال :

والقياس المغالطى منه مرأى ومشاعى ، ومنه سوفسطائى :

والمشاعى : هو القياس الذى يوهم أنه قياس جدلى ، من غير أن يكون  
كذلك بالحقيقة ، وهو الذى يتشبه صاحبه بصناعة الجدل ، ويطلب به غاية  
صاحب الجدل ، وهى الغلبة .

والقياس سوفسطائى : هو الذى يتشبه صاحبه بالمبرهن ، فيوهم أنه  
حكيم ، من غير أن يكون كذلك . وهذا القياس أصناف :

٦ - سوفسطائى : سوفسطائى ف . ١٠ - الوفسطائى : الفسطائى ف .

ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٤ : « والمجازأتى جزء من الجدلية » ؛  
نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨١٢ : « والمتحنة هى جزء صناعة الجدل » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ٤ - ٦ : « ἡ γὰρ πειραστική ἐστι διαλεκτική τις καὶ θεωρεῖ οὐ τὸν εἰδόμενον ἀλλὰ τὸν ἀγνοοῦντα καὶ προσποιούμενον .

ت . ح . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٠ : « والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبل  
هذا يفكر فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم ويظن » ؛ نقل عيسى  
ابن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٢ : « وذلك أن الامتحان جزء من صناعة الجدل ، ولهذا  
العلة يكون نظرها فى هذه المعاني ، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم ويظن  
ذلك به » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ٦ - ١٢ : « ὁ μὲν οὖν κατὰ τὸ πρᾶγμα θεωρῶν τὰ κοινὰ διαλεκτικός ، ὁ δὲ τοῦτο φαινομένως ποιῶν σοφιστικός . καὶ συλλογισμὸς ἐριστικός καὶ σοφιστικός ἐστὶν εἰς μὲν ὁ φαινόμενος συλλογισμὸς περὶ ὧν ἡ διαλεκτικὴ πειραστικὴ ἐστὶ , κἀν ἀληθὲς τὸ συμπέρασμα ἧ· τοῦ γὰρ διὰ τί ἀπατητικός ἐστι· καὶ δοοὶ μὴ ὄντες κατὰ τὴν ἐκάστου μέθοδον παραλογισμοὶ δοκοῦσιν εἶναι κατὰ τὴν τέχνην . »

منه ما يكون من الأمور الكاذبة الخاصة بجنس جنس ، وهو الذى حله لصاحب تلك الصناعة ، مثل ما فعل رجل من قدماء المهندسين يقال له بقراط : فإنه لما عمل مربعاً مساوياً للشكل الهلالي ، ظن أنه قد وجد مربعاً مساوياً للدائرة ، بأن ظن أن الدائرة تنقسم إلى أشكال هلالية حتى تفنى<sup>(٢)</sup> :

٢ - يقال له : يسمى ف .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٢ : « فأما الذى ينظر فى الأمر من قبل الأشياء العامة فهو جدل ، والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى - وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى - ومن أجلهما تكون الجدلية هي المحتنة . فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لم الشيء » هو الطالب و « ثانياً » جميع التفضيلات هي التى ليست بحسب الموصول لا واحدة من الصنائع ، ويظن أنها بحسب الصناعة » ؛ نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٠ - ٨٤١ : « فأما ذلك الذى يصير بالأمر هؤلاء العامة فجهدى ، وأما الذى يفعل هذا تحيلاً سوفسطائى - والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياساً من قبله الجدلية هي محتنة ، فإن كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب من قبل ماذا . و « ثانياً » جميع التفضيلات الوراق لمن بحسب صناعات كل واحد ، ويظن أنهم موجودات بحسب الصناعات » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٦ : « والمشايخ والسوفسطائى متشبه به بالبرهان والجدل ، وإنما يخالفهما بأن قياسه مغلون . وبالجملة فإن قياسات الغلط ثلاثة : قياس غلط مع طلب الحق ، وإنما وقع سهواً .. والقياس المشايخى الذى الغرض فيه الغلبة بغير الواجب . والقياس السوفسطائى الذى الغرض فيه إظهار الحكمة وفصل البيان . والمرائى والسوفسطائى يستعملان المشبهات بالمقدمات العامة ، والخاصة التى تجرى حدودها تجرى ما ليس خارجاً عن الصناعة » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ - ٣ : οἷον ὁ τετραγωνισμὸς ὁ μὲν διὰ τῶν

μηνίσκων οὐκ ἐριστικός

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « مثال ذلك تربيعة الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير مرائى » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٢ - ١٦ : τὰ γὰρ ψευδογραφήματα οὐκ ἐριστικά (κατὰ γὰρ τὰ ὑπὸ τὴν τέχνην οἱ παραλογισμοί)، οὐδὲ γ' εἴ τί ἐστι ψευδογραφήματα περὶ ἀληθείας, οἷον τὸ Ἰπποκράτους [ἣ ὁ τετραγωνισμὸς ὁ διὰ τῶν μηνίσκων]

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٢ : « وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من الأمور المرتبة تحت الصناعة ) ، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدى إلى الحق ، ومثال ذلك تربيعة الدائرة لا الذى عمله بقراط بالأشكال الهلالية » .

فهذا الغلط هو خاص بصناعة الهندسة ، وحله على المهندس :

ومنه ما يكون من الأمور الكاذبة التي هي أعم من ذلك الجنس ، مثل من زعم من المهندسين أنه إذا عمل مربعاً ثم قسم القوس التي تحيط بكل واحد من أضلاع المربع بنصفين<sup>٣</sup> ، وأخرج منها خطين إلى طرفي الضلع ، ثم قسم القوس المحيطة بذينك الخطين بنصفين ، وأخرج ، وفعل ذلك دائماً ، فإنه ينتهي بذلك الفعل إلى أن تنطبق أضلاع الشكل المستقيم الخطوط الذي داخل الدائرة على محيط الدائرة ، فيوجد شكل مستقيم الخطوط مساوياً للدائرة . فإن هذا جمحد المبادئ

ترجمة بيكارد - كبرج : For false diagrams of geometrical figures are not contentious (for the resulting fallacies conform to the subject of the art) — any more than is any false diagram that may be offered in proof of a truth — e. g. Hippocrates' figure or the squaring of the circle by means of the lunules.

ابن سينا ، السفطة ، ص ٥٨ : « ومنه ما يكون مناسباً ، ويكون الغلط واقعاً بمس حفظ أصول الصناعة ومبادئها ، وأن ما وقع ليس مخالفتها ، بل لسوء استعمالها والبناء عليها ، مثل تربيع رجل يقال له أبقرات ، فإنه فصل شكلاً هلاكياً - وهو قطع من قطاع الدائرة يساوي مثلثاً - وقد ساوى مربعاً ، ثم ظن أنه إذا قسم الدائرة بهلاليات يؤدي آخر الأمر إلى أن يحصل لمثلها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هي مساوية لمربع ، وخفي عليه أن الدائرة لا تنقسم على تلك الهلاليات » .

عن بقراط من جزيرة غيوس ، وهو من أعظم الرياضيين في القرن الخامس قبل الميلاد ، انظر : سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٠٦ وما بعدها ، ولا سيما شكل ٦٣ ، ص ١٠٨ .

وقد حدث مجهول في الترجمة العربية لهذا الكتاب الثمين ، إذ ورد في ص ١٠٩ أن « نصف الدائرة الكبرى يساوي نصف الدائرة الصغرى » . ومن البديهي أنه لو كان الأمر كذلك ، لكانت الدائرة الكبرى تساوي الدائرة الصغرى ولتساوى قطرها ، فيتساوى الوتر وضلع في مثلث قائم الزاوية ومتساوي الساقين . وهذا محال ، والصواب أن يقال : « إن نصف نصف الدائرة الكبرى يساوي نصف الدائرة الصغرى » . قارن الأصل الإنجليزي : George Sarton, A History of Science through the Golden Age of Greece, London 1953, p. 277 : "Hence, half of the larger semicircle is equal to the smaller one."

التي يستعمل المهندس وهو أن القسمة تمر في الخطوط إلى غير نهاية ، وأنه ليس ينطبق خط مستقيم على مستدير <sup>(١)</sup>.

فهذا القياس هو سوفسطائي من جهة تشبهه بالمبرهن ، وهو مشاغب من جهة أن مقدماته الكاذبة عامة . ولذلك كان لصناعة الجدل حل أمثال هذه المقاييس . فعلى هذا يكون القياس المشاغب هو القياس الكاذب الذي تكون نسبته إلى صناعة الجدل نسبة القياس الذي يضع رسوماً وأشكالاً كاذبة إلى صناعة الهندسة . لكن الفرق بينهما أنه ليس لصناعة الجدل موضوع محدود ، لا عام على ما عليه الفلسفة الأولى ، ولا خاص على ما عليه الصنائع البرهانية الجزئية . وقد يظن أنه قد يكون نوع من القياس صادق ، إلا أنه إذا استعمل في الصنائع البرهانية على أنه خاص بذلك الجنس ، نسب إلى صناعة السفسطة .

٣ - سوفسطائي : مسطائي ف .

٦ - نسبة : كنية ل .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ - ٧١ - ٨ : ὅς ἑστιν ἄντιφων ἑτερογενής

ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفون ؟ » نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٦ : « كاربوع أنطيفون ؟ » النقل القديم ، الم . ج . نفسه ، ص ٨٤٩ : « كالتربيع الذى جعل أنطيفون » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٧ - ٥٨ : « ثم بعد ذلك نعلم أيضاً التفصيل : منه ما يكون خارجاً مقابل للجدل ، وهو التفصيل المشاغب ، كما فعل رجل يقال له أنطيفون في تربيعه الدائرة ، فإنه قال : « لا تزال ندخل المربعات بعضها في بعض إلى أن نستوفى بنقط زوايا ، أو بأجزاء من أضلاعها مساحة المحيط ، فتكون عندئذ قد مسحنا الدائرة » ، فخالف الموضوعات لصناعة الهندسة والمبادئ الأولى لها ، وخرج عنها ، إذ وضع الخط مؤلفاً من النقط ، أرغى أن أجزاء المستقيم تنطبق على المستديرة » .

عن أنطيفون هذا ، انظر : جورج ساركون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢٠ - ١٢١ . نشأ أنتيفون Antiphon في أثينا ، وتألأ نجمه في العصر نفسه الذى اشتهر فيه سقراط . وأنطيفون جدير بالاهتمام ، فقد اقترح إنشاء مضلع بسيط منتظم داخل الدائرة المغطاة ، وإنشاء مثلثات متساوية الساقين على كل ضلع ، بحيث يكون رأس المثلث على محيط الدائرة ، وهكذا حتى تستنفد مساحة الدائرة .

وذلك أن البراهين ليس من شرطها أن تكون مقدماتها صادقة فقط ، بل وأن تكون مناسبة ، وهى الخاصة بذلك الجنس : وذلك مثل ما رجع به بروسن الدائرة . فإنه لما عمل شكلا مستقيم الخطوط أعظم من كل شكل مستقيم الخطوط واقمع فى الدائرة ، وأصغر من كل شكل مستقيم الخطوط يحيط بالدائرة ، قال إن هذا الشكل هو مساو للدائرة ، لأن الدائرة هى أصغر من كل شكل مستقيم الخطوط يحيط بها ، وأعظم من كل شكل مستقيم الخطوط تحيط به . وإذا كان شيان كلاهما أصغر من شيء واحد بعينه ، وأكبر من شيء واحد بعينه ، فهما متساويان . فإن هذا يوهم أنه برهاني ، وليس برهاني . فهو مرأى :<sup>(١)</sup>

== وقد استعبد أرسطو ، لأنه مهما تكررت عدد المرات التى يتضاعف فيها عدد أضلاع مضلع ، فإن مساحة الدائرة لا تستنفد تماماً .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٦ - ١٨ : ὅς Βρούσαν ἐτετραγώνιζε τὸν κύκλον, εἰ καὶ τετραγωνίζεται ὁ κύκλος, ἀλλ' οὐ κατὰ τὸ πρᾶγμα, διὰ τοῦτο σοφιστικός.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة يدوى ، ص ٩٤٢ : « بل كما رجع بروسن الدائرة بالمرمبات ، إن كانت الدائرة مما رجع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة ، ولعله الملة يكون قياسه سوفسطائياً » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ ٣ - ٤ : ὁ δὲ Βρούσανος ἐριστικός

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة يدوى ، ص ٨٤٨ : « والمرأى هو الذى عمله بروسن » . ابن سينا ، الفلسفة ، ص ٥٧ : « ... عاد مغالطياً ، مثل قياس بروسن فى تربع الدائرة ، وقد حكىناه فى كتاب البرهان » .

ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيف ، المطبعة الأميرية ، بالقاهرة : ١٩٥٦ ، ص ١٧٤ - ١٧٧ .

عن بروسن ، انظر : جورج سارتون ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢١ - ١٢٣ . ويجب التحيز بينه وبين بروسن آخر من الفيثاغوريين المحدثين ، عاش فى الإسكندرية ، أو رومة فى القرن الأول أو الثانى بعد المسيح ، وكتب فى الاقتصاد .

وقد نقل عنه مسكويه فى كتاب : تهذيب الأخلاق ، طبعة بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٥٨ : فصل فى تأديب الأحداث والصبيان خاصة فقللت أكثره من كتاب بروسن .

فإذن لا يحيط علماً بأنواع القياسات المغلطة إلا من وقف على القياس  
الجدلى الصحيح والقياس البرهانى الصحيح ، وهو الذى مقدماته ، مع أنها  
صادقة ، مناسبة . والصناعة البرهانية لما كانت تقتصر على إثبات أحد  
التقيضين ، وهو الصادق ، وإبطال التقيض الآخر الذى هو الكاذب . لم يضع  
مقدماتها من جهة السؤال . لأن المحيب قد يسلم ما ليس هو صادقاً . وأما  
صناعة الجدلى فلما كانت معدة معرضة لأن تثبت كل واحد من / التقيضين  
وتبطله كانت مقدماتها مأخوذة بالسؤال ، ولم يكن قصدها تبين شئ من  
الأشياء إلا إذا استعملت فى تبين المبادئ الأول مع من يجحدها ، على ما تبين  
فى كتاب الجدلى :

٥

١٣١ ب

والصناعة الامتحانية الجدلية تستعمل من أجناس المقاييس السوفسطائية  
الجنس الذى يكون من المقدمات العامة الكاذبة التى ليست بخاصة بجنس من  
الأجناس ، إذ كانت ليس لها موضوع خاص ، لأنها جزء من صناعة الجدلى :  
وليس صناعة الامتحان الجدلية ، ولا بالحملة صناعة الجدلى عند من يتعاطاها ،  
كصناعة الهندسة ، وغيرها من الصنائع البرهانية . فإن صناعة الامتحان  
الجدلية ، والجدلى نفسه ، لما كان ليس لها موضوع خاص ، وكانت  
المقدمات المشهورة مشتركة المعرفة للجميع أمكن أن يشارك العوام ومن لا علم  
له بصناعة الجدلى والامتحان من عنده علم بهذه الصناعة ، بخلاف الأمر  
فى صناعة الهندسة ، أعنى أنه ليس يوجد أحد يشارك المهندسين فى صناعته .  
لكنهم وإن شاركوا أهل هذه الصناعة ، فشاركهم هى مشاركة يسيرة . ولما  
كانت صناعة الامتحان الجدلى تستعمل التبيكيت العام المغالطى من جهة أنها

١٠

١٥

٢٠

٧ - تبين : تبين ل . ٨ - تبين : تبين ف . || يجحدها : يجحدها ف .

١٠ - تستعمل : تستعمل ل . || السوفسطائية : السفسطائية ف .

٢٠ - أنها : أنه ل .



ليس لها موضوع محدود ، وكانت هذه الصناعة ، أعنى السوفسطائية ، بهذه الحال ، لأنه ليس لها جنس مخصوص ، فبين أن معرفة المباكتات المغالطة تشترك فيها صناعة الامتحان الجدلى ، وصناعة المشاغية . ويتبين من هذا أنه ليس السوفسطائى الذى من أهل هذه الصناعة هو الذى يبكت ويغلط المغالطة الخاصة بجنس جنس من أجناس العلوم البرهانية كما تقدم . وأيضاً فإن صناعة الجدل قد يجب عليها أن تعرف أصناف المباكتات المغالطة العامة ليتحفظ منها ، كما يجب على صاحب صناعة صناعة من الصنائع الخاصة أن يعرف أصناف المغالطات التى فى تلك الصناعة . ولهذا كله وجب أن تشترك هاتان الصناعتان ، أعنى الجدل والسفسطة <sup>(١)</sup> :

- ١٠ فأما من كم وجه وموضع تكون المباكتات السوفسطائية فقد تبين ذلك <sup>(٢)</sup> :  
لكن لما كان قصد هذه الصناعة ليس التبيكت المغالطى ، بل وسائر تلك الأغراض التى قيلت ، وكان أحد تلك الأغراض الذى هو ثان للغرض الذى

٣ - يتبين : تبين ل . ٤ - السوفسطائى : السفسطائى ف .

٦ - ليتحفظ : يتحفظ ل . ٨ - لهذا : هذا ل . || وجب : أوجب ل .

١٠ - السوفسطائية : السفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٨ - ١٧٢ ب ١٨ = ت . ح . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بىوى ، ص ٨٤٣ ، ٨٤٦ - ٨٤٨ ، ٨٥١ - ٨٥٣ ، ٨٥٧ .

ابن سينا ، السفسطة ، ٥٨ - ٦١ .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٩ : καὶ περὶ μὲν τῶν ἐλέγχων εἴρηται τῶν φαينوμένων = ت . ح . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بىوى ، ص ٨٥٨ : « فهذا مبلغ ما نقوله فى التبيكتات المظنوفة » .

هو التبيكيت هو سوق المخاطب إلى الكذب الشنيع ، أو سوقه إلى الشك والخيرة ،  
فقد ينبغي أن ننظر في الأشياء التي بها تفعل هذه الصناعة هذا الفعل :

وأول المواضع التي يقتدر بها السائل على سوق الكلام إلى التشنيع ، هو  
ألا يجعل سؤاله للمخاطب على وضع محدود وبروم لإبطاله بأن ينتج عن وضعه  
شنيعاً ، كما يفعل السائل والمحجّب في الجدل ، بل يجعل سؤاله لا على وضع  
محدود ، بل كيف ما اتفق : وعلى غير وضع يتضمن المحجّب نصرته . فإنه  
إذا كان الأمر بهذه الصفة ، أمكن السائل أن يشنع في وجود المقدمات التي  
يلزم عن وضعها شنيع ما ، لأن المقدمات التي تفعل هذا ، لا بالإضافة إلى وضع  
محدود ، أغزر وأكثر من التي تفعلها بالإضافة إلى وضع محدود . وذلك أمر  
بين بنفسه ، لأنه إذا رام أن ينتج الشنيع بحسب وضع محدود ضاق عليه وجود  
المقدمات التي تسوق إلى القول الشنيع بحسب ذلك الوضع ، ولم يمكنه النقلة  
إلى مقدمات أخرى ، إذا لم يسلم الخصم تلك المقدمات التي بينها وبين الوضع  
مناسبة . ولذلك إذا سئل السائل المحجّب عن أمثال هذه المقدمات كيف ما اتفق ،  
أعنى التي تلزم عنها الشنعة ، فتسلمها المحجّب ، أنتج عليه من حينه الشنيع :  
وإن امتنع من تسليمها - مثل أن يسأله موجبة ، فيسلم سالبة ، أو يسأله السالبة ،  
فيسلم الموجبة - فإنه يمكن أن ينتقل معه في السؤال إلى أن يعثر على ما يسوقه  
إلى التشنيع مما يسلمه . لكن المحجّب في هذه الحال هو أوضح عذراً ، لأن له  
أن يقول إن هذا الشنيع لم يلزم مما سألت عنه أنت ، وإنما هو شيء وقع في أثناء  
القول ، ولكن لا ينتقل بهذا من أنه قد سلم شنيعاً ، أو ما يلزم عنه شنيع . لأن

١ - هو (سوق) : سقطت من ف . || الشنيع : سقطت من ل .

٢ - الفعل : + المخاطب ف

٦ - وهل : هل ف . || وضع : موضع ل .

١٤ - فتسلمها : فيسلمها ل . ١٥ - تسليمها : تسلمها ف .

١٧ - التشنيع : الشنيع ل . || المحجّب : الموجب ف .

الموضع الذى من شأنه أن يسوق إلى الشنيع هو ألا يكون السؤال أو الجواب على وضع محدود . ففى لم يشعر المحجب بتقليط هذا الموضع ، ولم يتحفظ منه ، ثم عليه السبق إلى الشنيع ، وإن تعسر فى موافقة السائل فى كثير مما يستلزم . وقد تسهل موافقة المحجب للسائل إذا استعسر عليه / بأن يخرج سؤاله مخرج سؤال المتعلم للمعلم ، وهو مع هذا يضمن الغلبة ، كما قيل فى كتاب الجدل . لكن إنما يكون هذا نافعاً فى بعض المواضع ، دون بعض ، على ما قيل هنالك . فإذا ملأ الأمر فى تبصير الكاذب الشنيع الذى يلحق من هذا الموضع والتحفظ منه إنما هو الشعور به ، أعنى هذا الموضع .

٤ - عليه : عنه ل .

٣ - ثم : ثم ف .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ١٠ وما بعده : *περι δὲ τοῦ ψευδομένου τι* : *δεῖξαι καὶ τὸν λόγον εἰς ἀδοξον ἀγαγεῖν* (τοῦτο γὰρ ἦν δεύτερον τῆς σοφιστικῆς προαιρέσεως) *πρῶτον μὲν οὖν ἐκ τοῦ πυνθάνεσθαι πως καὶ διὰ τῆς ἐρωτήσεως συμβαίνει μάλιστα* . *τὸ γὰρ πρὸς μηδὲν ὄρσαντα κείμενον ἐρωτᾶν θηρευτικόν ἐστι τούτων* . *εἰκὴ γὰρ λέγοντες ἁμαρτάνουσι μᾶλλον* . . . . *τό τε ἐρωτᾶν πολλὰ καὶ ὠρισμένον ἢ πρὸς δὲ διαλέγεται* . . . *δύνανται δὲ νῦν ἤτιον κακοῦργεῖν διὰ τούτων ἢ πρότερον* . . *στοιχεῖον δὲ τοῦ τυχεῖν ἢ ψεύδους τινὸς ἢ ἀδόξου τοῦ μηδεμίαν εὐθὺς ἐρωτᾶν θέσιν* . . .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بلوى ، ص ٨٥٨ - ٨٥٩ : « وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد المخطئون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف الرأى المشهور ، فإنه يكون : أما أولاً فن المسئلة عن الشيء كيفما اتفق ، وعن الآل يعرض هذا على أكثر الأور ، وذلك أن قصد هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بؤلنا موضوعاً محدوداً . فإذا أجابوا جواباً باطلاً يخطئون على الأكثر ؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلاً ، إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة . . لأن الأصول التى عنها يعرض ، إما الكذب أو شيء غير مشهور هى ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٢ : « فكان الذى يلى القسم المذكور ، وهو التشنيع برد القول إلى كاذب وإلى شنيع ، وينبغى أن نتكلم فى أسبابه ، فنقول : إنهم إنما يتسكنون من انتاج ذلك بأن يكون ما سأله وتسلموه غير محصل ولا محدود ، وأن يجسموا مسائل فى مسألة واحدة بالقول . . فإذا عاد المحجب كالتعلم المستفهم ، وواقف واستفصل لم يمكنهم الإيمان فى المغالطة ، ويجب أن نفعل هذا فى أول الأمر ، وحين نضع ونسلم ، لا حين نقرّب من الخلف » .

وموضع ثان: وهو أن يعتمد إلى الأمور الشنيعة التي في جنس جنس من أجناس العلوم فيحصيها وتكون عنده عتيقة . فإذا خاطب بعض من هو من أهل تلك الصناعة ، ألزمه تلك الأمور الشنيعة التي في صناعته : وكذلك أيضاً يجب عليه أن يحصى ما هو شنيع عند أمة أمة ، أو عند الأكثر ، فيجد السبيل بذلك إلى الشنيع على الخصم . وأصل هذا كله أن يعتمد الشنيع الذي يخص تلك الأمة الذي مخاطب منها ، أو أهل تلك الصناعة الذي مخاطب منها <sup>(١)</sup> .

والنقض الملائم لهذه المواضع الذي يبصر الكذب الذي فيها أولاً هو أن يعرف المحجب الخصم أن ما ألزمه من الشنيع أنه ليس يلزم مما سلمه : وإنما يمكن أن يفعل ذلك إذا أخذ السائل ما ليس بعلة للنتيجة على أنه علة . وأما متى لم يكن أخذ علة ما ليس بعلة ، فليس يمكنه مناقضته <sup>(٢)</sup> .

٧ - هو : وهو ل .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ب ١٧٢ ، ٢٩ - ٣٢ : πάλιν πρὸς τὸ παραδόξα λέγειν σκοπεῖν ἐκ τίνος γένους ὁ διαλεγόμενος, εἴτ' ἐπερωτᾷν δὲ τοῖς πολλοῖς οὗτοι λέγουσι παράδοξον· ἔστι γὰρ ἑκάστοις τι τοιοῦτον. στοιχεῖον δὲ τούτων τὸ τὰς ἐκάστων εἰληφέναι θέσεις ἐν ταῖς προτάσεσιν. = ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٥٩ ، ٨٦٣ : « وليجل أيضاً المتكلم فكره في الأشياء التي ليست مشهورة ومن أي جنس هي ، ويسأل بعد ذلك عما لا يعمد القبول به كثير من الناس . وذلك أن عند كل واحد شيء مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم في المقدمات » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٣ : « ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب أن يراعى مذهب كل من يريد أن يغالطه ، وحينئذ ينظر إلى الأشياء التي يقولها أصحاب ذلك الرأي والمذهب مما هو مخالف للمشهور ، مكروه عند الجمهور . فإنه لا يخلو رأى من الآراء من مثل ذلك ، فيمكنه على حرص الملائم ... » .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ب ١٧٢ ، ٣٣ - ٣٥ : λύσις δὲ καὶ τούτων ἡ προσήκουσα φέρεται τὸ ἐμφανίζειν ὅτι οὐ διὰ τὸν λόγον συμβαίνει τὸ ἄδοξον· ἀεὶ δὲ τοῦτο καὶ βούλεται ὁ ἀγωνιζόμενος. = ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٣ : « وأحسن ما أتى به في حل هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول ، وهذا المعنى هو الذي يطلبه المجاهد في كل وقت » .

لكن للمجيب بعد ذلك أن يتأمل ذلك الشنيع هل هو مما هو شنيع عند القول به ، أو مما هو شنيع عند الطبع : فإن كثيراً ما تتقابل المحمودات في القول مع المحمودات بالطبع : لأن الجمهور يقولون كثيراً أحسن ما يكون من القول الذي ينحون نحو الجميل ، وأعمالهم مصروفة إلى الأمور النافعة التي ليست بمجميلة ، مثل ما يقولون كثيراً : إن الموت مع صلاح الحال أفضل من الحياة مع الشر ، وإنه أن يكون المرء مع العدل محتاجاً أكثر من أن يكون غنياً بالجنور ، وهم مع هذا يوثرون الحياة مع الشر ، والغنى مع الجنور :

فيجب علينا متى أئزمتنا الشنيع الذي بحسب القول أن نقابله بأنه محمود عند الطبع ؛ وإن أئزمتنا الشنيع بحسب الطبع قابِلنا ذلك بأنه محمود بحسب الاعتقاد<sup>(١)</sup> والقول :

١٠

وقد يوجد هاهنا موضع واسع كثير المنفعة في مقاومة هذا الجنس من القول : وهو أن المحمودات عند الشريعة كثيراً ما تضادها المحمودات عند الطبيعة . فينبغي للذي يشنع عليه بمقابل المحمود في الشريعة أن يقابل ذلك بأنه

٢ - ٣ - فإن كثيراً . . . بالطبع : سقطت من ف

== ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ : « وأحسن من هذا وأقطع للشغب أن يبين أن الخلف لم يلزم ما سلم ، وهو الذي من عادة الجدلي الصرف أن يشتغل به . إلا أن هذا ليس من هذا الباب ، بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ، ومن باب سوء التكييت » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٣٦ - ١٧٣ : ἐτι δ' ἐκ τῶν βουλήσεων καὶ τῶν φανερῶν δοξῶν. οὐ γὰρ ταῦτα βούλονται τε καὶ φασίν, ἀλλὰ λέγουσι μὲν τοὺς εὐσηχημονεστάτους τῶν λόγων, βούλονται δὲ τὰ φαινόμενα λυσιστελεῖν ὅσον τεθνάναι καλῶς μᾶλλον ἢ πλουτεῖν αἰσχροῶς, βούλονται δὲ τὰναντία. τὸν μὲν οὖν λέγοντα κατὰ τὰς βουλῆσεις εἰς τὰς φανεράς δοξας ἀκτέον, τὸν δὲ κατὰ ταύτας εἰς τὰς ἀποκεκρυμμένας· ἀμφοτέρως γὰρ ἀναγκαῖον παραδόξα λέγειν· ἢ γὰρ πρὸς τὰς φανεράς ἢ πρὸς τὰς ἀφανεῖς δοξας ἐροῦσιν ἐναντία.

محمود عند الطبيعة . ومن شنع عليه بالمقابل المحمود عند الطبيعة أن يقابل ذلك بأنه محمود عند الشريعة . فإنه كثيراً ما تتضاد المحمودات بالطبع مع المحمودات بالشرع ، فتتقضى كل واحدة منهما من حمد صاحبها . لكن المحمودات بالطبع هي محمودات من قبل صدقها ، والتي بالشرع هي محمودات من قبل أنها المعمول بها عند الأكثر ، أي المشهور <sup>(١)</sup> :

٣ - فتقضى : فتقضى ل . || واحدة : واحد ل .

ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طيبة بدوى ، ص ٨٦٣-٨٦٤ : « وذلك ، من بعد ، الاعتقادات والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقون وما يقولون ليس هو شيئاً واحد بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائماً ما كان شكله أحسن ، ويعتقدون أن المظنونة هي التي تنفع - مثال ذلك : هل الواجب إثباتنا أن نموت على جهة محمودة ، أو أن نحيا على جهة مذمومة ؟ وهل أن يفترق على جهة العدالة آثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة لا وهم يطلبون هذه المتضادات ، فن كان كلامه بحسب الاعتقادات جريئاً به إلى الآراء المشهورة ، ومن تكلم بحسب هذه ، قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن اضطرابهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم يقولون : المتضادات إما نحو الآراء الظاهرة ، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة » : النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، وهو أقصص وأبلغ وأصح وادق .

ابن سينا ، السفنطة ، ص ٦٤ : « وكثيراً ما تكون المشهورات قولاً غير المشهورات عقداً في الناس ، والمشهورات بالسنان غير المشهورات بالطبع ، والمشهورات بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة ، والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور . مثال الأول : أن المشهور المحمود لفظاً هو ما هو أحسن قولاً ، والمحمود عقداً هو ما هو أوفق . مثال ذلك : أن المحمود قولاً هو أن الأول أن نموت بمحمودين ، وربما كان المحمود عقداً هو : أن الحياة في الهم خير من الموت ، والمشهور قولاً هو : أن العدالة مع الفقير آثر ، وربما كان المشهور عقداً ضده » .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ، ٧١ - ١٦ :  $\pi\lambda\epsilon\iota\sigma\tau\omicron\varsigma\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\pi\omicron\varsigma\ \epsilon\sigma\tau\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \pi\omicron\iota\epsilon\iota\nu$  :  $\pi\alpha\rho\alpha\delta\omicron\upsilon\alpha\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\epsilon\iota\nu$  ,  $\acute{\omega}\sigma\pi\epsilon\rho\ \kappa\alpha\iota\ \acute{\omicron}\ \kappa\alpha\lambda\lambda\iota\kappa\lambda\eta\varsigma\ \epsilon\nu\ \tau\eta\ \Gamma\omicron\rho\gamma\iota\alpha\ \gamma\acute{\epsilon}\gamma\rho\alpha\pi\tau\alpha\iota\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\omega\nu$  ,  $\kappa\alpha\iota\ \acute{\omicron}\ \acute{\alpha}\rho\chi\alpha\iota\omicron\iota\ \delta\epsilon\ \pi\acute{\alpha}\nu\tau\epsilon\varsigma\ \tilde{\omega}\nu\tau\omicron\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\iota\nu\epsilon\iota\nu$  ,  $\pi\alpha\rho\alpha\ \tau\omicron\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\nu\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\omicron\nu\ \nu\omicron\mu\omicron\nu$  .  $\acute{\epsilon}\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\nu\ \kappa\alpha\iota\ \nu\omicron\mu\omicron\nu$  ,  $\kappa\alpha\iota\ \tau\eta\nu\ \delta\iota\kappa\alpha\iota\omicron\upsilon\sigma\upsilon\nu\eta\nu\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \nu\omicron\mu\omicron\nu\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota\ \kappa\alpha\lambda\acute{\omicron}\nu$  ,  $\kappa\alpha\tau\alpha\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\nu\ \delta'\ \omicron\upsilon\ \kappa\alpha\lambda\acute{\omicron}\nu$  .  $\delta\epsilon\iota\ \sigma\upsilon\nu\ \pi\rho\acute{\omicron}\varsigma\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \tau\omicron\nu\ \epsilon\iota\pi\acute{\omicron}\nu\tau\alpha\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\nu\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \nu\omicron\mu\omicron\nu\ \acute{\alpha}\pi\alpha\nu\tau\acute{\alpha}\nu$  ,  $\pi\rho\acute{\omicron}\varsigma\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\nu\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \nu\omicron\mu\omicron\nu\ \epsilon\pi\iota\ \tau\eta\nu\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\nu\ \acute{\alpha}\gamma\epsilon\iota\nu$  .  $\acute{\alpha}\mu\phi\omicron\tau\acute{\epsilon}\rho\omega\varsigma\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\iota\nu\epsilon\iota\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\epsilon\iota\nu\ \pi\alpha\rho\alpha\delta\omicron\upsilon\alpha$  .  $\tau\eta\nu\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\nu\ \alpha\upsilon\tau\omicron\iota\varsigma\ \tau\omicron\ \acute{\alpha}\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma$  ,  $\tau\omicron\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \nu\omicron\mu\omicron\nu\ \tau\omicron\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \pi\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\varsigma\ \delta\omicron\kappa\omicron\upsilon\nu$  .

فقد تبين أنه كما أن هؤلاء أن يناقضوا الأمور الشنيعة التي ينتجها عليهم  
التقابل من هذه المواضع ، كذلك للسائلين أن يضطروا المهيب من المواضع  
التي ذكرنا ، إما إلى التبيكيت ، وإما إلى الإقرار بالشنيع <sup>(١)</sup>.

وقد يكون من مفردات المسائل ما يتفق فيها أن يلزم السائل المهيب الشنيع  
بأي المتناقضين أجاب . والمواضع التي تفعل هذا هي التي تسوق المخاطب إلى  
الشك والحيرة ، وهو الغرض الثالث من أغراض السوفسطائيين ، مثل قول  
القاتل : أي ينبغي أن نطبع أكثر : الحكماء أم الآباء ؟ فإن قيل « الآباء » ،  
قيل فخالفة ما تقتضيه الحكمة واجبة . وإن قيل « الحكماء » ، قيل فعصيان  
الوالدين إذن واجب . وكذلك هل ينبغي أن نؤثر ما هو عدل أم ما هو نافع .  
ومثل هل أن نظلم آثر من أن نظلم ، أم الأمر بالعكس . وبالجملة : فإن هذا  
النحوم الحيرة يلحق جميع الأشياء التي تتضاد فيها آراء الحكماء مع آراء الجمهور

١٠ - ومثل : مثل ل . ١١ - النحو : النوع ل .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ : « والموضع الذي يحملنا نفوس  
ما يخالف الآراء المشهورة واسم ، بحسب ما يثبت أيضاً عن قيلقليس في « جورفيا » » . إذ قال :  
وقد ظن التقدم بجميع الأحياء المرضية أنها دون التي بالطبيعة ، حتى التي بحسب السنة . وذلك أن  
الطبيعة والسنة ضدان . فإن العدالة : أما بحسب السنة فهي خير ، وأما بحسب الطبيعة فليست خيراً .  
فوجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتي بحسب السنة ، وأما قول من يتكلم بحسب  
السنة ، فبأن يصير به إلى التي بحسب الطبيعة . وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور يكون على  
الجهتين جميعاً ، وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح ، وأن ما بحسب السنة مما يظنه الكثيرون .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ، ١٦١ - ١٨ : ὥστε δῆλον ὅτι κακείνοι καθάπερ  
καὶ οἱ νῦν , ἢ λέγεται ἢ παραδόξα λέγειν τὸν ἀποκρινόμενον ἐπεχειρῶν  
ποιεῖν .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ : « فعلوم إذن أن أولئك ، مثل  
الموجودين الآن ، جميعاً يرمون إما تبيكيت المهيب ، أو أن يقول ما يخالف الرأي المشهور » .

والأكثر : مثال ذلك : أن الحكماء يرون أن الملوك السعداء هم العدول ،  
والجهمود يرون أن السعداء هم المظفرون. وقد يمكن أن يقال إن التضاد الذى فى  
هذا الجنس هو راجع إلى التضاد الذى يلقى بين المحمودة بالطبيعة والمحمودة  
بالسنة ، لأن الذى عند الحكماء والذى عند الطبيعة هو محمود من أجل أنه  
صادق ، والذى عند الشريعة وعند الأكثر هو محمود من أجل أنه مشهور ، وأن  
عليه الأكثر<sup>(١)</sup> .

فإن هذه المواضع ومن أشباهها ينبغي أن يطالب وجرد هذه المقدمات  
الشائعة ، وهى التى يسميها أرسطو « الناقصة الإقرار »<sup>(٢)</sup> .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ، ١٩١ - ٣٩ : Ἐντα δὲ τῶν ἐρωτημάτων : ἔχει τὸ ἀμφοτέρως ἄδοξον εἶναι τὴν ἀπόκρισιν, οἷον πότερον τοῖς σοφοῖς ἢ τῷ πατρὶ δεῖ πεῖθεσθαι, καὶ τὰ συμφέροντα πρᾶττειν ἢ τὰ δίκαια, καὶ ἀδικεῖσθαι αἰσθητότερον ἢ βλάπτειν... φασι γὰρ οἱ μὲν εἰς ἀνάγκης τὸν εὐδαιμόνα δίκαιον εἶναι· τοῖς δὲ πολλοῖς ἄδοξον τὸ βασιλεύα μὴ εὐδαιμονεῖν... .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ ، ٨٦٨ : « والسؤالات التى من شأن  
الجواب عن قسمتها أن يلزم أمراً غير مشهور يسيرة ، مثال ذلك : أيا أوجب طاعة : الحكماء  
أو الآباء ؟ ، وأن يفعل الأصلح ، أو الأفعال العادلة ؟ ، وأى هذين أشهى : أن يظلم ، أو أن  
يظلم ؟ ... وهؤلاء يقولون إن من أفلح فن الاضطراب أن يكون عادلا ، والكثيرون يقولون :  
إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحاً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٥ - ٦٦ : « وربما كان الطرفان غير شئيين ، ولكل واحد  
منهما مناسبة من الحمد ، يمكن أن تؤيد يسيراً ، فإذا سأل فسلم أحدهما كان أكد حده الثانى يشه  
يسير يشنع به . ومثال هذه مثل قولهم : « أترى الحكماء تطيعهم أم أهل البلد ؟ » والسؤالات التى  
منها يتمكنون من إنتاج الخلف المخالف للمشهور ، هو مثل قولهم وأترى طاعة الآباء أوجب ، أو طاعة  
الحكماء ؟ ، وأحدهما سلم أنتج منه خلفاً : فإن سلم أن طاعة الآباء أوجب ، أنتج منه : « فإذا طاعة  
المقل والحكمة غير واجبة » ، وإن سلم أن طاعة الحكماء أوجب ، أنتج منه : « فإذا قد يصير عصيان  
الوالد ومخالفته واجبين » . وكذلك إذا سألوا : « هل ينبغي أن نفعل ما هو أصح أو ما هو عدل ؟ ،  
وأى الأمرين أول أن نؤثره إذا لم يكن يمكن غيرهما : أن نعلم ، أو أن نعلم » .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ، ٣١١ : καὶ τὰ μὲν παράδοξα ἐκ τούτων : δεῖ ζητεῖν τῶν τόπων  
ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٧ : « وأما  
هؤلاء الواثق من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع » .



- فأما من أين يمكن صاحب هذه الصناعة أن يلجئ المتكلم إلى التبيكيت ،  
 أو إلى الهدو والشنيع عليه بذلك ، وهو الغرض الرابع ، فذلك يعرهن للذين  
 ليس عندهم فرق ، ولا اختلاف ، بين أن يوثق بالشئ من حيث يدل عليه  
 اسم مفرد ، أو من حيث يدل عليه بذلك الاسم مع بعض ما يدل عليه ذلك  
 الاسم : إما على طريق اللزوم ، وإما على جهة التضمين : حتى يأتي مجموع  
 ذلك في صورة القول المركب . وذلك يعرهن كثيراً في المضافات وفي حدود  
 الأشياء التي قوامها في موضوع ما ، ويؤخذ ذلك الموضوع جزء حدها ،  
 فيعرض من ذلك إما أن يبيته ويلزمه الإقرار بالقول الكاذب ، وإما أن يهذر  
 في كلامه : مشال ذلك في المضاف أن يقول : إن كان ما يدل عليه قولنا  
 « ضعف » هو ما يدل عليه قولنا « ضعف النصف » ، لأن الضعف إنما هو  
 ضعف للنصف ، وكان النصف ضعفاً ، فالضعف ضعف . فإما أن يقول  
 إن الضعف ليس هو ضعفاً لأنصف ، وإما أن يقول إن الضعف هو ضعف ،  
 وذلك هذر . فإن الشئ لا يكون جزءاً عن نفسه :<sup>(٢)</sup>

١١ - فالضعف : + هو ل .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٢ ، ٣٢١ - ٣٨ : *περί δὲ τοῦ ποιῆσαι ἀδολεσχεῖν* ،  
 ὁ μὲν λέγεται τὸ ἀδολεσχεῖν ، εἰρήκαμεν ἤδη ὅτι πάντες δὲ οἱ τοιοῦτοι  
 λόγοι τοῦτο βούλονται ποιεῖν ἑὶ μὴδὲν διαφέρει τὸ ὄνομα ἢ τὸν  
 λόγον εἰπεῖν ، διπλάσιον δὴ καὶ διπλάσιον ἡμίσεος ταὐτό· εἰ ἄρα  
 ἐστὶ διπλάσιον ἡμίσεος διπλάσιον ، ἔσται ἡμίσεος ἡμίσεος διπλάσιον.  
 καὶ πάλιν ἂν ἀντὶ τοῦ "διπλάσιον" διπλάσιον ἡμίσεος τεθῇ ، τῆς ἔσται  
 εἰρημένον ، ἡμίσεος ἡμίσεος ἡμίσεος διπλάσιον.

ث . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٩ : « فأما أن نجعل الحبيب مكرراً ، فقد  
 تقدم قولنا ما الذي نفي بقولنا : تكرر . وجميع أمثال هذه الأقاويل فلأنما يقصدون بها هذا المعنى ،  
 وهو ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن الضعف أو ضعف النصف هي شئ واحد  
 بعينه ، فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف للضعف يكون موجوداً ، فأما إن كان أيضاً  
 شئ ما ضعفاً ، وقد وضع أنه ضعف للنصف ، فإن « النصف » يكون قد قيل ثلاث مرات :  
 النصف للنصف للنصف للضعف » .

ومثل أن يقول : إن كانت الشهوة إنما هي شوق إلى اللذيد، وانشوق إلى اللذيد شهوة ، فالشهوة إذن شهوة .<sup>(١)</sup>

ولإنما عرض هذا من قبل أن هذين من المضاف . فإن الضعف إنما هو ضعف لشيء ، وانشهوة شهوة لشيء . وكذلك يعرض في أمثال الأشياء التي وجودها في النسبة . وأما الأشياء التي تلجئ المحاطب إلى المسئدر في حدودها ، فليست هي من المضافات ، وإنما هي من ذوات الكيفيات ، وذلك أن الموضوعات لهذه بأصلونها مرة مع المحدود ، ومرة في الحد ، فيعرض من ذلك أن يكرر الشيء الواحد مرتين . مثال ذلك أنهم يقولون : إما ألا يكون الأنف الأقطس هو الأنف العميق ، وإما أن يكون الأنف الأقطس هو الأنف العميق ،

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٧ - ٦٨ : « وأما التشنيع الذي يقود المتكلم إلى هذر بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلاً : لافرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه ، وبين مقتضى الاسم مأخوذاً مع شيء آخر ، حتى يكون مجموعها على هيئة قول ، فيأخذونها كثيراً . فن ذلك ما يعرض لهم في الأمور الإضافية ، وكما يقول قائلهم : « أليس الضعف ضعفاً للنصف ، فالنصف له ضعف ، فيكون الضعف إذن ضعف ما له ضعف - وهذا هذيان - فإذاً ليس الضعف ضعفاً للنصف . وإنما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل ، وأن الهذيان يحتمل ما يلزم عنه هذياناً مثله ، لا باطلاً .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ، ٣٨١ - ٤٠ : καὶ ἄρα ἔστιν ἡ ἐπιθυμία ἡδέως ;

τοῦτο δ' ἔστιν ὁρεξίς ἡδέως ἔστιν ἄρα ἡ ἐπιθυμία ὁρεξίς ἡδέως .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٩ : « فأرى إذا كانت شهوة اللذيد موجودة ؟ فالشوق إلى اللذيد موجود ؟ وقد يوجد الشوق إلى اللذيد ، فقد تكون إذن الشهوة اللذيد هي الشوق إلى اللذيد ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٧١ : « ومن ذلك أن يقول : يا ليت شرى أتكون الشهوة للذيد من الأشياء ؟ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذ ، فلا محالة أن الشهوة شوق إلى ملذ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٩ : « أما الذي على سبيل المغالطة فنقل قول القائل على من قال : « إن الشهوة شوق إلى اللذيد » ، بأن يقول : « والشوق نفسه هو إلى اللذيد » ، كأنه يقول : « إن الشهوة هي شيء لأجل اللذيد » . والمغالطة في هذا أن الشوق قد يكون إلى غير اللذيد ، بل يكون إلى الغلبة ، وإلى الجميل ، وإن خالف اللذيد » .

فيكون الأنف هو الأنف . وذلك هــ<sup>(١)</sup> .

وكذلك إما ألا يكون الفرد هو العدد الذي ليس يتقسم بقسمين متساويين ، وإما أن يكون الفرد هو العدد الذي ليس يتقسم بقسمين متساويين ، فيكون العدد هو العدد . وذلك هــ<sup>(٢)</sup> .

٢ - يكون : + العدد ل . || متساويين : سقطت ن ل .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ٩ - ١١ : καὶ εἰ τὸ σιμόν κοιλότης ῥινός ἔστιν, ἔστι δὲ ῥὶς σιμῆς, ἔστιν ἄρα ῥὶς ῥὶς κοίτης.

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ : « الأنف هو تغيير في الأنف ، وقد يوجد أنف أنف ، فقد يوجد إذا أنف هو أنف أنف » .

أخطأ عيسى بن زرة في ترجمة τὸ σιμόν ، بالأنف ، والترجمة الصحيحة هي كما جاء في ترجمة ثارقيلا الموجودة في هامش صحيفة ٨٧٤ من طبعة بدوى : الفطة ، وهي الترجمة التي اختارها يحيى بن عدي ، أما في النقل القديم فقد عبر عنها بالفطوسة ، قارن ترجمة بيكاراد - كبرج : snubness

ابن سينا ، السفطة ، ص ٦٩ : « وكذلك : الأنف فيه تغيير في الأنف ، لأن الفطوسة تغيير في الأنف ، فيكون قد قيل الأنف مرتين ، وخصوصاً إذا أخذ الأنف الأنف بالأنف بأنه أنف هو أنف فيه تغيير في الأنف ... وقد يرجع برده التفتيش إلى جزء من السوال ، فإنه إن كان الأنف أنفاً ذا تغيير ، فيجب ألا يقال أنف أنف ، كما لا يقال إنسان حيوان ، وشرح اسم المكرر مكرراً . وإن عني بالأنف صاحب أنف فيه تغيير ، لم يجوز أن يقال أنف ، بل أنف الأنف » .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ١ - ٩ : εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων ἐν τε τοῖς πρὸς τι, ὅσα μὴ μόνον τὰ γένη ἀλλὰ καὶ αὐτὰ πρὸς τι λέγεται καὶ πρὸς τὸ αὐτὸ καὶ ἐν ἀποδιδόσθαι (οἷον ἢ τε ὄρεεις τινὸς ὄρεεις καὶ ἢ ἐπιθυμία τινὸς ἐπιθυμία, καὶ τὸ διπλάσιον τινὸς διπλάσιον καὶ διπλάσιον ἡμισέος), καὶ ὅσων, ἢ οὐσία, οὐκ ὄντων πρὸς τι ὅλως ὢν εἰσιν ἕξεις ἢ πάθη ἢ τι τοιοῦτον ἐν τῷ λόγῳ αὐτῶν προσοδηλοῦται κατηγορουμένων ἐπὶ τούτοις. οἷον τὸ περιττὸν ἀριθμὸς μέσον ἔχων ἔστι δ' ἀριθμὸς περιττός ἔστιν ἄρα ἀριθμὸς ἀριθμὸς μέσον ἔχων.

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، ص ٨٧٠ : « النقل القديم ، ٨٧١ - ٨٧٢ : « وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور في فن المضاف الذي ليست الأجتناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها يقال إنها منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمشتول إذا مثل أعطى الجواب فيها (كقولك) »

وربما لحق الاسم المفرد مثل هذا من غير أن يؤخذ مركباً ، مثل قول  
المتأمل : « يا هذا ، هل يدل الضعف على شيء . فإن كان دالاً ، فلماذا أن يدل  
على شيء ليس هو ضعفاً ، وإما أن يدل على ضعف . لكن إن دل على ضعف ،  
كان الضعف نفسه ضعفاً ، وذلك هنـر . وإن دل على غير ضعف ، فالضعف  
ليس بضعف .<sup>(١)</sup>

٤ - فالضعف : والضعف ل .

« إن الشوق لا يكون شوقاً إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا لشيء ، والضعف لا يكون ضعفاً  
إلا لشيء ؛ وكل ما كان معنى جوهره بالمضاف لا بالإنية وله أحوال ثابتة ، والآخر أو ما شاكل  
ذلك يستدل عليه بما فيه من نعت وصفته ( ص ٨٧٦ ) من ذلك أن يقول إن العدد المفرد واسط ،  
وقد يكون عدداً فرداً ، فلا محالة أنه قد يكون عدداً وهو عدد واسط . »

ابن سينا ، السقطة ، ٦٩ : « أما الذي على سبيل الوجوب فإذا كان شيء يؤخذ في حده  
الموضوع ، وأخذ الموضوع معه ، وأريد أن يجد ، مثل العدد الفرد إذا أريد أن يجد من حيث هو  
مركب من عدد ومن فرد ، والفرد حده أنه عدد له وسط ، فيكون العدد الفرد عدداً هو عدد ذو  
وسط ، فيكون قد كثر العدد مرتين . »

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٢ ب ١٢ - ١٦ : φαίνονται δὲ ποιεῖν οὐ ποιοῦντες  
ἐνίοτε διὰ τὸ μὴ προσπυνθάνεσθαι εἰ σημαίνει τι καθ' αὐτὸ λέχθην  
τὸ διπλάσιον ἢ οὐδέν , καὶ εἴ τι σημαίνει πότερον τὸ αὐτὸ ἢ ἕτερον ,  
ἀλλὰ τὸ συμπέρασμα λέγειν εὐθύς . ἀλλὰ φαίνεται διὰ τὸ τὸ ὄνομα  
ταῦτὸ εἶναι ταῦτὸ καὶ σημαίνει .

« ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ : « فهم يوهون أنهم قد عملوا ولم يعملوا .  
وربما كان ذلك من قبل أنا لانسأل - مع ما نسأل عنه - : هل الضعف يدل على شيء ، إذا قيل  
مفرداً على حياله ، أو ليس يدل على شيء ؟ وإن كان دالاً على شيء ، فهل ذلك الشيء واحد بعينه ،  
أو مختلف ؟ ، بل نأتى بالنتيجة للوقت . إلا أن هذا إما يكون من قبل الظن بأن الاسم ، إذا كان  
واحداً بعينه ، فإن دلالة تكون واحدة بعينها . »

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ ب : ومثال الفضل قولنا : زيد إنسان ، وزيد إنسان  
أبيض ، فإذا زيد إنسان إنسان أبيض ؛ وقولنا : زيد إنسان وزيد حيوان ، فإذا زيد إنسان  
حيوان ، وذلك كله فضلل وتكرير ؛ ص ١٢٥ : « والموضع الذي لا يلحقه فيه التكرير  
والفضل هي المطلقات التي لا ينحصر أحدها في الآخر ، ولا يكون أحدها < هو > الآخر . وكون  
أحدهما هو الآخر : هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهوم من  
لفظ المطلق الآخر . »

قال :

وأما سوق الحبيب إلى أن يتكلم بك م يظن به أنه مستحيل الدلالة ، من غير أن يكون كذلك ، فإنما كانت أكثره . إلا اليسير منه ، من الألفاظ المشتركة الأشكال للمذكر والمؤنث . وما ليس بمذكر ولا مؤنث . وهذا خاص بلسانهم . فإنه كانت لهم أشكال خاصة بالمذكر والمؤنث ، وأشكال لما ليس بمذكر ولا مؤنث . وهذه ربما دل بها عندهم على المذكر والمؤنث . وهذا هو الغرض الخامس من أغراض السوفسطائيين . وينبغي أن تتأمل في أسانسا المواضع التي يعرض فيها مثل هذا العرض . فإنه يشبه أن يكون هذا مشتركا لجميع الألسنة ، وهو المسمى عندنا عي<sup>(١)</sup> :

١٠. والمعنى منه ماهو عي بالحقيقة ، وهو الكلام المستحيل المفهوم ، ومنه ماهو عي في الظن وهو الذي ينبغي أن يفحص هاهنا عن موضعه .

قال :

فقد تبين من هذا القول أجناس المواضع المغلطة في غرض غرض من الأغراض الخمسة السوفسطائية ، وأنواع تلك الأجناس . والذي بقي من تمام هذه المعرفة هي ثلاثة أشياء :

١٠

٤ - ما ليس بمذكر ولا مؤنث : لما ليس مؤنث ولا مذكر ف .

١٤ - السوفسطائية : السفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ١٧٣ ب ١٤ وما بعده :  $\sigma\lambda\omicron\iota\kappa\iota\sigma\mu\delta\varsigma\ \delta'\ \omicron\iota\sigma\tau\iota\nu\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu$  :

$\epsilon\lambda\eta\theta\eta\tau\alpha\iota\ \pi\rho\acute{o}\tau\epsilon\rho\omicron\nu$  . ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ -

٨٧٥ ، ٨٧٩ - ٨٨٠ .

قارن أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ٢٠ - ٢١ ؛ ٤٤ ، ١٦٦ ب ١ وما بعده ، وانظر فاسبيق ،

ص ١٤ و ٢٣ من هذا الكتاب .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٠ .

أحدها : أن يقال كيف ينبغي لمن يريد العمل بهذه المغلطة أن يجيد السؤال ؟  
فانه ليس الفرق بين فعل هذه المواضع ، إذا أجيد العمل بها ، وإذا لم يجيد ،  
بيسير : وسواء كان محتجاً أو مغالطياً :

والثاني : كيف ينبغي أيضاً أن يجيد الجواب من كان مزماً أن يتحقق  
من هذه المغالطات :

والثالث : كيف ينبغي أن يتقن كل واحد من تلك المواضع الثلاثة عشر  
فأما أولاً : فإن التغليب يكون أبلغ إذا قصد تطويل الكلام عند استعمال  
تلك المواضع . فإنه يكون ما فيها من التغليب أخفى على السامع :

وثانياً : أن يستعمل مستعجلاً ، لا متبسطاً . فإنه إذا استعجل في القول ، كان  
التغليب الذي فيه أخفى وأحرى ألا يوقف عليه :

وثالثاً : أن يغضب الحبيب . فإنه إذا غضب ، اختلط فهمه ، فلم يفهم  
شيئاً . والغضب / إنما يثيره أكثر ذلك أن يصرح وعلان قصوره ونلة فهمه .

٥ - المغالطات : المغالطات ل . ٦ - عشر : + المغلطة ف .

١٢ - يثيره : يؤثره ل . || قصوره : بقلة قصوره ف : بقصوره ل .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧١ ، ١٧٤ - ٢٢ : ἔστι δὲ πρὸς τὸ ἐλέγχειν ἐν μὲν  
μῆκος· χαλεπὸν γὰρ ἔμα πολλὰ συνορᾶν... ἐν δὲ τάχος· ὑπερβίοντες  
γὰρ ἥττον προορῶσιν. ἔτι δ' ὀργή καὶ φιλονεικία· ταραττόμενοι γὰρ  
ἥττον δύνανται φυλάττεσθαι πάντες· στοιχεῖα δὲ τῆς ὀργῆς τό τε  
φανερὸν ἑαυτὸν ποιεῖν βουλημένον ἀδικεῖν καὶ τὸ παρὰ πᾶν ἀναισχυρτεῖν.  
= ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٢ - ٨٨٤ : « فأحد ما يمين على التبيكيت  
هو الإطالة : وذلك أن تحصل أشياء كثيرة معاً يعسر .... وموضع ثان من المبادرة ، وذلك أنهم  
إذا لم يلحقوا ، نقص ما يسبقون إلى تأمله . والغضب أيضاً والمراء ، وذلك أنهم إذا استعظروا ،  
قصرُوا عن ضبط جميع ما يحتاج إليه . وأصول السخط هي أن يظهر فعل الجور إذا أراد أن يجور ،  
و ألا يخجل البتة . »

ومنها : أن يسئل عن المقدمات التي يروم المغالطة بها مبدلة لترتيب من  
موضعها من انقياس ، بمحاولة بالمقدمات المشهورة التي يلزم عنها نقض ما يروم  
إنتاجه على المحييب . فإن هذا الفعل مما يخفيها ، فلا يفتن لها ، فتسلم . وذلك أنه  
إن كانت المقدمات التي يروم المغالطة بها شنيعة غير محمودة الصدق ، استمرت  
بخطأها بالمشهورات . وإن لم تكن شنيعة ، فقد يعلم من أي يروم تسليم الشنيع  
وحده : إذا كان مفرداً ، إذ كان عسيراً ما يسلم . ومثال ذلك : من فعلة  
من يروم استعمال السموم بخاطها بالأغذية لتخفى . وأيضاً فإنه يخفى على المحييب  
من أيها يروم الإنتاج ، فيتخير في معرفة ما يسلم منها مما ليس يسلم .

١ - مبدلة : مبدلت ف . ٢ - بالمقدمات : المقدمات ف .

٣ - يفتن : يفتن ل . ١١ فتسلم : سقطت من ف .

٤ - شنيعة غير محمودة الصدق : غير محمودة الصدق شنيعة ف .

٥ - شنيعة : مختلطة ف . ١١ يعلم من أي : سلم من أن ل : يعلم مما ف .

١١ تسليم : فلم ل . ١١ يروم : + من ف .

٦ - إذا كان : سقطت من ف .

ابن سينا ، السفسطة ، ٧١ : « فن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام ، وتنتسى مواضع الحل ،  
وتتبادد أجزاء القول بعضها من بعض ، فتخفى توجهها إلى المطلوب . ومن ذلك الاستعجال والإيجاز  
حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التأمل والروية . ومن ذلك التفضيب بالتشيع حتى يفلب الانفعال  
النفساني قوة الفكرة فيشغلها عن التنبه للزلة . وجميع ذلك يعين على ألا تنحصر جميع المقدمات في الذهن ،  
وإن حصرت غفل عن جهته تأديها إلى النتيجة . وأقوى أسباب الإسقاط التوقع بإعلان الجور ،  
والتصریح بأنك لم تحسن أن تجيب ، وأن تتكلم ألبتة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٢٣١ - ٢٩ :  $\epsilon\tau\iota\ \tau\acute{o}\ \epsilon\nu\alpha\lambda\lambda\acute{\alpha}\xi\ \tau\acute{\alpha}\ \epsilon\rho\omega\tau\eta\mu\alpha\tau\alpha$  :  $\tau\iota\theta\epsilon\iota\nu\alpha\iota$  ,  $\epsilon\acute{\alpha}\nu\ \tau\epsilon\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\alpha\upsilon\tau\acute{o}$   $\pi\lambda\epsilon\acute{\iota}\omicron\upsilon\varsigma\ \tau\iota\varsigma\ \epsilon\chi\eta\iota\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\upsilon\varsigma$  ,  $\epsilon\acute{\alpha}\nu\ \tau\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \delta\tau\iota$   
 $\omicron\upsilon\tau\omega\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \delta\tau\iota\ \omicron\upsilon\chi\ \omicron\upsilon\tau\omega\varsigma$   $\acute{\alpha}\mu\alpha\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota\ \eta\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \pi\lambda\epsilon\acute{\iota}\omega\ \eta\ \pi\rho\acute{o}\varsigma$   
 $\tau\acute{\alpha}\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\acute{\iota}\alpha\ \kappa\omicron\iota\omega\epsilon\acute{\iota}\sigma\theta\alpha\iota\ \tau\eta\nu\ \phi\upsilon\lambda\alpha\kappa\eta\nu$  .  $\delta\lambda\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \pi\acute{\alpha}\nu\tau\alpha\ \tau\acute{\alpha}\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\eta\nu\ \kappa\rho\upsilon\psi\iota\nu$   
 $\lambda\epsilon\chi\theta\epsilon\nu\tau\alpha\ \pi\rho\acute{o}\tau\epsilon\rho\omicron\nu\ \chi\rho\eta\acute{\iota}\sigma\iota\mu\alpha\ \kappa\alpha\iota\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\omicron\upsilon\varsigma\ \alpha\gamma\omega\nu\iota\sigma\mu\alpha\tau\iota\kappa\omicron\upsilon\varsigma\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\upsilon\varsigma$   $\eta$   
 $\gamma\acute{\alpha}\rho\ \kappa\rho\upsilon\psi\iota\varsigma\ \epsilon\acute{\iota}\sigma\tau\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \lambda\alpha\theta\epsilon\acute{\iota}\nu\ \chi\acute{\alpha}\rho\iota\nu$  ,  $\tau\acute{o}\ \delta\epsilon\ \lambda\alpha\theta\epsilon\acute{\iota}\nu\ \tau\eta\varsigma\ \alpha\pi\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma$  . =

ومنها : أن يستل عن نقيض الشيء الذي يروم تسليمه ، ليكون المحجب ،  
إذا لم يسلم له ذلك وتعسر عليه ، فقد سلم له الشيء الذي قصد تسليمه منه :  
ومنها : أن يستل مصرحاً بطرفي النقيض كأنه لايبالي بأيهما أجاب المحجب ،  
فإنه بهذا الفعل يخفى على المحجب أى النقيضين يقصد تسلمه ، فربما سلم مقصوده  
إذا لم يعلمه .<sup>(١)</sup>

ومنها : أنه إذا استعمل الاستقراء ألا يضع وجود الحكم الجزئيات الشيء  
الكلى الذي يروم تصحيحه على جهة السؤال ، بل يضع جميع الجزئيات على أن  
وجود المحمول أمر واضح لها ، وأنه مما لا يحتاج إلى سؤال في وجود ذلك المحمول  
جزئيات ذلك الشيء الذي يرام لإثبات المحمول بكليته بالاستقراء . وإذا أتى  
بجملة تلك الجزئيات كأنه قد سلمها المحجب ، فليتب ذلك بتصحيح الكلية وهو  
وجود ذلك المحمول لكل ذلك الموضوع ، من غير أن يستل عن لزوم الكلية

٤ - الفعل : سقطت من ل .

٢ - له : سقطت من ل .

٧ - يضع : سقطت من ل .

٦ - الحكم : حكم ل .

٩ - جزئيات : في جزئيات ف .

ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ : « وأيضاً أن يبدل وضع الأشياء التي  
يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتي في بيان الشيء الواحد بعينه بأقوال كثيرة ، وكان له أن  
يبين أنه كذا ، وأنه ليس كذا ، فيعرض من ذلك أن يحترس إما من الأقوال الكثيرة ، أو من  
المتضادة . وبالجملية فجميع الأشياء التي قصد بها فيما تقدم قصد الستر زائفة في الأقوال الجهادية ،  
وذلك أن الستر إنما يراد من أجل أن يفضل ، ولأن يفضل تفصيلاً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧١ : « ومن ذلك تغيير الترتيب ، والوضع ، لإخفاء النتيجة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٣٠١ ، ٣٣ :  $\pi\rho\acute{o}s\ \delta\epsilon\ \tau\acute{o}\upsilon s\ \alpha\nu\alpha\nu\epsilon\upsilon\omicron\nu\tau\alpha s\ \alpha\tau\tau\iota\ ' \alpha\nu$  :  $\alpha\iota\eta\theta\omega\iota\omega\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota\ \pi\rho\acute{o}s\ \tau\acute{o}\nu\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\nu$  ,  $\xi\acute{\epsilon}\ \alpha\pi\omicron\phi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega s\ \xi\rho\omega\tau\eta\tau\epsilon\acute{o}\nu\ \acute{\omega}s\ \tau\acute{o}\nu\alpha\nu\tau\iota\acute{o}\nu$   
 $\beta\omicron\upsilon\lambda\acute{o}\mu\epsilon\nu\omicron\nu$  ,  $\eta\ \kappa\alpha\iota\ \xi\acute{\epsilon}\ \iota\sigma\upsilon\sigma\upsilon\ \pi\omicron\iota\omicron\upsilon\nu\tau\alpha\ \tau\eta\nu\ \xi\rho\acute{\omega}\tau\eta\sigma\iota\nu$  '  $\alpha\delta\eta\lambda\omicron\upsilon\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \acute{\omicron}\nu\tau\omicron s$   
 $\tau\omicron\upsilon\ \tau\acute{\iota}\ \beta\omicron\upsilon\lambda\epsilon\tau\alpha\iota\ \lambda\alpha\beta\epsilon\iota\nu\ \eta\tau\tau\omicron\nu\ \theta\upsilon s\kappa\omicron\lambda\alpha\iota\nu\omicron\upsilon s\iota\nu$  .



من قبل وجود المحمول لجزئيات الموضوع . فإنه إذا فعل ذلك ، ربما تعسر  
 المحيَّب عليه ، فلم ينتفع بالاستقراء الذى وضعه . وإذا كان ذلك الكلى له اسم ،  
 وخاف إذا صرح باسمه - لا يسلم له وجود الكلية ، فيبغى أن ينقل الحكم من  
 الجزئيات إلى الشبيه الموجود لها ، لا إلى اسم ذلك الشيء الكلى المحيط بالجزئيات :  
 واستعمال المثلالات المتشابهة بالجملة يضلُّ كثيراً ، لأنه ينقل الحكم من  
 بعضها إلى بعض .<sup>(٩١)</sup>

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ : « وأما السؤال إذا كان نحو الذين  
 يومنون إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب - كأنه إنما  
 طلب المضاد ، ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية . وذلك أن الذى يريد أخذه ، إذا كان غير  
 معروف ، كان تمسره أقل » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٧٢ : « ومن ذلك خلط حجة بقول بقول ، وإسـام أنه  
 يروم إنتاج المتضادين ، وأنه ينتفع بتسليم كلا طرفي التقيض ، فيحير المحيَّب فيما يجمع عليه ، وفيما  
 يرفض على ذهنه من المقابلات حتى تتداخل ، فلا يكاد يفهم أى طرفي الضدين يقصد بالقول » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٣٣١ - ٤٠ : ἐπὶ τῶν μερῶν διδῶν τις : τὸ καθόλου πολλὰκις οὐκ ἐρωτητέον ἀλλὰ  
 ὡς δεδομένῳ χρηστέον· ἐνίοτε γὰρ οἴονται καὶ αὐτοὶ δεδοκέναι καὶ  
 τοῖς ἀκούουσι φαίνονται διὰ τὴν τῆς ἐπαγωγῆς μνείαν ὡς οὐκ ἂν  
 ἠρωτημένα μάτην· ἐν οἷς τε μὴ ὀνόματι σημαίνεται τὸ καθόλου ἀλλὰ  
 τῇ ὁμοιότητι χρηστέον πρὸς τὸ συμφέρον· λανθάνει γὰρ ἡ ὁμοιότης  
 πολλὰκις .

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ - ٨٨٥ : « وإذا سلم في مفردات  
 الأجزاء من حيث هي أجزاء الكل ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشيء المقر به . وقد ربما  
 ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من قبل ما جرى له من الذكر أن سألهم لم تكن باطلة ؛  
 ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكل بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه نحو الشيء الأول ، وذلك  
 أن التشبيه كثير التفضيل » .

ترجمة بيكار - كبردج : Also when, in dealing with particulars, a man grants the individual cases, when the induction is done you should often not put the universal as a question, but take it for granted and use it : for sometimes people themselves suppose that they have granted it, and also appear to the audience=

ومنها : أن يستل عما يظن به أنه طرفاً ضد ليس بينهما متوسط ، وليس الأمر كذلك . فإذا رفع له المحجب الشنيع منهما إلى جنب المحمود ، سلم له المحمود ، وذلك أن الشنيع منهما يظهر قبحه كثيراً عندما يوضع بجانب الضد الآخر : وكذلك المحمود يظهر حمده أكثر . مثل أن يستل : هل يتبغى أن يطاع الآباء في كل شيء ، أو يعصيه في كل شيء ؟ فإنه إذا قال : ليس يتبغى أن يعصى الآباء في كل شيء ، ألزمه عند ذلك أنه يجب أن يطيع الآباء في كل شيء . وكذلك إذا سأل : هل المحرم الشراب الكثير ، أم القليل ؟ فأجاب هو بأن الكثير محرم ، ألزمه من ذلك أن يكون القليل غير محرم . وأكثر ما يعرض التخليط في السؤال ويظن به أنه قد انعقد التخليط ، وقد ثبت ، بأن يسألوا عن

٢ - فإذا : فإنه ربما ل .

١ - به : سقطت من ل .

١١ وقد ثبت : رب ل .

٩ - به : سقطت من ف .

=to have done so, for they remember the induction and assume that the questions could not have been put for nothing. In cases where there is no term to indicate the universal, still you should avail yourself of the resemblance of the particulars to suit your purpose; for resemblance often escapes detection.

ابن سينا ، السفطة ، ص ٧٢ - ٧٣ : « ومن الحيل في الاستقراء أن تأخذ جزئيات كالتسليم تحسبها إحصاء ، فلا توقع فيها الشك بالسؤال عنها مرضاً إياها للإنكار ، فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها إلى الكل ، فتوهم السامعين بترك السؤال عنها أنها بما قد سلمت عند الجمهور لا بحالة ، وإن سئل عنها فأعطيت فليس من العوالب أن ترجع فتسأل عن المقدمة الكلية التي هي كالتنتيجة لها ، فتعرضها للتشكيك ، وتجعل سببها في تسليم الجزئيات كالباطل ، لأنه إذا سأل عن النتيجة ، أروهم أن ذلك لم يفت ، بل الحبيب والسامعون قد يتصورون أنه إنما سأل عنها لأمر ، وأن ذلك الأمر واجب ، وأن ذلك الواجب هو الإنتاج . وكثيراً ما لا يلفظ باسم الكل ، بل ينقل الحكم إلى الشبيه للمستقريات ، كأنه لو ذكر الكل يذكر النقيض ، ولا شيء في التفضيل كالأمثلة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٤٠١ - ١٧٤ ب ٧ : πρὸς τε τὸ λαβεῖν τὴν πρότασιν : τοῦναντίον παραβάλλοντα χρὴ πυνθάνεσθαι· οἷον εἰ δεῖοι λαβεῖν ὅτι θεῖ πάντα τῷ πατρὶ πείθεσθαι, πότερον ἅπαντα δεῖ πείθεσθαι τοῖς γονεῦσιν ἢ πάντ' ἀπειθεῖν; καὶ τὸ πολλάκις πολλά, πότερον πολλὰ συγγωρητέον ἢ ὀλίγα; μᾶλλον γὰρ, εἴπερ ἀνάγκη, δοῦναι ἂν εἶναι πολλὰ· παρατιθεμένων γὰρ ἐγγὺς τῶν ἐναντίων καὶ μείω καὶ μειζω φαίνεται καὶ χείρω καὶ βελτίω τοῖς ἀνθρώποις.

أمر ليس بينها اتصال وبين النتيجة . فإذا سلمت لهم ، أتوا بالنتيجة كأنها قد لزمّت عن تلك الأمور ، ويوهمون أن ذلك شيء قد فرغ منه ، وأن الخصم قد بكت وانقطع . فإن هذا لا يقدر على حله ومقاومتهم فيه إلا العارف بطبيعة القياس ، القليل الانفعال عن مباحثتهم ومجاهرتهم بأنهم قد ألفوا القياس من غير أن يؤلفوه . وإنما كانت الحيلة معهم في هذا الموضع عسيرة إلا على الحكماء ، لأن أكثر السامعين لا يعرفون طبيعة القياس :

ومن حيل السائلين أنهم إذا سألوا عن مقدمة كاذبة ليبتك منها الحبيب إذا سلمها ، اضطروه إما إلى أن يسلمها ويسوقوه إلى الشنيع ، أو إلى أن يسلم المقدمة أو القول المركب من المقدمات بحال يمكن فيها أن يحرف فيلزم عنها التبتكيت .

وربما نفعهم في هذا استعمال الاستدراجات التي تستعمل في الخطابة مع السامعين ، أعني ليسلموا الشيء بالجهة التي بها يظن أنهم قد سلموا المطلوب

٨ - إل (أن) : سقطت من ل .      ١١ و (يسوقوه) : أو ف .

ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٨ : « وقد ينتفع في أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد . ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : « أن في كل شيء ينبي أن يطاع الآباء » ، فبان نقول : أن في كل شيء ينبي أن يطاع الآباء ، أو ألا يطاعوا في كل شيء ؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمر كثيرة ما الذي نفعل فيها ؟ أنطرح الكثير : أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطراب . وذلك أن هذه إذا قرأت بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس : الرذائل والفضائل » .

ابن سينا ، السقطة ، ص ٧٣-٧٤ : « وذلك عندما راموا النقيض أن لا يذكر في السؤال طرفاً واحداً بعينه ، بل أن يذكر الطرفين جميعاً على سبيل التضاد ، عتالين لرد التضاد ، فيسلم الطرف المطلوب . ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع ، كما يسألون : « هل يجب أن يطاع الآباء في كل شيء ، أو الأصوب أن لا يطاعوا في كل شيء » ؛ على أن معناه : في كل شيء لا يطاعوا و « هل الأصوب أن يعصوا في كل شيء ، أو أن لا يعصوا ولا في شيء » .... وكما يسأل سائل : « هل يجب أن يهجر الشراب كثير أو قليله ؟ » فيوهم هذا أنه يجب أن يهجر عن أحدهما ، والأقسام أكثر من ذلك » .

منهم ، فيحرفونه ، ويعقدون عليهم التبكيت ، مثل أن يسلموا الشيء مطلقاً ، فيحرفونه ويضعونه بشرط ما <sup>(١)</sup> .

ومن حيل الحبيب أنه إذا لزمه التبكيت ، أو قارب أن يلزمه ، أو هم أنه سائل ، وأنه ليس بمجيب . وهذا كثيراً ما يفعله الناس بالطبع عند المناظرة التي يقصد بها الغلبة <sup>(٢)</sup> . ب ١٢٣

ومن الحيل للسائل أنه إذا سأل عن مقدمات كثيرة ، فسلم الحبيب بعضها ولم يسلم بعضها ، وكان ما لم يسلم منها يلزم عنها التبكيت لو سامها ، أن يأتي

٦ - السائل : السائل ف . ٧ - بمقاً : بعضها ل . || عنها : عنه ل .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ١٩ - ٢٣ : « ἐν καθάπερ καὶ ἐν τοῖς δητορικοῖς : καὶ ἐν τοῖς ἐλεγκτικοῖς ὁμοίως τὰ ἐναντιώματα θεωρητέον ἢ πρὸς τὰ ὑπ' αὐτοῦ λεγόμενα ἢ πρὸς οὓς ὁμολογεῖ καλῶς λέγειν ἢ πρᾶττειν , ἐπὶ πρὸς τοὺς δοκοῦντας τοιοῦτους ἢ πρὸς τοὺς ὁμοίους ἢ πρὸς τοὺς πλείστον ἢ πρὸς πάντας . »

ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « وأيضاً فتل ما يفعل في الأشياء الخفية ، فليفعل في الأمور التبكيية من النظر في الأضداد ، وفيما يقوله الذي يبكيت ، أو فيما يمتزف بأنه محمود من قول أو فعل . وكذلك أيضاً في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التي تشبهها ، إما عند أكثر الناس ، أو عند جميعهم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « ويستعملون أيضاً الاستدراجات التي تذكر من باب الأضداد ، والمشابهات المشهورة في بادي الرأي أنها كذلك ، وما هي ذات شروط يخلف بها الحكم فيقسطها مطلقاً ، وما يجري مجراها في عمود الكلام ، أو في مدحه ، وفي المقدسات ، أو في ترتيبها واستعمالها » .

(٢) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ٢٣ - ٢٥ : « ὥσπερ τε καὶ ἀποκρινόμενοι πολλὰκις : ὅταν ἐλέγχωνται , ποιοῦσι διττόν , ἂν μέλλῃ συμβαίνειν ἐλεγχθῆσεσθαι . » ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « بمنزلة ما يفعل المحييون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم ييكتوا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « والحبيب إذا انتقل كأنه سائل ، وحاول في ذلك ضرباً من التلطف ، أمكن أن يفاد أيضاً السائل إذا أخذ يبكته بأنه لا يلزمه ، إذ هم كالسائل » .

بجميع تلك المقدمات دفعة ويرددها بالنتيجة . فإن المحيب قد يعرض له أن يتحير ، لأنه كثيراً ما ينسى أنني سلم من التي لم يسلم .<sup>(١)</sup>

ومن الحيل لهم أن يخلطوا في المقدمات التي تنتج التبيكيت ما ليس لها غناء في إنتاج التبيكيت ، فتخفى لذلك المقدمات الكاذبة على المحيب . لكن المحيب إذا كان له شعور ، لم يمكن هذا معه ومنعه من ذلك .

فن الحيلة للسائل أن يتطرق إلى إدخال ما ليس له غناء في إنتاج النتيجة بين ما له في ذلك غناء بوصلة تقيم عذره في ذلك ، مثل أن يذكر الأمور<sup>(٢)</sup> اللاحقة لتلك المقدمة ، والأمور المتقدمة عليها ، والمقارنة لها .

٣ - لها : له ل .

(١) أرسطو ، ص ١٥ ، ١٧٤ ب ١٥ - ١٨ : ἀνάγκη γάρ, ἂν ἡ τὸ ἐρώτημα ἔξ ὧν ὁ συλλογισμός, ἢ ἐλεγχὼν ἢ παράδοξον γίνεσθαι, δόντος μὲν ἐλεγχόν, μὴ δόντος δὲ μὴδὲ δοκεῖν φάσκοντος ἀδοξόν, μὴ δόντος δὲ δοκεῖν δ' ὁμολογοῦντος ἐλεγχονιδέας.

ث . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس ، فإنه يكون من الاضطراب : إما تبيكيت ، أو ما يخالف الرأي المشهور . أما إن سلم ، فيبيكيت ، وإن لم يسلم ، فتوهم فيه أنه قد سلم ، فشيبه بالتبيكيت » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « وإذا سألوا ليتسلموا شيئاً لينفهم في مطلوبهم ، اختالوا : فإن سلم لهم مرادهم ، ساقوا إلى الهال ؛ وإن لم يسلم بالحقيقة ، علوا أحد أمرين : إما أن يظهروا أنه قد سلم بأن يحرفوه ، فيتسلم المحرف ، ويوهوا أنهم تسلموا الآخر ؛ وإما أن يشعروا بأن المحيب قد خالف المشهور ، وسلم الشنع » .

(٢) أرسطو ، ص ١٦ ، ١٧٤ ب ٣٣ - ٣٥ : πρὸς δὲ τοὺς ἀπαιτοῦντας πρὸς τὴν ἐπιχειρεῖν, ἐπειδὴ δοκεῖ δεῖν ἀποδιδόναι τὴν αἰτίαν, λεχθέντων δ' ἐνίων εὐφυλακτότερον.

ث . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « فأما إذا كان الذين يخاطبون يسمعون عما كان قدامه له أو لا فلا نأخذ أن ذلك واجب ، فينبغي أن تأخذ في ذلك بلمة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما احتاج إلى أن يخلط بالكلام ما ليس له فيه غناء لإغفاء النتيجة ، أو الغناء فيه غنى غير جلي ، وأجل غير عاجل . فأما إذا الخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة ، فليس يمكن حفظ الكلام معه إلا بلمة تنشأ وعذر يخترع . فإذا انتهى ذلك فرجأ تمكن من استدراجه إلى الإصغاء إليه ، فاخترط الكلام عليه ، ولم يظعن الحيلة ، وخفيت النتيجة » .

ومن الحيلة للسائل إذا أعياه أن ينتج عليه الكاذب الذي يقصد إنتاجه أن ينصرف إلى إبطال نقيضه وينقل الكلام إليه ، إن كان يروم من أول الأمر إثبات شيء معين ؛ أو أن ينصرف إلى إثبات نقيضه : إن كان يروم إبطال (١) وضع موجب .

ومن الحيلة لهم أنهم ربما تركوا السؤال عن المقدمات : وأنزوا بالقياس مع النتيجة كأنه شيء قد سلمه المحيِب . فإن حيرة المحيِب تكون حينئذ أشد . لأنه ينبغي له حينئذ أن ينظر في جميع مقدمات القياس وفي شكله : فيرد على ذهنه أكثر من شيء واحد مما يجب أن ينظر فيه ، وربما تحير ، أو خفي عليه الجزء (٢) الكاذب بما هنالك من الجزء الصادق ، فيسلم .

٩ - بما : مما ل .

٦ - فإن : بأن ف .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٤ ب ٣٥ - ٣٧ :  $\sigma\upsilon\mu\beta\alpha\iota\nu\omicron\nu\epsilon\nu\ \epsilon\nu\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \epsilon\lambda\acute{\epsilon}\gamma\chi\omicron\iota\varsigma\ ,\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\epsilon\iota\nu$  :

$\tau\eta\nu\ \alpha\nu\tau\iota\phi\alpha\sigma\iota\nu\ ,\ \delta\tau\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\phi\eta\sigma\epsilon\nu\ \alpha\pi\omicron\phi\eta\sigma\alpha\iota\ ,\ \eta\ \delta\epsilon\ \alpha\pi\acute{\epsilon}\phi\eta\sigma\epsilon\ \phi\eta\sigma\alpha\iota$ .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « فقد يمرض في التبكيت أن نأتي بنقيض الوضع : فإن وضع رفعنا ، وإن رفع وضعنا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما انحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب أو يرفعونه لوضع المطلوب » .

(٢) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ٣٨ - ٤٠ :  $\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\ \sigma\upsilon\mu\pi\acute{\epsilon}\rho\alpha\sigma\iota\mu\alpha\ \pi\omicron\tau\omicron\alpha\tau\iota\kappa\omega\varsigma$  :

$\epsilon\kappa\omega\tau\acute{\alpha}\nu\ .\ \epsilon\tau\iota\alpha\ \delta\prime\ \omicron\upsilon\delta\epsilon\ \epsilon\kappa\omega\tau\eta\tau\acute{\epsilon}\rho\omicron\nu\ \alpha\lambda\lambda\prime\ \omega\varsigma\ \delta\omicron\mu\omicron\lambda\omicron\gamma\omicron\upsilon\mu\acute{\epsilon}\nu\omicron\iota\varsigma\ \chi\eta\rho\eta\sigma\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu$ .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة ( فقد ربما تركنا أحياناً المسألة أصلاً ) : بل قد نستعمل النتيجة كالثبوت المقر به » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما انحرفوا عن طريق المسألة ، بل أوردوا الكلام القياسي متصل بالنتيجة ، كأنه ظاهر لا يحتاج إلى التسليم ، وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشافهة الذين يسمون متكلمين » .

فقد تبين من هذا كم هي المواضع المغلطة النافعة في أغراض المشاغبين الخمسة ، وكيف ينبغي أن يسئل السائل بها ، وهما الجزعان الأولان من هذا الكتاب بحسب غرض أرسطو<sup>(١)</sup> .

والذى بقى من ذلك أمران :

أحدهما : كيف يجيب المجيب ؟ .

والثاني : كيف ينقض تلك المواضع الثلاثة عشر ؟ .

وكلا هذين الأمرين نافعان عند الحكماء بالذات<sup>(٢)</sup> ، ولذلك كان الكلام في هذين الجزأين كأنه من غير هذه الصناعة ، بل من صناعة الجدل : أو من صناعة — كما يقول أبو نصر — متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية :

- ١٠ وأما الجزعان الآخران فينفعان الحكماء بالمرض من جهة أنهما خاصان بهذه الصناعة . وانتفاعهم بها يكون من جهة أنها تفيدهم التحفظ منها فقط ، لأن من علم الشر ، كان أحرى ألا يقع فيه . وربما نفعمهم بالذات في استعمال المخاطبة الامتحانية العامة ، على ما تقدم .

٧ - كلا : كل ف ل . ١١ نافعان : نافع ل .

٩ - السوفسطائية : السفسطائية ف . ١١ - أنها تفيدهم : أنهم يفيدهم ف .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ - ٢ :  $\epsilon\lambda\theta\epsilon\ \omega\kappa\ \mu\epsilon\kappa\ \sigma\upsilon\nu\ \alpha\iota\ \epsilon\kappa\omega\tau\eta\sigma\epsilon\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \pi\omega\varsigma\ \epsilon\kappa\omega\tau\eta\tau\epsilon\omicron\nu\ \epsilon\nu\ \tau\alpha\iota\varsigma\ \alpha\gamma\omega\nu\iota\sigma\tau\iota\kappa\alpha\iota\varsigma\ \delta\iota\alpha\tau\alpha\iota\tau\iota\beta\alpha\iota\varsigma\ \epsilon\iota\kappa\eta\tau\alpha\iota.$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٤ : « فقد قلنا من أى المسائل ، وكيف نسأل في مجالس الجدل ، والمفاوضات على جهة المقاومة » .

(٢) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ - ٢ :  $\pi\epsilon\tau\epsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\pi\omicron\kappa\omega\tau\epsilon\omega\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \pi\omega\varsigma\ \chi\eta\tau\eta\ \lambda\upsilon\epsilon\iota\nu\ \kappa\alpha\iota\ \tau\acute{\iota}\ \kappa\alpha\iota\ \pi\epsilon\tau\epsilon\ \tau\acute{\iota}\nu\alpha\ \chi\eta\tau\eta\sigma\iota\nu\ \omicron\iota\ \tau\omicron\iota\omicron\upsilon\tau\omicron\iota\ \tau\omega\nu\ \lambda\omicron\gamma\omega\nu\ \omega\phi\acute{\epsilon}\lambda\iota\mu\omicron\iota\ \mu\epsilon\tau\alpha\ \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\ \lambda\epsilon\kappa\tau\epsilon\omicron\nu.$

= ت . ع . ، نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٤ : « ولتلكم — بعد ما تكلمنا فيه — في الجواب ، وكيف يستعمل الحل ، وما المنافع المقصودة في أمثال هذه الأقاويل » .

فأول وصايا المحجب : أنه إذا سأله السائل عن مقدمة مشتركة الاسم ، فينبغي أن يقسم ذلك الاسم إلى جميع المعاني التي يقال عليها ، ويعرفه أى من تلك المعاني هو الصادق ، ومن غير الصادق . ولذلك يجب أن تكون له قدرة على تقسيم الاسم المشترك . وقد قيل في القوانين التي بها يمكن ذلك في كتاب الحدل .

وثانياً : أن يتأمل الأمر في نفسه ، وحينئذ يجاب . ولذلك يجب أن تكون له قدرة على تمييز الشيء ، إذا فكر فيه مع نفسه . لأن كثيراً من الناس يغلط في الشيء ، إذا نظر فيه مع نفسه ، ولا يغلط ، إذا نظر في الشيء مع غيره ، وذلك لحسن ظنه بنفسه . وأكثر ما يعرض له ذلك من قبل المدح .

والوصية الثالثة : ألا يطول الكلام مع السائل ، بل يبادر إلى قطعه سريعاً من غير أن يتوانى في مراجعته . فإنه إذا تواني في ذلك وطول معه الكلام ، لقلة عثوره سريعاً على القبح والغلط الذي في قوله ، عرض له ، إذا انقطع السائل ، أن يظن أن انقطاعه لم يكن من قبل أن ما رام إثباته كذب ، بل من قبل ضعفه . هكذا ، فيما أحسب ، يجب أن يفهم هذا الموضع .

١ - سأله : سأله ل .

٢ - لحسن : بحسن ل . || له : سقطت من ل .

١٢ - سريعاً : سقطت من ف .

(١) أرسطر ، ١٦ ، ١٧٥ - ١٦ : χρήσιμοι μὲν οὖν εἰσι πρὸς μὲν φιλοσοφίαν διὰ δύο . πρῶτον μὲν γὰρ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ γινόμενοι παρὰ τὴν λείψιν ἄμεινον ἔχειν ποιοῦσι πρὸς τὸ ποσαχῶς ἕκαστον λέγεται καὶ ποῖα ὁμοίως καὶ ποῖα ἑτέρως ἐπὶ τε τῶν πραγμάτων συμβαίνει καὶ ἐπὶ τῶν ὀνομάτων . δεύτερον δὲ πρὸς τὰς καθ' αὐτὸν ζητήσεις . . . τρίτον δὲ καὶ τὸ λοιπὸν εἰτι πρὸς δόξαν . . .



وليس يحصل هذا المعنى للمجيب ، أعني أن يسرع في الجواب بإظهار ما فيه من الضلالة ، بمعرفة المواضع المغالطة التي ذكرت في هذا الكتاب ، وبمعرفة الوصايا التي تخص المجيب والقوانين التي أعطيت هاهنا في نقض المواضع المغلطة ، دون أن يكون مع ذلك قد ارتاض في استمالتها كثيراً ، حتى حصلت له الملكة التي بها يقدر أن يفعل بسرعة . فإنه كما أن السرعة والبسط في جميع الصنائع إنما تحصل من قبل الملكة الحاصلة عن الارتياض ، لأن قبل معرفة أجزاء تلك الصناعة فقط ، كذلك الأمر في العمل عن / هذه القوانين .  
ومثال ذلك : أن إجادة فعل الكتابة وإتقانه ليس يحصل عن معرفة الحروف ، وإنما يحصل عن الارتياض التام في تصور الحروف .<sup>(١)</sup>

ب . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بلوى ، ص ٨٩٤ ، ٨٩٨ : « فأما في الفلسفة فهي نافعة لشيئين : أما أولاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة ، فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نمدد على كم نحو يقال كل واحدة منها ، وأما على مثال واحد ، وأما مختلفة . وقد يمرض ذلك في الأمور والأسماء . والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه ، وذلك أنه ليس يسهل أن يفصله آخرون ، كما يلحقه ذلك كثيراً من نفسه ، وهو لا يشعر . وقد بقي نحو ثالث هو الذي القصد فيه المدح ، وذلك أنا إذا وبخنا أقاربنا من يشاركونا في المفاوضة ، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة ، فإن هذا يؤرم أن ما ظن به من التمسر ليس هو من أجل الحق ، بل من قلة الدربة » .

ابن سينا : السفسطة ، ص ٧٥ - ٧٦ : « وهذا ليس نافعاً في المفاوضة ، بل قد ينفع في الفلسفة . فمن ذلك أن يكون مفيداً ، مثل تفصيل العلوم المشتركة : فإن أول الفوائد في ذلك أن تكون المعاني تنفصل لبقاء الذهن ، ويشعر بها ، وتخطر بالبال ، وتلاحظ أحكامها في الاتساق والاختلاف . وأيضاً أن يقتدر الإنسان في تفكيره بنفسه على جودة التمييز ، ولا يمرض الفلظ له من نفسه .... وقد ينفع من جهة اكتساب المدح . وكثيراً ما يظن أن المنقطع لم ينقطع لخطئه ، بل لضعفه في المفاوضة ، واقتدار خصمه عليها .... » .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ ، ١٧٦ - ٣٠ : ἀποκρινόμενοι δὲ πῶς ἀπαντητέον : πρὸς τοὺς τοιοῦτους λόγους, φανερόν, εἴπερ δρθῶς εἰρήκαμεν πρότερον, ἐξ ὧν εἰσιν οἱ παραλογισμοί, καὶ τὰς ἐν τῷ πυνθάνεσθαι πλεονεξίας ἱκανῶς διείλομεν. οὐ ταῦτὸ δ' ἐστὶ λαβόντα τε τὸν λόγον ἰδεῖν καὶ λῦσαι τὴν μοχθηρίαν καὶ ἐρωτώμενον ἀπαντᾶν δύνασθαι ταχέως.... ἔτι δ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἄλλοις τὸ θάττον καὶ τὸ βραδύτερον ἐκ τοῦ γεγυμνάσθαι γίνεται μᾶλλον, οὕτω καὶ ἐπὶ τῶν λόγων ἔχει ...

قال :

وكما أن في صناعة الجدل قد يتعسر على السائل النقض والإبطال ، كذلك قد يعرض مثل ذلك في المباحثات السوفسطائية . وذلك يعرض إذا لزم عن المقدمات الكاذبة التي وضعها المشاغب نتيجة صادقة ، وأوهم أن اللازم عنها نتيجة أخرى وهي كاذبة . فإنه إذا كان نقول السوفسطائي بهذه الصفة عسر على المحييب نقضه بالحق ، وتعريف كذب المقدمات التي وضع فيه المشاغب ، لأمرين :

أحدهما : إن قصّد نقض تلك النتيجة الكاذبة بتعريف ما في تلك المقدمات من الكذب ، كان ذلك نقضاً سوفسطائياً أو مشاغبياً ، لأن تلك النتيجة لم تلزم عن تلك المقدمات .

والثاني : لأن لا يظن به أنه إنما يقصد بذلك إبطال النتيجة الصادقة ، وأنه يرى أن لا يكون عن المقدمات الكاذبة إلا نتيجة كاذبة . فلذلك يجب على المحييب في هذه الحال ألا يتعرض لنقض القياس بأن يعرف الكذب الذي في مقدماته

١١ النقض : النقيض ل .

٢ - يتعسر : يعسر ف .

٣ - السوفسطائية : السفسطائية ف .

٩ - سوفسطائياً : سفسطائياً ف .

٦ - التي : الذي ف .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٨ : « فأما كيف يقاوم أمثال هذه ، عندما يحيب فهو بين إن كان ما قلناه أولاً - في أن من أي الأشياء تكون الضليلات ، وفي قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة - كافيًا .... وأيضاً فكما في السرعة والإبطاء في الأشياء الآخر إنما تكونان من التخرج والتدبر خاصة ، كذلك الحال في الآداب .... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٦ : « واعلم أنه ليس كل من يقتدر على حل الشك ناظرًا فيه مثلاً ، يقدر على حل الشك مجيباً مسارعاً ، فإن ذلك عسى أن يكون فيه قانون الصناعة المنطقية . وهذا التأني يحتاج فيه إلى ملكة ارتياضية ، وخصوصاً إذا غيرت الترتيب ، وبدلت الأنماط ؛ فنحن نحائثه الملكة قلبية بالتزدة ، فإن المنفات سهواً يسر تداركه ، كما في الكتابة ، وفي كل صناعة » .

من قبل اشتراك الاسم ، أو من قبل المشاغبة ، أو من غير ذلك من الأشياء المغلطة . ولا يظن به أنه يتعرض ذلك . لكن يرد عليه بأن يقول له إن هذه النتيجة ليست هي النتيجة الصادقة التي ألزمت عن هذا القياس ، وإنما تشبهها ، أو ليست بلازمة أصلاً عنه .<sup>(١)</sup>

قال :

وقد يجوز للمجيب أن يسلم المقدمات المشتركة الأسماء إلى أن ينتج السائل عليه النتيجة الكاذبة ، فيقول له : إن تلك المقدمات التي سلمتها إنما أردت منها كذا ، دون معنى كذا . والمعنى الذي أنكره الآن منها ما سلمته قط : وإنما كان له هذا الفعل لأنه ليس بمعروف ، ولا بين ، أنه قد سلم المعنى الكاذب الذي هو أحد ما يدل عليه بذلك اللفظ المشترك من قبل تسليمه اللفظ المشترك . وربما كان له هذا أنفع لمكان الغلط ، لأنه لو قسم ما يدل عليه الاسم

٩ - له : سقطت من ل .

١ - المشاغبة : المشاغبة ف .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١١٥ - ٣١ - ٣٦ : *πρῶτον μὲν οὖν, ὥσπερ συλλογίζεσθαι φαμεν ἐνδόξως ποτὲ μᾶλλον ἢ ἀληθῶς προαιρεῖσθαι δεῖν, οὕτω καὶ λυτέον ποτὲ μᾶλλον ἐνδόξως ἢ κατὰ τὰληθές. ὁλως γὰρ πρὸς τοὺς ἐριστικοὺς μαχετέον οὐχ ὥς ἐλέγχοντας ἀλλ' ὥς φαινομένους· οὐ γὰρ φαμεν συλλογίζεσθαι γε αὐτούς, ὥστε πρὸς τὸ μὴ δοκεῖν διορθωτέον.* ست . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بلوى ، ص ٨٩٩ : « فأمّا أولاً فبما أن يجب أحياناً أن نؤثر أن نقبس على الأكثر مراراً مشهورة أو صادقة ، وكذلك وأن نحل أحياناً يكون إنساعل جهة الرأي المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أننا إنما نقصد بالحيلة مقاومة الممارين ، لا حل أنا نبكت ، بل على أن نحار » .

ابن سينا ، السفلة ، ص ٧٦ - ٧٧ : « وكما أن القياس المعتقد تارة يكون صادقا ، ومن صادق وصوابات ، وتارة يكون بحسب انظن ، كذلك الحل تارة يبنى أن يبطل فيه ، المشهور بالحق ، وتارة أن يبطل بالحق بالمشهور والظنون ؛ فإنه ليس الغرض في مفارقة الوسطاين أن يقاس عليهم بالحق ، بل أن يجازوا عن المراء مراء ... وإن آمن الوسطاين إلى النتيجة التي هي الحق ، لم يضروا ... » .

المشترك ، أو اللفظ المشاغب ، ثم غلط فسلم واحداً منها على أنه صادق ، وهو كاذب ، لم يكن له أن يرجع في ذلك .

فإذن من فعل هذا الفعل من الحبيين وأجاب في الأسماء المشتركة والألفاظ المشاغبية بنعم أو لا ، فقد فعل فعلاً يجوز له . لكن لما كان من لم يعلم هذا الذى قلنا قد يظن أنه إذا سلم الاسم المشترك أنه قد سلم جميع المعانى التى يقال عليها ذلك الاسم . وإن كان لا يلزم ذلك . فربما ما نعه من التقسيم بعد إنتاج النتيجة ، ورأى أنه قد بكته فيحتاج معه إلى بيان أنه لم يكته . فلذلك الأحزم له ، أعنى للمجيب ، إذا سأل السوفسطائى باسم مشترك ، أو لفظ مشاغبي ، أن يقسم المعانى الكثيرة التى يدل عليها ذلك اللفظ ، ويجيب في واحد واحد بنعم أو لا . وإذا تعمس السائل ، وظن أنه قد يكون تبكيك من قبل ذلك اللفظ المشترك الذى جاء به ، أو من قبل المشاغبة ، وأنكر أن يكون مشتركاً ، فالخيلة الخاصة معه أن يضع اسماً لذلك المعنى الذى يزعم المجيب أنه كاذب ، وأنه غير المعنى الصادق الذى يدل عليه ذلك اللفظ .

قال :

وما كان يرى بعض الناس من أن الخيلة في هذا أن يقرن لفظ « هذا » إلى الاسم ، فإن « هذا » إن كان إشارة لما في النفس من ذلك المعنى ، فتلك الإشارة مشتركة . لأن جميع تلك المعانى التى يدل عليها اللفظ هى حاضرة في الذهن . إلا أن تكون لفظه « هذا » يقرنها بمشار إليه محسوس . وإذا كان ذلك ، فقد استغنى عن اللفظ والتسمية بالإشارة .

• - قلنا : قلناه . ف .

١ - فسلم : وسلم ل .

١٧ - التى : الذى ف .

٨ - السوفسطائى : السفسطائى ف .

قال :

وكذلك إذا كان السؤال مرسلًا ، وهو إنما يصدق بتفصيل ، فليس ينبغي أن يجاب بنعم أو لا . حتى إذا تم التبيكيت ، قال : إنما أردت بقول نعم ذلك المعنى المقيد ، لا المطلق ، فإن ما يلحق في ذلك إذا أجاب عن الاسم المشترك بنعم أو لا ، دون أن يقسم المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك ، هو بعينه يلحق في هذا ، وفي جميع المواضع التي إذا قسم لم يعرض له مباكتة ، ولا يظن أنه عرضت له . فمن أجل أنه معروف بنفسه ، إذا قسم المحجب المشاغبة ، وسلم منها ما سلم ، هل بكت أو لم ييكت . فهو إذا أجاب عن الرسالة بقول مطلق فهو غلط<sup>(١)</sup> ، لأنه يعرض نفسه أن يشك فيه هل بكت أم لا ، وإن لم ييكت في الحقيقة .

ب ١٣٤

١٠

وكثيراً ما يعرض للمجيب أن يتشاغل عن القسمة لكثرة المعاني التي يتضمن ذلك القول المرسل ، ولما يعرض له عند ذلك من تعمير السائل وقلة موافقته على التقسيم الذي استعمله فيه ، فيتساهل ويجيب فيها بجواب مطلق . فإذا عقد السائل عليه التبيكيت ، فنشرع المحجب أن يفصل له ذلك القول ، ويعرفه

٨ - بقول : بجواب ف .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٢٨ - ٢٢ : οὐ μὴν ἀλλ' ἐπειδὴ ἀδηλος μέν ἐστιν ὁ μὴ διορισάμενος τὴν ἀμφιβολίαν πότερον ἐλήλεγκται ἢ οὐκ ἐλήλεγκται δέδοται , ἢ ἐν τοῖς λόγοις τὸ διελεῖν , φανερόν ἐστι τὸ μὴ διορίζαντα δοῦναι τὴν ἐρώτησιν ἀλλ' ἀπλῶς ἀμάρτημά ἐστιν , ὥστε καὶ εἰ μὴ αὐτός , ἀλλ' ὁ γε λόγος ἐληλεγμένῳ ὁμοίος ἐστιν .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٤ : « ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم ييكت ، لأن المرء لم يحدد ، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ ، فظاهر أن الذي يجيب من غير أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذا وإن لم يكن هو ، بل القول نفسه ، يكون شبيهاً بالذي بكت » .

أنه لا يلزمه من ذلك ما ظن أنه يلزمه ، لم يوافق السائل على ذلك ، إذا لم يعلم أن الغلط دخل من ذلك الموضع الذي عرفه به المحجب ، ولا وافقه على أن ذلك الموضع مغلط . فيعرض في المحجب شك هل بكت أو لم بكت . فلذلك أيضاً ليس ينبغي أن يتشاغل عن القسمة في المواضع التي يدخل الخلل فيها من قبل إغفال القسمة <sup>(١)</sup> .

وكما أنه ليس يجب أن يجب عن مسألتين بجواب واحد : فكذلك ليس يجب أن يجب أحد عن الاسم المشترك بجواب واحد . فإنه لا فرق بين أن يجاب عن مسائل كثيرة بجواب واحد . كانت تلك المسائل يدل عليها بلفظ واحد أو بألفاظ كثيرة . فإن الاسم المشترك هو سؤال عن مسائل كثيرة بلفظ واحد .

٧ - المشترك : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٢٢ - ٢٨ : συμβαίνει μέντοι πολλάκις δρῶντας : τὴν ἀμφιβολίαν ὀκνεῖν διαιρεῖσθαι διὰ τὴν πυκνότητα τῶν τὰ τοιαῦτα προτεινόντων , ὅπως μὴ πρὸς ἅπαν δοκῶσι δυσκολαίνειν· εἴτ' οὐκ ἂν οἰηθέντων παρὰ τοῦτο γενέσθαι τὸν λόγον , πολλάκις ἀπήντησε παράδοξον . ὥστ' ἐπειδὴ δέδοται διαιρεῖν , οὐκ ὀκνητέον , καθάπερ ἐλέχθη πρότερον .

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٤ ، ٩٠٨ : « وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة المرء لإيصال ما يورد علينا ما يجرى هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يسترض في جميعها ، فيظن بنا التمسر في التسليم ومراراً كثيرة ، وهم لا يشعرون أيضاً أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور . فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكاسل ، كما قلنا فيما سلف » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٨ : « وإذا كانت القسمة مما لا توهم التمسر ، ولا لنا فيه مضرة ، فالمجرى أن لا نتكاسل عنه » .

- وكذلك من لم يجب عن مشتلين فما فوقها بجواب واحد واحتاد ذلك ،  
فليس يقع له غلط من قبل الاسم المشترك والمشاهدة اللفظية . ولا أيضاً يجب  
على المحجب أن يجب عن الاسم المشترك بجواب واحد ، إذا كانت جميع المعاني  
التي تقال عليها تلك القضية المشتركة صادقة . فإنه لو كلف المحجب أن يجب  
عن الجوابين فما فوقهما بجواب واحد ، إذا كانت كلها تشترك في نعم أو لا ،  
لكلف إذا سئل عن ألف مشكلة أو ألوف من المسائل ألا يجب عنها حتى يتأملها :  
فإن اشتركت في نعم أو لا ، أجاب فيها بجواب واحد : وإن لم تشترك ، فصل :  
وهذا شيء معلوم أنه لا يكلفه المحجب . فلذلك ليس يجب على المحجب أن يجب  
عن الاسم المشترك بجواب واحد ، ولو كانت جميع القضايا المعنوية التي  
يتضمنها الاسم المشترك كلها صادقة . وإنما يجب عليه أن يجب عما سئل :  
وهو لم يسئل إلا عن واحد . لأنه ليس في ضمير السائل ، إذا سأل بالاسم  
المشترك ، إلا معنى واحد . ولو كان في ضمير السائل جميع المعاني التي يتضمنها  
الاسم المشترك ، لكان قد كلف المحجب أن يجب بجواب واحد عن مسائل  
كثيرة :<sup>(١)</sup>

- ١ - احتاد : أعاد ف . ٢ - ٣ والمشاهدة ... المشترك : سقطت من ل  
لتكرار كلمة المشترك  
٧ - فصل : فصلها ف . ١٠ - يتضمنها : تضمنها ل .  
١١ - بالاسم : من الاسم ل . ١٢ - يتضمنها : تضمنها ل .

(١) أرسطو، ١٧٠، ١٧٠ ب ٣٩ زايته : *ei δὲ τὰ δύο ἐρωτήματα μὴ ἐν ποιεῖ* :  
*τις ἐρώτημα, οὐδ' ἂν ὁ παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν καὶ τὴν ἀμφιβολίαν*  
*ἐγένετο παραλογισμός, ἀλλ' ἦ ἔλεγχος ἢ οὐ. τί γὰρ διαφέρει ἐρωτησθαι*  
*εἰ Καλλιᾶς καὶ Θεμιστοκλῆς μουσικοὶ εἶσιν ἢ εἰ ἀμφοτέροις ἐν ὄνομα*  
*τὴν ἐτέρους οὖσιν; εἰ γὰρ πλεῖστοι ἐνός πλεῖστοι ἐρώτησεν...*

ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعه بدوى ، ص ٩٠٨ - ٩٠٩ : « فإن لم يجمع الإنسان بين  
سؤالين ومجمعهما سؤالاً واحداً ، فإن الفصل لا يكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل =

قال :

ولأن من المشهور أنه قد لا تكون هنالك مباكتة ، ويظن أن هناك مباكتة ، وأنه قد لا يكون هنالك نقيض ، ويظن أن هنالك نقيضاً ، وأنه يجب أن تراجع هذا الظن ، فتي سلم المحجب جميع ما يسلمه للسائل على أنه يظن ذلك ظناً ، كان له ، إذا بكته ، أن يرجع فيما سلم ، ويقول : له إنما سامت تلك المقدمات ، وأنا أظنها ، رجاء أن تكون من جنس المظنونة الصادقة . فأما الآن فقد ظهر أنها من جنس المظنونة الكاذبة . ومتى فعل المحجب هذا . لم تم عليه مباكتة ، ولا أنتج الخصم عليه شديعاً .

ولذلك ما يجب عليه أكثر ذلك ، إذا سلم مقدمة ناقصة الحمد ، أن يسلمها على جهة الظن . فإنه ليس يقدر السائل أن يشنع عليه ، إذا كان تسليمه لها على جهة الظن .<sup>(١)</sup>

= مسمى أن تكون تبكيها ، أولاً تكون . وذلك أنه : « الفرق بين أن يسأل عن قياس وثاسطوقولوس هل هما موسيقاران ؟ وبين أن يعمل لها اسماً واحداً وهما مختلفان . فإن كان دالاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسألة واحدة . فإن لم يكن صواباً أن يجيب عن مسألتين جواباً واحداً هل الإطلاق ، فظاهر أن ليس جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها بصواب ، وباجملة ولا لو صدق فيها كلها ، بمثله ما يوجب ذلك بعض الناس ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٩ : « والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لاستحق الجمع عن ألف سؤال ، ولكن ليس للمجيب الواحد - من حيث هو مجيب واحد - أن يكون مجيباً عن كل حق . فإذاً يجب أن يتحدد له السؤال . وقوة السؤال بالاسم - كما علمت - قوة سؤالات كثيرة ، ولا السؤال عن المشترك واحد ، ولا الجواب » .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٦٦ ، ١٩١ - ٢٧ : « ὥσπερ οὖν εἵπομεν , ἐπειδὴ περ οὐδ' ἔλεγχοι τινες ὄντας δοκοῦσιν εἶναι , κατὰ τὸν αὐτὸν τρόπον καὶ λύσεις δόξουσιν εἶναι τινες οὐκ οὔσαι λύσεις . . . . ἀποκριτέον δ' ἐπὶ μὲν τῶν δοκούντων τὸ 'ἔστω' λέγοντα ' καὶ γὰρ οὕτως ἥκιστα γίνουσι ' ἂν παρελέγχος . ἂν δέ τι παράδοξον ἀναγκάζεται λέγειν , ἐνταῦθα μάλιστα προσθετέον τὸ δοκεῖν ' οὕτω γὰρ ἂν οὗτ' ἔλεγχος οὕτε παράδοξον γίνεσθαι δόξειεν . »



قال :

فأما إذا سأل السائل على جهة المصادرة ، فكان ذلك بيناً ومعروفاً عند الحبيب ، فينبغي أن يبادر ويعرفه أن ذلك الذي وضع هو مطلوبه ، وإن خفى ذلك عليه حتى ينتج المطلوب نفسه . فله أن يقول له : إنما سلمت ذلك وأنا أظن أنها غير المطلوب . وأما الآن فقد ظهر أنها المطلوب . فأنت ، يا هذا ، لم تؤلف قياساً ، ولا عملت شيئاً . وهبك أني سهوت فسلمت ذلك ، فما الذي تدفع أنت به ، إذ قد ظهر أنك لم تعمل شيئاً ، ولا ألقت قياساً . فإن استعمل المصادر مكان موضوع المطلوب جزئياته على طريق الاستقراء ، إلا أنه لم يأخذ كل ذلك الموضوع من حيث يدل عليه اسمه ، حتى يقول مثلاً : إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، لأن جميع الحيوانات هكذا هي ، بل قال مثلاً : إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، لأن الإنسان والقرد وما أشبهه من سائر الحيوانات تحرك فكهها الأسفل ، فللمحبيب حينئذ إن سلم له هذا ثم أنتج عليه : أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، أن يقول له : لم أرد بتسليمي أن حكم ما أشبه الإنسان والقرد في ذلك هو حكم جميع الحيوانات ، / لأنه لو كان ذلك ، لكنت

١٢٥

١٢ - سلم : يعلم ل .

٢ - مل : من ل .

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٩ ، ٩١٢ : « ومن قيل أن التي ليست تبيكات يظن أنها موجودة شيئاً ما ، كما قلنا ، فعل هذا انفعال بينه توجد أشياء ليست حلولاً يظن أنها شيء ما من غير أن تكون حلولاً . فينبغي أحياناً أن تأتي هذه التي قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التي تكون في الأقاويل الجهادية ، أو نحو المقاومة التي تكون مضعفة . ويجب أن يحجب من التي يظن أنه قلها على جهة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبيكاً ألبتة . فإن اضطُر إلى القول بخلاف الرأي المشهور ، في هذا الموضوع خاصة يزيد في قوله : « فيها أظن » ، ذلك أنه على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبيكاً ولا ما يخالف الرأي المشهور » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٧٨ : « وإذا سلمتنا المقدمات ، فن الاحتياط أن لاتسلمها جازمين بل لتسلمها على أنها نظن ذلك غناً ، فإن ذلك يمنع انقضاء التبيكيت علينا ، ويوجه الشناعة بخلاف المشهور إلينا » .

سلمت المطلوب بعينه ، بل إنما أردت نوع كذا من الشبه ، ولم أرد نوع كذا<sup>(١)</sup> .

١ - نوع : نوعا ف ، ل . ٢ - نوع : نوعا ف .

(١) أرسطو ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٣٥ : *ἐπει δὲ πῶς αἰτεῖται τὸ ἐν ἀρχῇ δῆλον* ، *οἶονται δὲ πάντως* ، *ὅν ἡ σύνεγγυς* ، *ἀναιρετέον καὶ μὴ συγχωρητέον εἶναι ἕνια ὥς τὸ ἐν ἀρχῇ αἰτοῦντος* ، *ὅταν τὸ τοιοῦτον ἀξιῶι τις ὁ ἀναγκαιῶν μὲν συμβαίνειν ἐκ τῆς θέσεως* ، *ἡ δὲ ψεῦδος ἡ ἄδοξον* ، *ταῦτὸ λεκτέον* . *τὰ γὰρ ἐξ ἀνάγκης συμβαίνοντα τῆς αὐτῆς εἶναι δοκεῖ θέσεως* . *ἔτι ὅταν τὸ καθόλου μὴ ὀνόματι ληφθῇ ἀλλὰ παραβολῇ* ، *λεκτέον οἷον οὗχ ὥς ἐδόθη οὐδ' ὥς προϋτείνε λαμβάνει* ، *καὶ γὰρ παρὰ τοῦτο γίνεται πολλάκις ἔλεγχος* .

ت . خ . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة يدوى ، ص ٩١٣ : « ولأنه قد علم كيف يكون السؤال من ألى أول الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، وإن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل ألى يسأل عنها في أول الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن ألى يعرض بالاضطرار عن الموضوع كلها كان أو خلاف الرأى المشهور ، فإن ألى يقال هو ذلك الشيء بعينه ، وذلك أن ألى تعرض من الاضطراب إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . وأيضاً إذا لم يصرح بذكر الكل ، بل أخذ بالمقايسة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فخر على ما أصل ، فإن التكيك كثير أما يكون من مثل هذا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٩ - ٨٠ : « وألى يفلط بالمصادرة على المطلوب الأول يأخذ التصيرات ، فإن كانت ظاهرة لم تقبل ، وإن خفيت وتنبه لها عند الإنتاج ، قيل أن المراد فيما سلمت غير ما أوردت . ولو سلمت هذا سلمت ما فيه النزاع ، وحينئذ لا نجد المناقطة سبيلا إلى إلزام كذب أو تشنيع . وإذا استعمل المغالط بدل ما في المصادرة على المطلوب الأول من لفظ كلى قولاً مبنياً على المقايسة ، أو لم يكن لكل المستعمل اسم ، وكان قولاً ما يفعله بقول قيسى - كما نقسول على ما يجرى مجرى الإنسان والفرس ويشبهه ، فهو يحرك فكه الأسفل - ويجعله يغير ما يصادر به من المطلوب الأول على هذه الجملة - ألقى غير المصادرة أيضاً - ثم أنتجته ، فله أن يقول : إنما سلمت لك فيما يجرى مجرى الإنسان ولم أسلم لك في كل شيء ، وهذا ليس يجرى مجرى الإنسان ، فإنه يخالفه من قبل كذا . وذلك لأنه إن لم يفعل هذا ، تم له التكيك ، وخفى ما يريد من المصادرة على المطلوب الأول ، إذا كان تغييره على هذا النحو من التغيير بانتقال إلى جزئى » .

من الخطأ الذائع أن التمساح لا يحرك فكه الأسفل ، ومن الدريب أننا نجد هذا القول في كتاب الحيوان *Histoiria Animalium* أرسطو ، طبعة الاكاديمية الملكية البروسية ، ج ،

ص ١١٢ : « ع . مخطوط المتحف البريطانى » .

قال :

وأما الأسماء التي تقال حقيقة في موضع ، ومجازاً في موضع آخر ، فإنه قد يعرض فيها مغالطة . وذلك أن صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة ، وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه . مثال ذلك أن يقول قائل : ما هو لشيء فهو ملك له ، لأن ما هو لزيد فهو ملك له ، والإنسان هو للحيوان ، فالإنسان ملك للحيوان : فلذلك يجب على المحجب في مثل هذا الموضع ألا يجيب عن هذه القضية مرسله حتى يقسم ، أعني قول القائل : « إن ما هو لشيء ، فهو ملك له » :<sup>(١)</sup>

٢- موضع (آخر) : سقطت من ف . ٤ - عنه : منه ل .

= راجع تعليقات الإمام محمد عبده على هذا القول في كتاب « البصائر النصيرية » تأليف زين الدين عمر بن سهلان الساوي ، مع تعليقات الشيخ محمد عبده ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ببغداد ، سنة ١٨٩٨ م ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، هامش ٣ .

(١) أرسطو ، ١٧٦ ، ١٧٦ - ٣٨١ ب ١٧٦ : εν μεν ουν τοις κυρίως λεγομένοις : θνόμεσιν ἀνάγκη ἀποκρίνεσθαι ἢ ἀπλῶς ἢ διαιρούμενον . αὐτὸ δὲ συνυπονοοῦντες τίθεμεν , οἷον ὅσα μὴ σαφῶς ἀλλὰ κολοβῶς ἐρωτᾶται παρὰ τοῦτο συμβαίνει ὁ ἔλεγχος . οἷον αὐτὸ δὲ ἐν τῇ Ἀθηναίων , κτήμα ἐστὶν Ἀθηναίων ; ναί . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων ἄλλὰ μὴν ὁ ἀνθρωπὸς ἐστὶ τῶν ζῶων ; ναί . κτήμα αὖρα ὁ ἀνθρώπος τῶν ζῶων . τὸν γὰρ ἀνθρωπῶν τῶν ζῶων λέγομεν , ὅτι ζῶόν ἐστι . . . .

= ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩١١ - ٩١٢ : « فأما في الأسماء المواق يقال على الحقيقة فباعتبار أن يجب أو على الإطلاق أو إذ يقسم ويقع هؤلاء المواق يفكر فيهم - مثال ذلك جميع المواق يسألن ، لا ظاهراً : لكن على التقصير ، ومن هذا يكون تبكيث . مثال ذلك : أترى ما هو للأثنين هو ملك للأثنين ؟ نعم . وعلى هذا المثال وفي آخر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ نعم . الإنسان إذن ملك للحيوان > ولكن هذه سفطة > وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات من قبل أنه حيوان » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٨٠ : « فإذا استعمل اسماً حقيقياً لم يكن بد من الجواب ، أو من التهمة إذا كان في بعض دون بعض . . . . كما أنه يقال : « إن ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لحسم ، والحيوان كذلك هو للإنسان ، فهو إذن ملك له . فتكون كل قضية تستعمل فيها القطعة له ، بمعنى معقول محصل ، ولكن يغلط في النتيجة ، إذ تؤخذ في النتيجة على معنى آخر » .

قال :

وليس ينتفع المصادرون على مقابل المطلوب ، ولا بالجماعة : السائل عن  
 النقائص والمتقابلات التي لا يكون الجزء الصادق منها معلوماً بنفسه ، أو يكون  
 معلوماً بشرط ، فأهمل في السؤال أخذ ذلك الشرط ، لأنه إذا كان الجهل  
 بالمتقابلين على السواء ، فليس يسلم المحجب له النقيض الذي رام السائل أن  
 يتسلمه منه ، لأنه لا يظن به الصدق أكثر من مقابله . وكذلك أيضاً يعرض متى  
 لم يكن واحد من المتقابلين مشهور الصدق ولا محموداً دون نقيضه ، بل يكون  
 كل واحد من الطرفين في الشهرة والحمد على السواء ، مثل قولنا : هل النفس  
 مائة ، أو غير مائة ؟ فإن القوم الذين يقولون إنها مائة مساوون في الشهرة  
 للقوم الذين يقولون إنها غير مائة . ولذلك ليس يغلب على ظن السامع أحد  
 هذين النقيضين بحسب الشهرة ، فيسلمه : <sup>(١)</sup>

• - له : ذلك ل ١٠ - مائة : + ولذلك ليس يقولون إنها غير مائة ف .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ب ١٧ - ١٧ :  $\delta\tau\alpha\iota\ \delta\epsilon\ \delta\upsilon\omicron\tau\iota\ \delta\upsilon\tau\omicron\iota\ \theta\alpha\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\ \mu\epsilon\upsilon\ \delta\tau\omicron\varsigma\ \epsilon\acute{\iota}\varsigma\ \alpha\upsilon\alpha\gamma\alpha\chi\eta\varsigma\ \theta\alpha\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\ \epsilon\iota\varsigma\alpha\iota\ \delta\omicron\kappa\epsilon\eta\iota\ ,\ \theta\alpha\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\upsilon\tau\omicron\ \mu\eta\ \epsilon\acute{\iota}\varsigma\ \alpha\upsilon\alpha\gamma\alpha\chi\eta\varsigma\ ,\ \epsilon\lambda\omega\tau\omega\mu\epsilon\upsilon\omicron\ \pi\acute{o}\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\iota\ \tau\acute{o}\ \epsilon\lambda\alpha\tau\tau\omicron\ \delta\iota\delta\acute{o}\nu\alpha\iota\ ' \chi\alpha\lambda\epsilon\pi\omega\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\ \gamma\alpha\rho\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omega\gamma\iota\sigma\alpha\sigma\theta\alpha\iota\ \epsilon\kappa\ \pi\lambda\epsilon\upsilon\acute{o}\nu\omega\upsilon\ .\ \epsilon\acute{\alpha}\nu\ \delta'\ \epsilon\pi\iota\chi\epsilon\iota\rho\eta\ \upsilon\pi\epsilon\iota\ \tau\acute{\omega}\ \mu\epsilon\upsilon\ \epsilon\sigma\tau\iota\ \epsilon\��\alpha\upsilon\tau\iota\omicron\ \tau\acute{\omega}\ \delta'\ \omicron\upsilon\kappa\ \epsilon\sigma\tau\iota\ .\ \alpha\��\ \delta\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma\ \delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma\ \eta\ ,\ \epsilon\��\alpha\upsilon\tau\iota\omicron\ \phi\acute{\alpha}\nu\alpha\iota\ ,\ \delta\omicron\upsilon\omicron\mu\alpha\ \delta\epsilon\ \mu\eta\ \kappa\epsilon\iota\sigma\theta\alpha\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \epsilon\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\ .$

ἐπει δ' ἔνια μὲν ὧν λέγουσιν οἱ πολλοὶ τὴν μὴ συγχωροῦντα  
 ψευδεσθα ἄν φαῖεν ἔνια δ' οὐ , ὅσον ὅσα ἀμφιδοξοῦσιν (πότερον γὰρ  
 φθαρτὴ ἢ ἀθάνατος ἡ ψυχὴ τῶν ζώων , οὐ διώριστα τοῖς πολλοῖς)

= ت . ع . نقل عيسى بن زرقعة ، طبعة بلوى ، ص ٩١٤ ، ٩١٧ - ٩١٨ : « وذا كان  
 السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار ، وليس هذه حال الآخر  
 عند المسئلة عنه من الاضطرار ، فيجب أن يجب أولاً بالأي هو أنقص ، وذلك أنه عسر جداً أن  
 يؤلف من أشياء كثيرة . فأما إن رام الكلام في شيء هو مضاد بجهة وغير مضاد بجهة أخرى ، وكان  
 قوله صادقا ، فجوابنا يكون بحسب ماهو مضاد ، فالجهة الأخرى لا اسم لها ، من قبل أن بعض  
 هذه يقوله كثير من الناس فلا يطرُق على قولهم الكذب ، وبعضها ليست كذلك ، والمثال في ذلك =

وأما متى اتفق أن يكون أحد التقيضين معلوم الصدق بنفسه ، أو معلوم الحمد دون نقيضه ، أو اجتمع فيه الأمران جميعاً ، فإنه قد ينتفع السائل بالمصادرة على مثل هذا . وذلك أن الجزء الصادق ، لمكان شهرته في الحمد ، أو لمكان كونه صادقاً ، معروف الصدق بنفسه ، قد يغلب الحجب فيسلمه ، ولا سيما إذا بدل المصادر اسم أحد جزأى المطلوب عند السؤال ، أو اسم أحد جزأى مقابله ، أعنى المحمول أو الموضوع ، باسم آخر ، ولم يأت بالمطابو بنفسه ، أو بمقابله ، إن كانت المصادرة على مقابله : لكن إذا سها الحجب في مثل هذا فسلمه ، فله أن يقول للسائل : إنك لم تصنع مبكراً ، ولا عملت قياساً ، وإن كنت قد سلمت أنا ذلك لك على ما تقدم :

٤ - قد : سقطت من ل . ٥ - جزأى : حدى ف . ٩ - قد ، سقطت من ل .

== جميع الأشياء التي الرأي المشهور موجود فيها على جهتين (ذلك أن القول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائنة ؟ هو عند كثيرين غير محدود) ....

ابن سينا ، الفسطة ، ص ٨٠ - ٨١ : « وقد علمت أن القياس لا يكون بالحقيقة قياساً ، أو تكون هناك الاشتراكات الثلاثة التي للمقترنتين في أنفسهما ، والتي مقدمة مع النتيجة . وإذا كان اللازم غير منمكس - كما قلنا - فينبغي أن نجيب في العكس بالجزئية ، فلا يتبهاً التبعيت الجزئي . فإن التجربة تحمله على إيراد الشروط ، وتكثير القضايا ، ويمسر حينئذ التأليف الصحيح في الحق فضلاً عن الباطل . وإذا كانت المسألة كلا طرفيها مشهور - كما هو في النفس من فسادها وغير فسادها... فكان كل من طرف مقبولا ومضاداً للتقيض ، فيسهل علينا في مثلها أن نقاسوم ، إذ يكون لنا أن نقبل أي الطرفين شئنا » .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ب ١٧ - ٢٥ : ἐν οἷς οὖν ἀδηλον ποτέρως εἴωθε λέγεσθαι τὸ προτεινόμενον πότερον, ὥς αἱ γινώμαι... ἔτι οὐ τὸ ἀληθὲς ἀμφιδοξεῖται, μάλιστα μεταφέρων ἂν τις λανθάνοι τὰ ὀνόματα περὶ τούτων. διὰ μὲν γὰρ τὸ ἀδηλον εἶναι ποτέρως ἔχει τὰ ἀληθῆς, οὐ δοῖται σφριζεσθαι, διὰ δὲ τὸ ἀμφιδοξεῖν οὐ δοῖται ψεύδεσθαι· ἡ γὰρ μεταφορὰ ποιήσει τὸν λόγον ἀνεξέλεγκτον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٨ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٩١٩ : « فكذاك حال كل عالم يكربنا ، فيعلم بأي جهة يقال كالأراء التي عن الفكر... »

## القول في النقض

قال :

وينبغي للمجيب في جميع المسائل أن يتقدم فيرد القول الكاذب ، ويعرف مع رده له من أى جهة عرض له الكذب . فإن هذا هو النقض المستقيم :

ولما كان الكذب يعرض في القياس إما من جهة مقدماته ، يعنى أن تكون كلتاهما كاذبتين ، أو تكون إحداهما هى الكاذبة ، وإما من جهة تأليفه أو شكاه أو من كليهما معاً ، فالنقض المستقيم إنما يتأتى للمجيب إذا قدم القول السوفسطائى إلى كل واحد من هذين القسمين ، ونظر في أيهما عرض الكذب . فإن كان الكذب في كليهما عرف به : وهذا النوع من القياس السوفسطائى الذى يمكن نقضه بوجهين ، فهو أسهل ، أعنى التماسد الصورة والمادة . وإن كان في أحدهما عرف به أيضاً . أما إن كان في الشكل ، عرف أنه غير متيج . وأما في المقدمات ، فبأن يرفع ما وضع السائل : وهذان النوعان من القياس إنما يمكن نقضهما بجهة واحدة . وإذا كان هذا هكذا ،

١ - القول في النقض : كتبت في ف في الهامش .

٨ - السوفسطائى : السفسطائى ف . ١٠ - السوفسطائى : السفسطائى ف .

١٣ - نقضهما : بنقضها ف .

= وقد يكون الحق أيضاً على جهتين ، لاسباب إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين ، فكيف ينبغي أن يقال ، وبأى جهة - عن أجل ذلك لا يظن به أن فيه حيلة ، وعن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نقل الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير حذوق .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨١ : « وإذا لم يكن أحد الطرفين معتاد القبول والتسليم ، وكان كل واحد من طرفي النقض يصدق بشرط يقتضيه ، لم ينتفع الممارون بأمثاله ، وذلك لأن المجيب أن لا يسلم أى ذلك شاء . أما القدم الأول فلأن تسليم شيء من الطرفين غير معتاد ، وأما الثانى فلأنه لمساخلا عن الشرط كان حكمه الأول ، فإذا الحسب به الشرط ، كان للآخر أن يلحق به الشرط ، ثم لم يسلم مع شرط . وبالجملة : تجاذب النقضيين في القبول وغير المقبول يضمف سورة التبيكيت » .

فيلبغى لمن أراد نقض الأفاويل القياسية أن ينظر أولاً هل ذلك القول قياس حقيقى ، أو يظن أنه قياس ، وليس بقياس ، وذلك بالنظر إلى شكله ، وإلى مقدماته . فإن **أ** بين له ذلك فهما ، نظر إلى النتيجة ، أعنى هل هى صادقة ، أو كاذبة . فإن كانت كاذبة ، قسم القياس إلى مادته وصورته ، ونظر فى الكاذب منهما ، إذ قد تبين أن النتيجة الكاذبة تكون ولا بد عن كذب فى القياس إما من قبل صورته ، وإما من قبل مادته : وفرق كبير بين سهولة تبين الكذب فى مقدمات القياس فى وقت السؤال بها وبين تبينه فى النتيجة : وذلك أن تبينه فى النتيجة سهل : لأنه ليس هنالك سؤال يضطرنا إلى الجواب على البداهة ؛ وتبين الشيء مع الفكرة أسهل من تبينه على البداهة .<sup>(١)</sup>

٦ - الكذب : الكاذب ل .

ἔπει δ' ἐστὶν ἡ μὲν ὁρθὴ λύσις :: Α' 177-79 β' 177, 181, ارسطو (1)  
 ἐμφάνει ψευδοῦς συλλογισμοῦ, παρ' ὅποιαν ἐρωτήσῃ συμβαίνει τὸ  
 ψευδὸς, ὃ δὲ ψευδοῦς συλλογισμὸς λέγεται διχῶς (ἢ γὰρ εἰ συλλελογίσταί  
 ψευδὸς, ἢ εἰ μὴ ὧν συλλογισμὸς δοκεῖ εἶναι συλλογισμὸς), εἴη ἂν ἡ τε  
 εἰρημένη νῦν λύσις καὶ ἡ τοῦ φαινομένου συλλογισμοῦ παρ' ὃ τι  
 φαίνεται τῶν ἐρωτημάτων διόρθωσις. ὥστε συμβαίνει τῶν λόγων τοὺς  
 μὲν συλλελογισμένους ἀνελόντα, τοὺς δὲ φαινομένους διελόντα λύειν...

ث. ع. نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٨ - ٩١٩ ، ٩٢٢ : « ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس وعلى الكذب ونحو أى سؤال يعرض ، وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس ، فيكون الحل المذكور الآن وتهذيب القياس الذى يظن موجوداً إنما يكون فى بعض المسائل . فيعرض إذن فى مقدمات القياس إن كان فيها شيء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقسم . وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة ، وبعضها يلزمها الكذب ، والى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تحمل على جهتين : إما رفعت عن مسائل عنه ، وإما يبين أن النتيجة ليست كذلك » .

ابن سينا، السبعة ، ص ٨٢ : « والتقياس قد يكون مغالطياً إما لمادته فقط - إذا كانت صورته قياسية - فهذا ينقص من جهة مقدماته ، وقد يكون مغالطياً لأنه يشبه في صورته التقياس ، وليس بقياس ، علي ما علمت ، وهذا فإن الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعا ، إذا كانت المقدمات أيضاً »

قال :

وأما التبكيكات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم ومن قبل /  
 المشاغبة اللفظية ، فإن منها ما يعرض الغلط فيه : أو المغالطة بـ من قبل الاسم  
 المشترك المأخوذ في المتدمات ، ومنها ما يعرض من قبل الاسم المشترك المأخوذ  
 في النتيجة ، أعني إذا لم يفهم أنه يدل على كثير . مثال ذلك أن من سلم أن  
 الساكت يتكلم ، والمتكلم غير ساكت ، وظن أنه قد لزمه التبكيك ، وهو أن  
 أن الساكت غير ساكت ، فليس سبب تبكيته في هذا هو جهله بالاشتراك  
 الذي في المقدمة الثالثة إن الساكت يتكلم ، وذلك أنه إنما فهم منها المعنى  
 الصادق فلسمه ، وهو أن الساكت له قدرة على الكلام ؛ ولا أيضاً سبب  
 تبكيته جهله بالاشتراك الذي في المقدمة الثانية وهو أن المتكلم غير ساكت :  
 فإنه إنما فهم منها المعنى الصادق فلسمه . ولكن سبب تبكيته هو جهله بالاشتراك  
 الذي في النتيجة وهو أن الساكت غير ساكت . فإنه لو شعر بالاشتراك الذي  
 في هذه النتيجة ، انقسم ، فقال : الساكت قد يصدق عليه أنه غير ساكت من  
 جهة أن له قدرة على أن لا يسكت وأن يتكلم فيما بعد .

وأما من سأل فقال : أليس ما يعلم الإنسان ليس يعلم ، وما ليس يعلم  
 فليس له علم بشيء ، فالإنسان إذن ليس له علم بما يعلم ، فم على الحبيب هذا  
 التبكيك بأن سلم له هذه المقدمات . فلنما عرض له التبكيك من قبل الاشتراك

٨ - إنما : إذا ل . II منها : سقطت من ف .

١٠ - بالاشتراك : بالاسم ف . ١٢ - شعر : جاء ل .

كاذبة ؛ فل الحال أن ينظر في ذلك في صورته أيضاً ، ويحل الشبهة منها ؛ وينظر أيضاً في النتيجة -  
 فإن النتيجة إذا كانت كاذبة نجت على القياس وما فيه من الغلط - ويشرح سوء فهم إن كان  
 قد وقع ، فإنه كما ليس الفكر كالبديهة ، كذلك ليس التنبيه للسؤال - وهو بدسؤال كالتنبيه  
 له إذا أتبع .



الذى فى تأليف المقدمة القائلة : إن ما يعلم الإنسان ليس يعلم : وذلك أن هذه المقدمة إنما يسلمها من لم يشعر بأن المضمهر الذى فى « يعلم » مرة يعود على المعلوم ، ومرة على العالم . فإذا ن سبب التبكيث ها هنا إنما هو الاشتراك الذى فى المقدمة ، لا الاشتراك الذى فى النتيجة ، بخلاف الموضع الأول<sup>(١)</sup> :

قال :

وهذه المسائل التى يكون التبكيث فيها من قبل الكثرة التى يدل عليها الاسم المشترك أو اللفظ المشاغبي إنما يتعقد التبكيث فيه متى كان القول نفسه يلزم عنه تقيضه :

٧- إنما : وإنما ل .

٦- التى : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧-١٥ : τῶν μὲν οὖν παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν καὶ τὴν ἀμφιβολίαν ἔλεγχον οἱ μὲν ἔχουσι τῶν ἐρωτημάτων τι πλεῶν σημαῖνον, οἱ δὲ τὸ συμπέρασμα πολλαχῶς λεγόμενον· οἷον ἐν μὲν τῷ σιγῶντα λέγειν τὸ συμπέρασμα διττόν, ἐν δὲ τῷ μὴ συνεπίστασθαι τὸν ἐπιστάμενον ἐν τῶν ἐρωτημάτων ἀμφιβολον. καὶ τὸ διττόν διτὸ μὲν ἔστιν ὅτι δ' οὐκ ἔστιν, ἀλλὰ σημαίνει τὸ διττόν τὸ μὲν εἶναι τὸ δ' οὐκ εἶναι.

ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ : « فأما التبكيثات لما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهى شئ من السؤالات التى تدل على أشياء كثيرة ، وهى التى نتائجها يقال على جهات كثيرة . ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة : إن الساكت يتكلم ، فتكون على نحوين ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤاليين يكون مرانياً ، وأما الثانى فهكون أحياناً موجوداً وأحياناً غير موجود ، لكنه يدل بهجتين : أما أحدهما فقل أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود . »

ابن سينا ، السفطة ، ص ٨٣ : « إن المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه : فإما إما أن تكون لأن السؤال يكون كثيراً ، وإما أن تكون لكثرة فى النتيجة أيضاً . وتلك الكثرة يكون الحق فى بعضها موجوداً وفى بعضها ليس بموجود ، كما إذا سئل : هل الساكت يتكلم ؟ ، أو قيل : هل الذى يريد يتعلم ليس يعلم ؟ ، فإن الأول يغلط فى النتيجة ، فينتج بنتيجتين ، ولا يشعر باشتراكه ، وهو مقدم بعد . أما الثانى فإنه - وهو مقدم بعد - لا يفهم إلا بتفصيل اشتراكه ، فن غداً عداً وهو غير مفهوم ، إذ لا بد له فى أن يفهم من أن « يعلم » راجع إلى الشئ المعلوم أو العالم ، حتى يمكن أن يجيب عنه . »

وليس يعرض هذا في قياس الخلف في كل المسائل . وذلك أن قياس الخلف منه ما يكون الكاذب اللازم عنه نقيض ما وضع فيه ، مثل أن يلزم من وضعنا أن الأعمى يبصر أن يسكون الأعمى ليس بأعمى . ومنه ما يسكون الكاذب فيه نقيضاً لمقدمة معلومة ، إلا أنها لم توضع جزء قياس ، مثل أن يلزم عن قولنا : إن الأعمى يتخيل أنه يتخيل الألوان . وذلك كذب . إلا أنه لم يرفع منه الذي وضعنا<sup>(١)</sup> .

قال :

والنقض لهذه المباحثات التي تكون من قبل اشتراك الاسم إما في المقدمات كما قلنا ، وإما في النتيجة ، فيكون بأن يتقدم المحيَّب عند السؤال فيقسم الاسم المشترك إلى أمثائه ، ويعرف الصادق منها من غير العصادق بأن يسمى ذلك ، فليرد الشرط الذي به تكون المقدمة صادقة على جهة الاستثناء ، مثل أن سأل سائل : أليس للساكت أن يتكلم ، فقال : نعم ، له أن يتكلم ، فإنه يجب عليه أن يدارك ذلك . فيقول : اكن لا في حين سكوتك . وكذلك إن أجاب بأنه ليس يتكلم ، تدارك ذلك . فقال : لكن يتكلم في المستقبل . وكذلك إذا سئل :

٦ - منه : فيه ل .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ ، ١٦١ - ١٨ :  $\delta\sigma\iota\varsigma \mu\acute{\epsilon}\nu \omicron\upsilon\tau\acute{\iota}\nu \epsilon\upsilon\tau\acute{\iota}\mu\epsilon\tau\epsilon \tau\acute{o} \pi\omicron\lambda\lambda\alpha\omega\varsigma \epsilon\iota\upsilon \mu\eta \pi\alpha\sigma\sigma\alpha\lambda\beta\eta \tau\eta\eta\alpha\iota \alpha\upsilon\tau\acute{o}\nu \tau\eta\eta \epsilon\lambda\epsilon\gamma\chi\omicron\varsigma \omicron\iota\omicron\upsilon\alpha\iota \epsilon\iota\upsilon \tau\acute{o}\nu \tau\omicron\upsilon\phi\lambda\omicron\upsilon\alpha\iota \delta\omicron\upsilon\alpha\iota\alpha\iota \alpha\upsilon\tau\acute{o}\nu \gamma\alpha\rho \alpha\upsilon\tau\iota\omega\alpha\iota\sigma\epsilon\iota\varsigma \omicron\iota\upsilon\alpha\iota \tau\eta\eta \epsilon\lambda\epsilon\gamma\chi\omicron\varsigma$ .

ت . ح . نقل عيسى بن زرقعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ : « فأما في المسائل التي تدل على كذب فإن لم يفسد إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيث : والمثال في ذلك القول بأن الأعمى يبصر » ، وذلك أنه ليس يكون تبكيث بغير تناقض .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٣ - ٨٤ : « والثاني خلف استعانة تبين من جهة التناقض . كن ينتج أن المثلث ليس بمثلث ، أو أن الإهمل ليس بأهمل . »

- أليس كل من علم شيئاً فليس يجمله . فقال : نعم . فإنه يجب عليه أن يزيد ، فيقول : من الجهة التي علمه . فإذا فعل ذلك ، لم تم عليه المغالطة المشهورة التي كان القدماء يستعملونها . فإنهم كانوا يستلون ، فيقولون : أليس من علم شيئاً من الأشياء فهو لا يجمله أصلاً ؟ وأنت تعلم أن كل اثنين عدد زوج وكنت لا تعلم هذين الاثنين اللذين خبأت لك ، قبل أن أظهرها لك . فأنت إذن تعلم الشيء وتجهله معاً . وإنما قلنا إنه إذا اشترط من جهة ما علمه أنه ليس تترمه هذه المغالطة ، لأنه يقول : علمتها بالعلم الكلي ، ولم أعلمها بالعلم الجزئي .
- فإذن الذي علمت ليس الذي جهلت<sup>(١)</sup> .

• - هذين : هـ . ث .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ ، ١٨١ وما بعد : οὐκ ἔστιν ἀνάγκη προαποφῆσαι τὸ διττόν· οὐ γὰρ πρὸς τοῦτο ἀλλὰ διὰ τοῦτο ὁ λόγος. ἐν αὐτῇ μὲν οὖν πρὸς τὸ διπλοῦν καὶ ὄνομα καὶ λόγον οὕτως ἀποκριτέον, ὅτι ἔστιν ὥς, ἔστι δ' ὥς οὐ, ὡςπερ τὸ σιγῶντα λέγειν, ὅτι ἔστιν ὥς, ἔστι δ' ὥς οὐ, καὶ τὰ δέοντα πρακτέον ἔστιν α, ἔστι δ' α οὐ· τὰ γὰρ δέοντα λέγεται πολλαχῶς. ἐὰν δὲ λάθῃ, ἐπὶ τέλει προστιθέντα τῇ ἐρωτῇ διορθωτέον· 'αὐτὸς' ἔστι σιγῶντα λέγειν'; 'οὐ, ἀλλὰ τόνδε σιγῶντα'....

• ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ - ٩٢٤ ، ٩٢٨ : « وليس في جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نهيين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . فاما في أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، يستلزم القبول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجوداً بجهة وغير موجود بجهة . فاما الأشياء التي يجب أن يفهمها فهي هذه بجهة ، وبجهة ليست هذه . والأمور الواجبة تقال على أنحاء كثيرة ، فإن خلفه غلط ، فإنه يتلاقى غلطه في آخر الأمر بزيادة في السؤال : « أرى يكون الساكت أن يتكلم ؟ » . فيقال : لا ، بل لهذا الساكت ..... »

ابن سينا ، المسئلة ، ص ٨٤ : « فيجب إذن علينا إن شمرنا بديا باشتراك الاسم أن نكون تسلسلا محدوداً مفصلاً ، بأن نقول السائل : إن عنيت كذا فجوابه كذا ، وإن عنيت معنى آخر ، فليس جوابه كذا ، وأن تعرض بالمنع لما هو غار ومبدأ المسئلة : وإن لم نشمر بدياً ، »

قال :

ومن يعرف أن التخليط قد يعرض من المشاغبة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، فقد يعرف أيضاً كيف النقض لهذه المغالطة ، بأن يقول : إنه إذا قسمت ، دلت على كذا ؛ وإذا ركبت ، دلت على كذا ؛ وإن الدلائلين مختلفتان . وليس يلزم إذا قسمت وركبت أن تدل على شيء واحد . وقد لا يمتنع أن يجتمع في اللفظ المشاغبة والمراء / من قبل الانتقال من القسمة إلى التركيب ، ومن قبل ما يعرض في التركيب نفسه من الاشتراك ، مثل قول القائل : أليس تعلم أن هذا يضرب ؟ فإذا قال : نعم ، قال : وبهذا كان يضرب ؟ قال : نعم ، قال فإذا أنت تعلم أن هذا كان يضرب ، وبهذا كان يضرب ، فإذا ما تعلم أن به يضرب فبذاك يضرب ، والذي تعلم أن به يضرب هو علمك ، فإذا بعلمك كان يضرب :

٨ - قال (وهذا) : سقطت من ف ١١ وبهذا : أو هذا ل .

٩ - قال فإذا : سقطت من ف .

= تداركنا بعد ذلك فقلنا : وليس الساكت يتكلم ، بل هذا الذي هو ساكت الآن أن يتكلم وقتاً آخر . فإنه ليس يلزمنا أن نجيب عن المهملة وهي مهملة ، وعن المبهمة وهي مبهمة . وإن قلنا فلنأخذ نشير إلى ما معنا ، وكذلك إذا قال : « أليس يعلم الذي يعلم » ، فنقول : أعلم ما أعلم ، وليس أعلم جزئيات الذي أعلم ، أو ليس يلزم أن أعلم أسوال الذي أعلمه .

قارن : أرسطو ، التحليلات الأولى ، المقالة الثانية ، ١ ، ٦٧ ، ١٥١ وما بعده = ت ح . طيبة بدوى ، ص ٢٨٩ . التحليلات الثانية ، المقالة الأولى ١٧١ وما بعده = ت ح . طيبة بدوى ، ص ٣١٠ .

ابن سينا ، البرهان ، طبعة حقيق ، ص ٧٣ - ٧٤ : « ثم إن لسائل أن يسأل أحداً فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه : إني أعلم ذلك ، فيعود ويقول : هل الذي في يدي هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بأننا لانعلم ذلك عاد فقال : فلم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا وقد قيل في التسليم الأول : « إن قوماً أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم ، فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج ، وهذا الجواب فاسد ، فإننا نعرف أن كل اثنين موجود عرف أول يعرف ، فهو زوج ... » .

فإن هذا القول قد دخلته المغالطة من وجهين :

أحدهما : أنه ما كان صادقاً فيه مفرداً لم يصدق مركباً . وذلك أن علمه بأن هذا يضرب كان صادقاً . وكونه أيضاً يضرب بهذا كان صادقاً ، ولم يكن صادقاً أن يعلم أنه يضرب بهذا للذي كان يضرب . وأيضاً فإن قوله : « وتعلم أن بهذا كان يضرب » قد يحتدل أن تكون الإشارة فيه إلى الآلة وإلى العلم .

قال :

والمغالطة التي تكون التغيير من من الأفراد إلى التركيب ، أو بالعكس ، ليس هو من نوع التي تكون من قبل اشتراك الاسم ، على ما زعم بعض الناس من أن كل

٣ - ٤٢٥ - ولم يكن صادقاً ... وأيضاً : سقطت من ل . ٧ - هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ ، ٣٣١ ، ١٧٧ ب ٩ : φανερόν δὲ καὶ τοὺς παρὰ τὴν διαίρεσιν καὶ σύνθεσιν πῶς λυτέον· ὅτι γὰρ διαιροῦμενος καὶ συντιθέμενος ὁ λόγος ἕτερον σημαίνει· συμπερασινομένου τοῦναντίον λυτέον· εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦτοι λόγοι παρὰ τὴν σύνθεσιν ἢ διαίρεσιν· ὅτι ὅτι εἶδες σὺ τοῦτον τυπτούμενον, τούτῳ ἐτύπτετο οὗτος; καὶ ὅτι ἐτύπτετο, τούτῳ σὺ εἶδες;

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٨ : « وهو بين كيف يكون نقضاً للسائل التي في القسمة والتركيب . وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذي يقال عند الجميع هو الضد . وجميع أمثال هذه الأقاويل هي إما من التركيب أو من القسمة : « أرى بالذي علمت ، أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال : « كان يضرب » ، وبالذي كان يضرب علمت » .

ابن سينا ، المسقط ، ص ٨٤ - ٨٥ : « والمغالطات التي من التركيب والتقسيم فلنا أن نحفظ الحكم في التركيب ، ونمنعه في التقسيم . وبالعكس لنا أن نمنع الحكم في التركيب ونحفظه في التقسيم ، إذ المركب ليس هو المقسم . فيرجع الغلط في هذا الباب - إلى ما يقال - على تحوير من المراتبات بوجه ما ، مثل المغالطة التي يكون المركب فيها مثل أن : « نعلم أن يضرب زيد فيه يضرب » ، فيضرب إذن فيه بفعلك أو علمك . وهذا فيه أيضاً تقليل من جهة الرأي . أما من جهة التركيب ، فلأنه يسأل مثلاً : « أليس تعلم بما يضرب يوزيد ؟ فيقول : بل . ثم يقول : أليس بذلك يضرب ؟ فيقول : بل . فيركب ويقول : فإذا تعلم أن زيداً يضرب ، به يضرب . وأما من جهة المراء فلأن « به » تنصرف إلى موضعين : أحدهما آلة العلم ، والثاني آلة الضرب » .

مغالطة لفظية فهي من قبل اشتراك الاسم. وذلك أن اختلاف المفهوم في اشتراك الاسم يعرض والاسم واحد بعينه : وأما ها هنا فإنما يتغير المفهوم بأخذ الاسم مرة مفرداً ، ومرة مركباً ، كما يختلف المفهوم من اللفظ الواحد بعينه عندما تقرر به علامة الرفع ، أو علامة الخفض أو النصب : ويختلف الاسم الواحد المكتوب من حروف واحدة بعينها عند اختلاف النقط عليه :

قال :

وقد تبين أنه ليس كل ما ينقضى من المغالطات اللفظية هو من قبل اشتراك الاسم من الأمثلة التي استعمالها بعض الناس المغالطة ، وأتى في ذلك بأقوال مشهورة لأهل زمانه هي من باب المراء الذي من اشتراك التركيب ، والذي من باب الجمع والإفراد : مثال ذلك قول القائل : أنا أرى بالعين الذي ترى . فإن مفهوم هذا اللفظ يختلف إذا جعلنا الضمير الذي في « ترى » مرة راجعاً إلى العين ، ومرة راجعاً إلى المخاطب : وهو بين أنه ليس ها هنا اختلاف مفهوم من قبل اشتراك الاسم :

وكذلك قول القائل : ألس تعلم السفن صميلة الآن أفضليتها ثلاثة سكانات ؟ فإن « الآن » مرة تعود إلى السفن ، ومرة إلى العلم :

ومثل ذلك : أليس سقراط حكيماً فاضلاً وإسكافاً رديئاً ؟ فهو إذن فاضل رديئ ، وهذه مغالطة من باب إجراء المركب مجرى المفرد في الدلالة :

٩ - المراء : المراءى ف . ١١ - في : به ف .

١٤ - ثلاثة : ثلاث ل . ١٦ - أليس : ليس ف .

١١ حكيماً فاضلاً : حكيم فاضل ف . || إسكافاً رديئاً : إسكاف رديئ ف .

ومن هذا أيضاً قول القائل : أليس للعلم الفاضل تعليم جيد ، وهو جيد في نفسه ، وللعلم الرديء تعليم جيد ، فالعلم الرديء جيد . وهذه المغالطة من إجراء المركب مجرى المفرد . وذلك أن المركب في هذا المثال هو الصادق ، والمفرد هو الكاذب .<sup>(١)</sup>

- ١ - العلم : للعلم ل .  
٢ - العلم : للعلم ل .  
|| فالعلم : فالعلم ل .  
|| فالعلم الرديء جيد : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ ب ١٠ - ٢٠ : « διαιετέον οὖν τῷ ἀποκρινόμενῳ »  
οὐ γὰρ ταῦτ' ἰδεῖν ' τοῖς ὀφθαλμοῖς τυπτόμενον ' καὶ τὸ φάναι ' ἰδεῖν  
τοῖς ὀφθαλμοῖς ' τυπτόμενον . καὶ ὁ Εὐθυδήμου δὲ λόγος ' ἄρ' οἷδας σὺ  
νὺν οὐσας ἐν Πειραιεῖ τριῆρεις ἐν Σικελίᾳ ὦν ; ' καὶ πάλιν ' ἄρ' ἔστιν  
ἀγαθὸν ὄντα σκυτεὰ μοχθηρὸς εἶναι ; εἴη δ' ἂν τις ἀγαθὸς ὦν σκυτεὸς  
μοχθηρὸς ' ὥστ' ἔσται ἀγαθὸς σκυτεὺς μοχθηρὸς ' . ' ἄρ' ὦν αἱ ἐπιστῆμαι  
σπουδαῖαι , σπουδαῖα τὰ μαθήματα ; τοῦ δὲ κακοῦ σπουδαῖον τὸ μάθημα ' .  
σπουδαῖον ἄρα μάθημα τὸ κακόν . ἀλλὰ μὴν καὶ κακὸν καὶ μάθημα τὸ  
κακόν , ὥστε κακὸν μάθημα τὸ κακόν . ἀλλ' ἔστι κακῶν σπουδαῖα ἣ  
ἐπιστήμη ' .

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعه يدوى ، ص ٩٢٩ : « فليكن المهيب هو الذي  
يقسمها ، وذلك أن ليس « شاهد المضروب بأبصارنا » وأن نقول : « إنا نشاهد المضروب  
بأبصارنا » - شيئاً واحداً بعينه . وقول أوتادرموس : « أزال تعلم الآن أن السفن التي لها ثلاثة  
سكنات موجودة في صقلية ؟ وأترأه يكون جيداً وهو مع ذلك يرعى رديئاً ؟ فيكون الإنسان مع  
أنه جيد يرعى رديئاً ؟ فيكون إذن سقراط جيداً ورديئاً . وأترأه المعلومات الفاضلة العلم بها  
فاضل ، والشئ فالعلم به فاضل ، فالعلم الرديء إذن فاضل ؟ إلا أن الشئ في العلم به شر ، فالشئ  
إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذي ليس رديئاً هو فاضل » .

ابن سينا ، السقطة ، ص ٨٥ - ٨٦ : « والذي ظن أن كل مغالطة فهي لفظية ، وأن كل  
مغالطة لفظية فهي للاشتراك في الاسم ، فلا يتأخر بيان خطئه إذا ما تأملنا هذه الأمثلة التي من باب  
المراء ، ومن باب التركيب والتفصيل . مثل قولهم بالظرف الذي يضرب ؛ على أن موضع الذي  
يضرب في لغة العرب النصب ، لأنه مفعول به ، وعلى أنه الجرح لأنه بعد الظرف . وهذا من باب المراء .  
وكذلك : نعلم أن السفن التي لها ثلاث سكانات التي تكون بأسقلية الآن ، فإن « الآن » تتصل تارة  
بالعلم ، وتارة بالسفن . وأما من جهة التركيب فنقل أن تقول : « ليس فلان غيراً » ، وليس فلان  
إسكاناً رديئاً ، فلان غيراً رديئاً . وكذلك : « ليس العلوم الجيدة تعليمات جيدة » ، ولرديء أيضاً  
تعليم جيد ، فن الجيد أيضاً أن تعلم رديئاً ؛ لكن كل شيء رديء من يعلمه فيعلم رديئاً ، فإذن كل تعليم  
الرديء رديء ، والجيد غير رديء ؛ هذا خلف . وههنا تضليل من جهة التركيب ، وتضليل من  
جهة اللفظ أيضاً في قوله : « يعلم رديئاً » .

ومن المثل المشهورة في هذا الباب عند القدماء قول القائل: أُلست تعلم أن كل ما هو ممكن لي أن أفعله فأنا أفعله، ويمكن لي إذا لم أضرب بالعود أن أضرب به، فإذا أنا لم أضرب بالعود، فأنا أضرب بالعود.

قال :

وهذا التخليط هو من باب إجراء المفرد مجري المركب. وذلك أنه يصدق على في الوقت الذي لا أضرب بالعود أنه يمكنني أن أضرب بالعود. ولا يصدق على مفرداً أنني أضرب بالعود، دون أن يقرن بأضرب لفظة «ممكن». فإذاً سبب هذا التخليط هو ألا يشعر باختلاف مفهوم لفظة «يضرب» إذا قرنت بالممكن، أو أطلقت إطلاقاً<sup>(١)</sup>.

قال :

وليس نقض هذا، كما ظن بعض الناس — أحسبه يشير به إلى أفلاطون — من أنه ليس كل ما يمكن لي فعله يكون وقت الإمكان فيه هو وقت الفعل، لأنه لو كان ذلك. لكان ممكناً أن أضرب إذا ضربت. فإن هذا النقض هو

٩ - لا : سقطت من ل . ٧ - بأضرب : يضرب ف . ١٢ - هو : وهو ف .

(١) أرسطو، ٢٠، ١٧٧ ب ٢٢ - ٢٦ : ὡς δύναισαι καὶ ἃ δύναισαι, οὕτως καὶ ταῦτα ποιήσεις ἄν ; οὐ καθαρίζων δ' ἔχεις δύναμιν τοῦ καθαρίζειν· καθαρίσας ἂν ἄρα οὐ καθαρίζων. ἢ οὐ τούτου ἔχει τὴν δύναμιν, τοῦ οὐ καθαρίζων καθαρίζειν, ἀλλ', ὅτε οὐ ποιεῖ τοῦ ποιεῖν. = ث. ع. نقل عيسى بن زردة، طبعة يدوي، ص ٩٣٣ : « وأرى بحسب إمكان ما هو ممكن بالإمكان، وكذلك تكون أفعالك. وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟ فأنت إذن ضارب عندما لست ضارباً. وإما أن تكون القوة التي على هذا ليس هي على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل ».

ابن سينا، السفسطة، ص ٨٦ : « وكذلك : « أليس كما يكون لك شيء، يمكننا، كذلك يمكنك أن تفعل، ويمكنك عندما تضرب بالعود أن لا تضرب به، فإذاً يمكنك أن تكون ضارباً بالعود غير ضارب ». وهذا كله يرجع إلى ما قلنا : إنه الشيء يفهم بوجهين ».



خاص بهذا الموضع من جهة مادته ، أعنى من جهة لفظ الممكن المستعمل فيه :  
والنقص الذاتى للأشياء التى هى نوع واحد هو نوع واحد . وذلك إنما هو  
نقص عند تلك المسئلة بعينها ، لا تنقص لذلك النوع من المغالطة .<sup>(١)</sup>

قال :

وأما الغلط العارض من الإعجاز ، فالتبكيك لا يكون منه إلا أقل ذلك ،  
كان ذلك فى المكسوب ، أو فى اللفظ .

١ - لفظ : لفظة ف .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ ب ٢٧ - ٣٤ : Λύουσι δέ τινες τοῦτον καὶ ἄλλως : εἰ γὰρ ἔδωκεν ὥς δύναται ποιεῖν , οὐ φασι συμβαίνειν μὴ καθαρίζοντα καθαρίζειν ὁ γὰρ πάντως , ὥς δύναται ποιεῖν , δεδóσθαι ποιήσεων ὁ ταῦτο δ' εἶναι ὥς δύναται καὶ πάντως ὥς δύναται ποιεῖν . ἀλλὰ φανερόν ὅτι οὐ καλῶς λύουσιν ὅτι τῶν γὰρ παρὰ ταῦτόν λόγων ἡ αὐτὴ λύσις αὕτη δ' οὐχ ἀρμόσει ἐπὶ πάντας οὐδὲ πάντως ἐρωτωμένους , ἀλλ' ἔστι πρὸς τὸν ἐρωτῶντα , οὐ πρὸς τὸν λόγον .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة يدوى ، ص ٩٣٣ - ٩٣٤ : « وقد حل ذلك قوم  
حل جهة أخرى ، وهى أنه إذا سلم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يمرض إذن من ذلك أن يكون ،  
وهو غير ضارب ، ضارباً ، وذلك أنه لم يسلم أنه يفعل كل ما يمكنه فعله لامحالة لأنه ليس يفعل  
بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لامحالة شيئاً واحداً بعينه . إلا أنه بين أنهم لم يحلوا حلاً  
جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه حلها واحد بعينه ، وهذا فليس بموافق  
فى جميع الأمور ، ولا هو موجود لامحالة فى الذى يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة . »

ابن سينا ، السلسلة ، ص ٨٧ : « وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس - وأظنهم يعنى  
بذلك المدعى له أنه معلمه - حل ذلك بأن قال : فرق بين قولنا : « يفعل بحسب ما يمكنه » ، وقولنا :  
« إنه يفعل لامحالة بحسب ما يمكنه شيئاً » ، فلو كان يفعل الممكن لامحالة ، فلهو وجب أن يضرب  
فى حال ما يمكن هو حين لا يضرب . وأما إذا لم يكن كذلك - بل ليس يجب وقوعه - لم يجب إمكانه ،  
فيجوز أن يقسم واقعاً بحال عدم الضرب ، فيكون حينئذ لا يضرب ، فإن معناه أنه كان غير  
ممتنع فى ذلك الزمان أن يقع الضرب بدل عدم الضرب ، ليس أنه يجب . وهذا الحل - وإن كان  
من وجهه حلاً - فإنه ليس حلاً بحسب أن المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة . فإن الحل يجب أن  
يكون مستمراً فى جميع الجزئيات ، وهذا الحل خاص بهذه المسألة ، وإن استمر فليس فيه تعرض  
لما أورد من المقدمات ، ومن السبب المتصل . »

مثال ذلك في اللفظ قول القائل : أليس البيت هو أين تحمل ، وأن ليس تحمل سالبة أن تحمل ، فالبيت إذن سالبة<sup>(١)</sup> .

أما ما كان يعرض منها / من قبل تفخيم الصوت وترقيقه فنقصه سهل : وذلك بأن يعرف بأنه ليس دلالة ذلك اللفظ ، إذا فخم ، هو دلالة ، إذا رقق .

٩ - أين : لا ل ، ف . ولكن هذه الكلمة يقابلها في الأصل اليوناني οὐ ، وهي تحمل نبرة هائية ، فإذا خففت ووضع عليها نبرة غير هائية أصبحت οὐ وهي تعني لا .

(١) أرسطو، ٢١، ١٧٧ ب ٣٥ - ٣١ ١٧٨ : παρα δὲ τὴν προσωδίαν λόγοι : μέν οὐκ εἰσιν. οὔτε τῶν γεγραμμένων οὔτε τῶν λεγομένων, πλὴν εἴ τινας, ὀλίγοι γίνονται ἄν, οἷον οὔτον δ λόγος· 'ἀρά γ' ἐστὶ τὸ οὐ καταλύεις οἰκίαν; ναί. 'οὐκοῦν τὸ οὐ καταλύεις τοῦ καταλύεις ἀπόφασις; ναί. ἔφησας δ' εἶναι τὸ οὐ καταλύεις οἰκίαν' ἡ οἰκία ἄρα ἀπόφασις.' ὥς δὴ λυτέον, δῆλον. οὐ γὰρ τὸ αὐτὸ σημαίνει δξύτερον τὸ δὲ βαρύτερον ἡθέν.

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٤ : « والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظاً ، ولا مما يكتب ، ولا من التي يتكلم بها ، بل إن كان ذلك في شيء منها فهو في اليسير . ومثال ذلك هذا القول : أترى في الحقيقة لاتنقض البيت ؟ فيقال : نعم . » « فإن لاتنقض بيت » إذا هي سالبة « أن ينقضه » . فإذا كان الحق هو أنك لاتنقض البيت ، فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضاً فهو معلوم . وذلك أن القول ليس يدل إذا قيل بحده وضجير شديد ، وإذا قيل يتمهل تام بدلالة واحدة بعينها .

أخطأ المترجمون الثلاثة في نقل كلمة καταλύεις فترجمها ابن زرعة ويحيى ابن عدي بكلمة ينقض ، وعربها الناقل القديم بكلمة يحسب . وبدير بالذكر أن بيكارود - كبر دج استخدم الكلمة اليونانية ذاتها عند ترجمته لهذا الموضع . ومعنى الكلمة هنا : يقطع أو يسكن .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٧ - ٨٨ : « وأما المغالطة التي تقع من جهة الشكل ، فنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ ، مثل من يقول : « إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه » فينتج أن « هذا البيت ساكنه فيه » .

وأما التي شكل ألفاظها واحد ، وهي في مقولات مختلفة ، فنقض التبيكيات الواقعة فيها يكون بأن يعرف من أي مقولة هو كل واحد منها ، إذا كان عندنا معلوماً أجناس المقولات : والتبيكيت يعرض فيها مثل قول القائل : يا هذا ، أرايت هل يمكن الشيء الواحد بعينه أن يكون يفعل وينفعل معاً ؟ فإذا قال : لا . فإن : وقد يمكن أن يبصر ويبصر إذا رأى نفسه . وأن يبصر هو مثل أن يضرب وأن يخرج ، وبالجملة : ينفعل ؛ وأن يبصر هو : نزلة أن يضرب ، وأن يخرج ، وبالجملة يفعل . فإذا رأى المرء نفسه ، فقد أمكن أن يوجد شيء واحد بعينه يفعل وينفعل معاً . وقد كان ذلك لا يوجد : هذا قبيح مستحيل . ونقض هذا هو قريب من النقض الذي للتبيكيت الذي سببه اشتراك الاسم ، وذلك بأن يعرف أن شكل يبصر ، وإن كان كشكل يضرب ، فهو يدل على الانفعال لا على الفعل . وذلك أنه يشبه المشترك من جهة الاتفاق في صيغة اللفظ ، كما أنه يشبه التغليب الذي يكون من أخذ مستثنين في مسألة واحدة من جهة مخالفة يبصر ليضرب في اللفظ ، أعني في الحروف التي تتركب منها : لكن الذي يسئل عن مسائل كثيرة سؤالا واحداً هو موافق بجهة ما الذي يسئل بالاسم المشترك ، لأن هذا يسئل أيضاً عن مسائل كثيرة سؤالا واحداً . ولما كان هذا الاشتباه الذي بين الأقاويل المغالطة قد يوجد بأنحاء كثيرة من المغالطات اللفظية شبه المغالطات التي تقع من قبل اشتراك الاسم وإست منها ؛ ولذلك ظن من ظن أن كل تغليب فهو من قبل الاسم المشترك .

٨ - أ : وأن يبصر ... يفعل : وأن يبصر ... يفعل ، ... يفعل ف .  
٧ - فإذا : وإذا ل . ١٧ - منها : بها ف . ١٨ - لذلك : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ؛ ٤١ - ١١ : δῆλον δὲ καὶ τοῖς παρὰ τὸ ὡσαύτως λέγεσθαι τὰ μὴ ταυτὰ πῶς ἀπαντητέον , ἐπεὶ περ ἔχομεν τὰ γένη τῶν κατηγοριῶν . ὁ μὲν γὰρ ἔδωκεν ἐρωτηθεὶς μὴ ὑπάρχειν τι τούτων ὅσα τί ἐστι σημαίνει . ὁ δ' ἔδειξεν ὑπάρχον τι τῶν πρὸς τι ἢ ποσῶν , δοκούντων δὲ τί ἐστι σημαίνει διὰ τὴν λέξιν . οἷον ἐν τῷδε τῷ λόγῳ ' ἄρ' ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ ἅμα ποιεῖν τε καὶ πεποιηκέναι ; ' οὐ ' ἀλλὰ μὴν δορᾶν γέ τι ἅμα καὶ ἐωρακέναι τὸ αὐτὸ καὶ κατὰ ταυτὸ ἐνδέχεται ' . =

ومثال ذلك من سأل ، فقال : أليس من كان له شيء وألقاه فليس له .  
فلذا قال له : نعم ، قال : أليس من كان عنده عشرة أكعب ، فألقى كعباً  
منها أنه ليس له كعب ، فإذا قيل : نعم ، قال : أو ليس من له تسعة أكعب  
له أكعب ، فإذا من له أكعب ليس له أكعب :

وهذه المغالطة ليست من قبل اشتراك الاسم : وإنما هي من قبل أنه أخذ  
مطلقاً ما يصدق مقيداً . وذلك أن من ألقى كعباً من عشرة أكعب ، صدق  
عليه أنه ليس له كعب واحد ، لا أن ليس له كعب بإطلاق . ومن له تسعة  
أكعب ، صدق عليه أن له تسعة أكعب ، لا كعب بإطلاق . فإذا سبب  
هذا الغلط أن ما يصدق مع غيره ، ظن أنه صادق إذا أخذ مفرداً فهو من باب  
المباينة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، أو المطلق والمقيد .<sup>(١)</sup>

- ٣ - أوليس : وأليس ف . || أكعب : كعب ف .  
١١ أكعب : كعب ف . ١٠ - أو المطلق والمقيد : سقطت من ف .  
٦ - مقيداً : صحت في هامش : ف مركباً

== ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة يدوي ، ص ٩٣٤ - ٩٣٥ ، ٩٣٨ :  
وقد يعلم من الأقاويل التي يقال على مثال واحد التي ليست واحدة بأعيانها كيف تقسم إن كانت  
عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك فيسلم إذا مثل من جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه  
ليس هو شيئاً منها . وهذا بين مما يوجد شيء على أنه من المضاف أو من الكية ، وقد يظن بهم أنهم  
يدلون على شيء من أجل الصوت . وفي هذا القول مثال لذلك : أتري يمكن في الشيء الواحد بعينه  
أن يفعل وينفعل معاً ؟ فقال : لا ، إلا أنه يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معاً . فقد  
وجد إذن شيء من هذه : يتفعل ويفعل .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٨ : « مثلاً إذا قال قائل : « إن الذي يبصر نفسه يفعل من حيث  
يبصر ، ويتفعل من حيث هو مبصر ، فيكون من جهة واحدة فاعلاً ومتفعلاً » ، فنقول : إن الذي  
يبصر يتفعل في كل حال وليس يفعل . ولا تشتغل بأن تعريف « يبصر » هو تعريف « يضرب »  
« يقطع » لأن المعنى هو غير مطابق لتعريف . وهذا يشبه الاسم المشترك ، ويشبه الذي يسأل  
من مسائل كثيرة . »

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ، ٢٩١ وما بعده : ἅμοιοι δὲ καὶ οὕδε οἱ λόγοι τούτοις ،  
εἰ ὁ τις ἔχων ὑστερον μὴ ἔχει , ἀπέβαλεν ὁ γὰρ ἓνα μόνον ἀποβαλὼν  
ἀστρογάλον οὐκ ἔχει δέκα ἀστρογάλους . ἡ δὲ μὲν μὴ ἔχει πρότερον ἔχων ,  
ἀποβέβληκεν , ὅσα δὲ μὴ ἔχει ἢ ὅσα , οὐκ ἀνάγκη τοσαῦτα ἀποβαλεῖν . . . =

وما يشبه هذا أن يستل سائل . فيقول : أليس ما أعطى المرء فهو ليس له ؟  
فلذا قيل له : نعم ، . أل بسرعة : أليس ما للمرء فهو الذى يعطيه . فلذا أجاب  
الحبيب بنعم ، أنتج عليه : فلذن ما له ليس له .

وهذا التغليف أيضاً من باب الأفراد والقسمة . وذلك أن الشيء قبل أن  
يعطيه فهو له . فلذا أعطاه فليس له . فلذا أخذ « أن له » أو « ليس له » مطلقاً ،  
عرض هذا التبعيت<sup>(١)</sup> .

— ت . ح . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٩ - ٩٤٠ : « وقد تشبه أنشال  
هذه الأمور والاقاويل هذه الأشياء بأن كان الإنسان الذى يوجد له شيء ما لم يلق ما يوجد له  
بأخرة ، فإن الذى ألقى كمباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كماب ، أو الذى ألقى ما لم يكن له أولاً  
فى الوقت الذى وجد له فيه ، فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى - فليس ذلك من الاضطراب .  
ابن سينا ، الفسطة ، ص ٨٨ - ٨٩ : « مثل قولهم : « أليس من يرى شيئاً هو له يصير  
ليس له ، فنرى الكراع الذى عنده فيكون لا كراع له ؛ لكنه إن رى واحداً ، جاز أن ييسق  
عنده تسعة ، فيكون له كراع ليس له كراع » . ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك ، وإنما وقع  
الغلط بسبب أن قوله « لا كراع له » فهم منه « لا كراع له ألبته » ، وأن التسليم وقع لقلة التحرز ،  
لا لاشتراك فى لفظة الكراع » .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ١ وما بعده : οἷον ὅτι οὐ μετὰ ἄλλου , ὥσπερ  
ἔιν εἰ ἦρετο ἀρ' ὃ μὴ τις ἔχει δοίη ἄν , μὴ φάντος δὲ ἔροιτο εἰ δοίη ἄν  
τίς τι ταχέως μὴ ἔχων ταχέως , φήσαντος δὲ συλλογιζοιτο ὅτι δοίη ἄν  
τίς ὃ μὴ ἔχει . καὶ φανερόν ὅτι οὐ συλλελόγισται τὸ γὰρ ταχέως οὐ  
τόδε διδόναι ἀλλ' ὥδε διδόναι ἐστίν .

— ت . ح . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٣ : « أرى الإنسان يعطى ما ليس  
بموجود له ؟ فلذا قال : لا . ماله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عندما يوجد له على جهة  
السرعة ؟ فيقول : نعم . فيؤلف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البين أنه < لم > يأتلف :  
وذلك أن الذى يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له .

ونظير هذا قول من قال : أليس غير ممكن أن يبطلش أحد بغير يد ،  
ويبصر بغير عين ، فإذا قيل : نعم ، قال : والأشل بغير يد وهو يبطلش ،  
والأعور بغير عين وهو يبصر ، فإذا يبصر بغير عين ، وليس يمكن أن يبصر  
بغير عين . وهذا إنما يصدق مقيداً ، لا مطلقاً . وذلك أن الأعور يبصر بغير عين<sup>(١)</sup>  
واحدة ، لا بغير عينين ، وكذلك الأشل يبطلش بيد واحدة ، لا يبدن : .

قال :

ومن الناس من نقض هذه المغالطات بأن ظنها من قبل اشتراك الاسم ،  
فقال في المثال الأول : إن الأعور لا يبصر ، لكن يقال فيه إنه لا يبصر ليس  
مثل ما يقال في الأعمى إنه لا يبصر ، بل بمعنى أقل :

ومنه من قال في المثال الثاني : إن الذي أعطى كان كأنه ليس له ،  
وما أخذ كان كأنه له . فإذا ما ليس له يقال على أوجه كثيرة ، وكذلك ما له :

ومنه من قال في نقض ذلك : إنه قد يعطى المرء ما ليس له ، وذلك أن من  
أعطى خمرًا طيبة ، فعندما أعطاها استحالته خلا فقد أعطى ما ليس له .

٨ - إن - و ل .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٨ - ١٠ : ὅμοιοι δὲ καὶ οἱ τοιοῦδε πάντες : ὁ ὅς ἢ μὴ ἔχει χειρὶ τύπτει ἄν ; ἢ ὃς μὴ ἔχει ὀφθαλμῷ ὄρει ἄν ; οὐ γὰρ ἔχει ἓνα μόνον .

« ت . ع . قتل عيسى بن زرة ، طبعة يدوى ، ص ٩٤٣ - ٩٤٤ : « آراء يضرب  
باليدهي غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس موجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له واحدة  
فقط » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٩ : « وأيضاً : « هل الذي ليس له يد يبطلش باليد ؟ وأيضاً :  
هل الذي ليس له عين يبصر ؟ فإن قالوا : بلى ، يشنع أنه كيف يبصر بلا عين ، ويبطلش بلا يد .  
وإن قالوا : لا ، فلو اليد الواحدة والأعور ذاك يبطلش وهذا يبصر » .

فكانه ذهب إلى أن أمثال هذه المغلطات هي من باب اشتراك الاسم ، وليس الأمر كذلك . لأن هذه وإن ساحتها مناقضة ، فإنما هي مناقضة جزئية بحسب عادة هذا التبيكيت ، لا بحسب الموضع الذي هذا التبيكيت جزء منه . ولذلك من عرف طبيعة هذا الموضع ونقضه / بحسب طبيعته ، لم يمكن أن ينعقد عليه تبكيت .<sup>(١)</sup>

١١٣٧

ومن هذا الجنس من التبيكيت قول القائل : يا هذا ، أرايت هذا المكتوب أليس صادقاً قولك إنه كتبه إنسان ، وقولك إنك لم تكتبه أنت ، وأنت إنسان ، فإذا كتبه إنسان ولم يكتبه إنسان .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ١٠ وما بعده : λύουσι μὲν οὖν τινες λέγοντες ὥς : καὶ ἔχει ἓνα μόνον καὶ ὀφθαλμὸν καὶ ἄλλ' ὅτι οὖν ὁ πλείω ἔχων . οἱ δὲ ὥς καὶ ὁ ἔλαβεν ἔχει ἑδίδου γὰρ μίαν μόνον οὗτος ψῆφον καὶ οὗτός γ' ἔχει φασί , μίαν μόνην παρὰ τούτου ψῆφον . οἱ δ' εὐθύς τὴν ἐρώτησιν ἀναφροῦντες . ὅτι ἐνδέχεται ὁ μὴ ἔλαβεν ἔχειν , οἷον οἶνον λαβόντα ἡδύν , διαφθαρέντος [ ἐν τῇ λήψει ] ἔχειν δξύν . ἀλλ' ὅπερ ἐλέχθη καὶ πρότερον , οὗτοι πάντες οὐ πρὸς τὸν λόγον ἀλλὰ πρὸς τὸν ἀνθρώπον λίσουσιν . . . .

ت . ع . نقل عيسى بن زرقعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٤ - ٩٤٥ : « فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذي توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط ، عينا كان ذلك ، أو شيئا آخر ، أى شيء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة له . وقد يسلم هذا حساباً واحداً فقط ، ويقولون إن هذا حساباً واحداً فقط ، لأنه أخذه من هذا . وقد يرفع هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ . ومثال ذلك : إن كان أخذ شراباً للذئب ، وفي أخذه له صار خلا لساقس . إلا أن يجمع هذه التى قيلت الآن وفيما تقدم ليس إنما هو نحو القول ، لكنها نحو الإنسان . . . . »

ابن سينا ، السقطة ، ص ٨٩ : « وقد ذكر حال هذا خارجين مما يتعرض للمثال ، لا للقانون . وفيها كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل المثال . والحل وما سطر به فيرلاق » .

والنقض في هذا أن يقال : كتبه إنسان هو غيرك ، لا إنسان بإطلاق .<sup>(١)</sup>

ومن هذا الجنس ، أعني الذي من الألفاظ ، قول القائل : أرايت

ما يتعلم الإنسان فهو ما يتعلمه ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فالإنسان ثقيل وخفيف .

• ووجه النقض لهذا أن يقال : إن لفظة « هو » إنما تصدق على العالم ،

لا على الإنسان .<sup>(٢)</sup>

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٢٤ - ٢٨ :  $\epsilon\tau\iota\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \omicron\upsilon\delta'\ \epsilon\iota\sigma\iota\ \tau\omicron\upsilon\tau\omega\nu\ \tau\omega\nu$  :  $\lambda\omicron\gamma\omega\nu\ \delta\epsilon\ \gamma\acute{\epsilon}\gamma\rho\alpha\pi\tau\alpha\iota$  ،  $\epsilon\gamma\gamma\rho\alpha\phi\acute{\epsilon}\ \tau\iota\varsigma$  ;  $\gamma\acute{\epsilon}\gamma\rho\alpha\pi\tau\alpha\iota\ \delta\epsilon\ \nu\acute{\upsilon}\nu$  ،  $\omicron\upsilon\tau\epsilon\ \sigma\upsilon\ \kappa\alpha\theta\eta\sigma\alpha\iota$  ،  $\psi\epsilon\upsilon\delta\eta\varsigma\ \lambda\omicron\gamma\omicron\varsigma$  :  $\eta\nu\ \delta'\ \alpha\lambda\eta\theta\eta\varsigma$  ،  $\delta\iota\tau'\ \epsilon\gamma\gamma\rho\alpha\phi\epsilon\tau\omicron\ \alpha\mu\alpha\ \alpha\gamma\gamma\alpha\ \epsilon\gamma\gamma\rho\alpha\phi\epsilon\tau\omicron\ \psi\epsilon\upsilon\delta\eta\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \alpha\lambda\eta\theta\eta\varsigma$  .  $\tau\omicron\ \gamma\alpha\rho\ \psi\epsilon\upsilon\delta\eta\ \eta\ \alpha\lambda\eta\theta\eta\ \lambda\omicron\gamma\omicron\nu\ \eta\ \delta\omicron\delta\epsilon\iota\kappa\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota\ \omicron\upsilon\ \tau\omicron\delta\epsilon\ \alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omicron\iota\omicron\iota\nu\delta\epsilon\ \sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\epsilon\iota$  .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وقد تكون هذه أيضاً من هذه الألفاظ : أرى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولاً كاذباً ، وقد كان المظنون عندما كتبت صادقاً ، فيكون الذي يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً ، أو يكون رأياً ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا » . ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٩ - ٩٠ : « وأيضاً مثال آخر : « أليس كتبت هذا صادقاً لشيء كتبت ؟ فنقول : بلى . ثم نقول : أليس ما كتبت كاذب ؟ فنقول : بلى ، إذا كان كاذباً . فإذاً هو كاذب وصادق » . والسبب أن هذا الكاذب ليس يناقض ذلك الصادق ، فإن الكاذب المقابل لقول الكاذب هو قول صادق ، والمقد الكاذب عقد صادق . وهنا فقد أخذ الكذب مقروناً بالمدلول عليه ، والصدق مقروناً بالعدل من الكتابة ، ولاختلاف التركيبين وقعت المغالطة » .

(٢) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٢٩ - ٣١ :  $\kappa\alpha\iota\ \delta\epsilon\ \delta'\ \mu\alpha\nu\theta\acute{\alpha}\nu\epsilon\iota\ \delta\ \mu\alpha\nu\theta\acute{\alpha}\nu\omega\nu$  ،  $\tau\alpha\upsilon\tau\epsilon\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu\ \delta\ \mu\alpha\nu\theta\acute{\alpha}\nu\epsilon\iota$  ;  $\mu\alpha\nu\theta\acute{\alpha}\nu\epsilon\iota\ \delta\epsilon\ \tau\iota\varsigma\ \tau\omicron\ \beta\rho\alpha\delta\upsilon\ \tau\alpha\chi\acute{\upsilon}$  .  $\omicron\upsilon\ \tau\omicron\iota\omicron\nu\nu\ \delta\ \mu\alpha\nu\theta\acute{\alpha}\nu\epsilon\iota\ \alpha\lambda\lambda'\ \omicron\varsigma\ \mu\alpha\nu\theta\acute{\alpha}\nu\epsilon\iota\ \epsilon\iota\gamma\eta\kappa\epsilon\nu$  .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وأرى ما يتعلمه المتعلم هو هذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذاً الذي يتعلم ، بل إنما يقال إنه كالشيء الذي يتعلم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٠ : « وأيضاً : أليس ما يتعلمه زيد هو هو ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فهو ثقيل وخفيف . والمغالطة - كما علمت - من قبل رجوع « هو » تارة إلى المتعلم ، وتارة إلى المتعلم . وليس يسلم المحجب أنه « هو » المتعلم ، بل « هو » الشيء الذي يتعلم لا زيد » .



ومن هذا القبيل قول القائل : ما يمشى الإنسان فيه فهو يبطأه ، والإنسان يمشى في النهار ، فهو يبطأ النهار .

ووجه النقض فيه أن يقال : أما المسافة التي يمشى فيها فهو يبطأها ، وأما الزمان الذي يمشى فيه فليس يبطأه . والتقابل هاهنا من قبل اشتراك لفظة « في » ، فإن دلالتها على المكان غير دلالتها على الزمان <sup>(١)</sup> .

ومثال آخر وهو قول القائل : هذا الإنسان هو الإنسان الخاص أو العام . فإن كان الخاص كان هذا الإنسان المشار إليه هو أنت لأن كليهما خاص ، وليس هو أنت . وإن كان عاماً ، كان جنساً ، وليس المشار إليه بجنس : فهو و جنس ليس بجنس :

١٠. ووجه النقض في هذا أن يقال : إن الإنسان المشار إليه هو شيء ثالث غير الإنسان العام والخاص . وإن الإنسان إنما هو عام بالإضافة إلى أشخاص الناس ، وهو خاص بالإضافة إلى إنسان إنسان من المشار إليهم . وأما المشار إليه فهو غير العام والخاص <sup>(٢)</sup> .

١٢ - إنسان : سقطت من ل .

٧ - كليكا : كلا كما ف .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٣١-٣٢ : βαδίζει τις πατεῖς ; βαδίζει :

δὲ τὴν ἡμέραν ὅλην . ἢ οὐχ ὁ βαδίζει ἀλλ' ὅτε βαδίζει εὐρηκεν .

= ت . ح . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وأرى الذي يمشى الإنسان

فيه يتوطأه ، وهو يمشى النهار كله ، أو لا يكون قال الذي يمشى ، بل قال إذا مشى » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٩٠ : « وأيضاً : « أليس هذا الشيء الذي يسير الإنسان يبطأه ،

وهو يسير يوماً كله ، فهو يبطأ اليوم » ، لأنه يبطأ ما يسير فيه من المسافة ، لا الزمان » .

(٢) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٣٦-٣٩ : καὶ ὅτι ἔστι τις τρίτος ἀνθρώπος παρ' :

αὐτὸν καὶ τοὺς καθ' ἑκάστον τὸ γὰρ ἀνθρώπος καὶ ἅπαν τὸ κοινὸν οὐ τόδε τι ἀλλὰ τοιούδε τι ἢ ποσὸν ἢ πρὸς τι ἢ τῶν τοιούτων τι σημαίνει .

قال :

وبالحملة : فينبغي للناقض في هذه المضاللات التي من الألفاظ أن يكون نقضه بالمقابل للموضع الذي ألزم منه السائل التبيكيت. فإن كان التغليب من قبل تقسيم المركب قابله بالتركيب. وإن كان من قبل تركيب المفرد ناقضه بالتقسيم. وإن كان من قبل الاسم المشترك ناقضه بوضع اسم متواطىء. وإن كان من التفخيم ناقضه بالترقيق. <sup>(١)</sup> وإن كان من الترقيق ناقضه بالتفخيم.

= ت. ع. نقل عيسى بن زرعة، طيبة بدوى، ص ٩٤٨ - ٩٤٩ : « وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً ثالثاً إذاً فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين. وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس هو هذا الشيء، بل هو كهذا، أو يكون مضاعفاً، أو ذاك على شيء من أمثال هذه. »  
ابن سينا، السفسطة، ص ٩٠ - ٩١ : « وأيضاً : الإنسان في نفسه شيء ثالث غير العام والخاص، لكن العام والخاص هو لأنه إنسان. وهذا المثال قد يحتمل أن يحمل تعميلاً معنوياً، لكنه مع ذلك لفظي أيضاً، وذلك لأنه غير العام والخاص في نفسه، أي اعتبار نفسه، والخاص والعالم هو لا باعتبار نفسه، ففيه مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الإنسان وتفصيله معه، وهو من حيث نفسه لا يصدق أنه شيء من الاثنين، بل كشيء منهما. »

(١) أرسطو، ٢٣، ١١١، ١٧٩ - ٢٥ : ὁλως δ' ἐν τοῖς παρὰ τὴν λέξιν λόγοις ἀεὶ κατὰ τὸ ἀντικείμενον ἔσται ἡ λύσις ἢ παρ' ὃ ἔστιν ὁ λόγος. οἷον εἰ παρὰ σύνθεσιν ὁ λόγος ἡ λύσις διελόντι، εἰ δὲ παρὰ διαίρεσιν συνθέντι. πάλιν εἰ παρὰ προσηοδιὰν ὀξεῖαν، ἢ βαρεῖα προσηοδιὰ λύσις، εἰ δὲ παρὰ βαρεῖαν، ἢ ὀξεῖα. εἰ δὲ παρ' ὁμωνυμίαν، ἔστι τὸ ἀντικείμενον ὄνομα εἰπόντα λύειν. ....

= ت. ع. نقل عيسى بن زرعة، طيبة بدوى، ص ٩٤٩، ٩٥٣ : « وبالحملة فنقض هذه الكلم التي تكون من الصوت هي دائماً مثل التي تكون من الضد، لا بما عنه كانت الكلمة - مثلاً ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقص بالقسمة، وإذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب ؛ وأيضاً إن كان من الشكلة المسماة الحادة، فالنقص يكون بالشكلة التي تسمى الثقيلة ؛ وإن كان بالثقيلة فيها الحادة. وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقص إنما يكون عندما يأتي باسم مضاد. »  
ابن سينا، السفسطة، ص ٩١ : « ثم بالحملة فجميع ما يقلط عند اللفظ يقابل عنده الجواب بالضد : إن كان اللفظ بالتركيب، فيقلط من تركيب القسمة، وإن كان من القسمة فيحل بالتركيب. وإن كان اللفظ شيئاً مثلاً بشكل مخفف، فليكن الجواب بشكل مثقل، وإن كان باسم مشترك فبأن يأتي باسم يحقق للشيء المفرد، وكان في المراءى التركيب، مثلاً إذا اقال : « ليس من يمشى يتوطأ ما يمشى فيه، وهو يتوطأ الزمان، فيكون تسليمنا أن الذي يمشى يتوطأ ما يمشى فيه من المسافة دون الزمان، وحل هذا القياس في تلك البراق. »

فهذه هي جميع المناقضات التي تنقض بها المغالطات اللفظية .

وأما النقااض للعاني المغلطة ، فإن النقيضة التي لجميع ما بالعرض هي نقيضة واحدة بعينها وهي من نفس ما بالعرض ، أعني أن يعرف أن ذلك ليس فيها دائماً ، ولا كليها . فإن ما بالعرض إنما يوجد لشيء إما في أقل الزمان ، وإما في أقل الموضوع ، وإما في الأقل من كليهما .

فأما النقض الخاص بهذا الموضع فإن يقال : إن هذا أمر عرض وإنه ليس باضطرار . وذلك بين إذا تؤملت التبعكيات التي بالعرض ، مثل قولهم : يا هذا ، أنت تجهل ما أريد أن أسئلك عنه ، وإذا سألتك عنه عرفته ، فأنت إذن تعرفه وتجهله معاً . ومثل قولهم : يا هذا ، أنت تعرف زيداً ، ولا تعرف أنه دخل الدار ، وزيد هو الداخل ، فأنت تعرف الداخل ولا تعرفه . ومثل قولهم : أنت لا تعرف هذا الشيء الذي أخفيه ، وإذا رأيته عرفته : فأنت تعرفه ولا تعرفه . ومثل قولهم : هذا أب ، وهو لك ، فهو إذن أب لك ، لكن ليس لك . ومثال آخر من المشهورات وهو أن كل عدد فهو كثير ، لأن العدد كثرة ما : وكل عدد فهو أقل من غيره ، وما هو أقل من غيره فهو قليل . فكل عدد كثير قليل معاً .

وهذه التبعكيات كلها تنحل بأن يقال : إن هذا أمر عرض وإنه ليس بالضرورة . وذلك أن زيداً هذا عرض له أن سألت عنه فجعلته من حيث سألت عنه ، ولم أجهله من حيث هو زيد . وليس كونه ممثولاً عنه دائماً له ، ولا ضرورياً . وكذلك عرض لزيد أن دخل الدار ، فأنا أعرفه لأنه

هـ - من : في ل : ١٠ - وزيد : وذلك ل : ١١ - أخفيه : أعفيتها ف .

١٤ - وما هو أقل من غيره : سقطت من ل .

زيد وأجهل منه الأمر الذي عرض له وهو دخوله الدار . وكذلك الجواب  
في المحنى الذى أعلمه ولا أعلمه .<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو، ٢٤، ١٧٩-٢٦١، ١٧٩: πρὸς δὲ τοὺς παρὰ τὸ συμβεβηκὸς: μία μὲν ἢ αὐτὴ λύσις πρὸς ἀπαντας. ἐπεὶ γὰρ ἀδιόριστόν ἐστι τὸ πότε λεκτέον ἐπὶ τοῦ πράγματος, ὅταν ἐπὶ τοῦ συμβεβηκότητος ὑπάρχη, καὶ ἐπ' ἐνίων μὲν δοκεῖ καὶ φασίν, ἐπ' ἐνίων δ' οὐ φασιν ἀναγκαῖον εἶναι, ζητέον οὖν συμβιβασθέντος ὁμοίως πρὸς ἀπαντας ὅτι οὐκ ἀναγκαῖον. ἔχειν δὲ δεῖ προφέρειν τὸ οἶον. εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦδε τῶν λόγων παρὰ τὸ συμβεβηκός: ἄρ' οἶδας δ' μέλλω σε ἐρωτᾶν; ἄρ' οἶδας τὸν προσιόντα ἢ τὸν ἐγκεκαλυμμένον; ἄρ' ὁ ἀνδριῶς σὸν ἐστὶν ἔργον, ἢ σὸς ὁ κύων πατήρ; ἄρα τὰ ὀλιγάκις ὀλίγα ὀλίγα; φανερόν γὰρ ἐν ἅπασιν τούτοις ὅτι οὐκ ἀνάγκη τὸ κατὰ τοῦ συμβεβηκότητος καὶ κατὰ τοῦ πράγματος ἀληθεύεσθαι...

ث. ع. = فصل عيسى بن زرعة ، طبعة بعلبى ، ص ٩٥٣ - ٩٥٤ : « فأما نقض الحق تكون بنحو العرض فهو واحد فقط في جميعه . فلأن الوقت الذى يحمل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولاً على العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولاً على أمور كثيرة وغير محمول في جزئيات من الأمور حلاً ضرورياً ، فيحمل الحمل إذن في جميعها على أنه ليس من الاضطراب وينتهى أن تكون المسارعة إلى إحصاء أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة . » وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض : أترى تعلم ما أريد أن أسألك عنه؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل ، أو المحنى؟ أترى المثال ذلك عند أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء التى على جهة التصغير صفار ، فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق في الأمور من جهة العرض ، لا من الاضطراب .... » .

الغراب ، الأمكنة المغلقة ، ورقة ١٢٧ ب : « والثاني عند التوبيخ ، وذلك إن قصد المائد أن يلزم نقض ما يتسلمه أولاً ، فإذا تسلّم قولاً ، ثم ألف القياس وأنتج منه ما ليس بالحقيقة نقضاً للمسلم أولاً ، ظن فيما ليس بتوبيخ أنه توبيخ . مثال ذلك : هل الذى يعرف الله أنه كذا هو عارف به ، والذى لا يعرف أنه كذا ليس هو عارفاً به ، وأنت تعرف زيداً أنه زيد ، ولا تعرف أنه نحوى ، فأنت إذاً تعرفه بعينه ، ولا تعرفه . »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٢ وما بعدها : « وأما الحق من طريق المعاني ، فالذى من العرض لبعضه واضح مستغرق جميع ذلك ، بأن يكون ذلك في بعض الجوابات من الأعراض إذا سئل عنها ، فيقول : ليس من الاضطراب أن يكون مثلاً الأبيض موسيقار ، وإن كان قد يوجد أيضاً ويتنفس وجوده . وإنما يلزم الصدق في جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى ، فينبغ لا تنفذ حيلة المغالطة ؛ ويوضح ذلك بأمثلة يسميها السامعون ، ويستوحش من مغالقتها =

قال :

ومن الناس - وأحسبه يشير بذلك إلى أفلاطون - من نقض هذه التبيكات بأن قال : إنه ليس يمتنع أن يعلم الشيء الواحد من جهة ، ويجهل من جهة . لكن هذه المناقضة يلحقها التقصير من وجوه .

أحدها : أنه ليس يمكن أن يستعمل في نقض جميع ما بالعرض مثل قول القائل المتقدم : هذا لك ، وهو أب ، فهو أب لك وليس لك ، فإن النقض في هذا أن يقال : إن هذا الذي هو لك عرض له أن كان / أباً ، وليس هو أباً من جهة ما هو لك . وانقض يجب أن يكون عاماً ومحيطاً بجميع الكذب الموجود في المقدمة الكاذبة ، وذلك أنه قد يوجد في المسادة الواحدة بعضها أنواعاً مختلفة من الكذب . فيجب أن يكون النقض نقضاً يرفع جميع تلك الأنحاء التي في النتيجة الكاذبة .<sup>(١)</sup>

٧ - له : ك ل .

٢ - وأحسبه : أحسبه ل .

٩ - المسادة : المقدمة ل .

= المضارب . ومن أسئلة ما بالعرض قولهم : « أأنت تعلم ما أسألك ؟ » فإن قال : نعم ، بل أعلم ، قال له : « ما هو ؟ » . وإن قال : لا أعلم ، قال : أنا أسألك عن زيد أو عن الخير وأنت تعلمه . والمغالطة في هذا من جهة العرض هو أن شيئاً واحداً هو معلوم في نفسه ومعلوم عنه ، وليس هو معلوماً من حيث هو معلوم عنه بتركيب العرض بين المعلوم والمستول .... » .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٧ وما بعده : λύουσι δὲ τινες ἀναίρουσιν τὴν ἐρώτησιν . φασὶ γὰρ ἐνδέχεσθαι ταὐτὸ πρᾶγμα εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν , ἀλλὰ μὴ κατὰ ταὐτό· τὸν οὖν προσιόντα οὐκ εἰδότες , τὸν δὲ Κορίσιον εἰδότες ταὐτὸ μὲν εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν φασιν , ἀλλ' οὐ κατὰ ταὐτό· καίτοι πρῶτον μὲν , καθάπερ ἤδη εἴπομεν , δεῖ τῶν κατὰ ταὐτὸ λόγων τὴν αὐτὴν εἶναι διόρθωσιν . αἴτη δ' οὐκ ἔσται , ἂν τις μὴ ἐπὶ τοῦ εἰδέναι ἀλλ' ἐπὶ τοῦ εἶναι ἢ πως ἔχειν τὸ αὐτὸ δῶμα λαμβάνη , οἷον εἰ ὅδε ἔστι πατήρ , ἔστι δὲ σός· εἰ γὰρ ἐπ' ἐνίων τοῦτ' ἔστιν ἀληθὴς καὶ ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν , ἀλλ' ἐνταῦθα οὐδὲν κοινώνει τὸ λεχθέν . οὐδὲν δὲ κωλύει τὸν αὐτὸν λόγον πλείους μοχθηρίας ἔχειν , ἀλλ' οὐχ ἡ πάσης μοχθηρίας ἐμφάνις λύσις ἔστιν . . . =

قال :

وأيضاً فإن الذى ينقض قياس الخلف المبكت بأن يعرف أن النتيجة التى  
 زعم القاييس أنها ممتنة هى ممكنة ، فلئما نقض أن يكون هو عل قياساً  
 مبكناً . فإن التبيكت الذى قصد لم يتم له . وذلك أن كل من ألف قياساً ليين  
 به شيئاً ما على طريق الخلف ، فأنتج نتيجة ممكنة ، لا ممتنة ، فاجيبين شيئاً ،  
 ولو ألف ألف قياس من هذه الصفة . ولكن متى لم يبين الإنسان من القياس  
 الكاذب إلا هذا القدر ، فلم يبين شيئاً من انكذب الذى فيه ، ولا عرض نه  
 لا بإبطال ، ولا بلإببات . ولعل وضعه النتيجة مبكتة يوهم أنه سالم أن تلك  
 المقدمات صادقة . فإنه قد يظن أن ما ليس يعرض عن وضعه كذب ، فهو  
 صادق . بل لاسبيل إلى إبطال المقدمات الكاذبة فى أقيسة الخلف المسبوحة ،  
 أعنى التى تنتج نقيض ما وضع إلا مع انتسليم أن النتيجة كاذبة . ومثال ذلك أنه

٤ - قصد : قصده . ف .

٢ - يعرف : يعرفه . ف .

== ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٨ - ٩٥٩ ، ٩٦٣ : وقد ينقض  
 بعض الناس بإلسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا يعرفه ،  
 إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإننا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقرىسقوس غير عارفين ،  
 فقد نقول فى الشيء الواحد بعينه إذا نعرفه ولا نعرفه ، إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . عل أنه يجب  
 - كما قلنا فيما سلف - أن يكون إصلاح الأقاويل المتأخرزة من شيء واحد بعينه واحداً بعينه ،  
 وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة ، بل عل أنه موجود كيفما اتفق .  
 مثال ذلك : إن كان هذا أب ، وهو ك ، فإن كان هذا صادقاً وكان ممكن أن أمور يسيرة أن  
 يعلمنا ألا يعلمنا ، إلا أنه ليس لى ذكرت شركة فيما قيل ما هنا . وليس يمنع مانع من أن تلحق  
 بالقول الواحد بعينه شتاعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يجرى الخطأ .... .

ابن سينا السفسطة ، ص ٩٣-٩٤ : وليس الجواب ما أجاب به بهنهم - وأظنه [ طبعة  
 الأهواى : أظن ] من جرى ذكره مراراً - أن الشيء يعلم ويجهل من وجهين ، فإن هذا هو المشنع به .  
 وكيف يكون وجهان لواحد من حيث هو واحد ؟ فإنهم يشتمون بهذا ، بل يجب أن يقال : المعلوم ليس  
 هو المجهول البتة ، نعم ، إلا بالعرض . هذا جواب وحل من جهة وفى بعض الأشياء ، ولكن ليس  
 مستمراً فى جميع المسائل التى من هذا الباب ، ولا مقبولاً عند المكرهين .

من ناقض قول زين في إبطال الحركة الذي يقول فيه : إنه إن كانت الحركة موجودة ، لزم أن يكون المتحرك يقطع قبل تمام المسافة نصفها ، وقبل ذلك النصف نصف ذلك النصف : ولما كانت الأنصاف الموجودة في المسافة الواحدة بعضها غير متناهية ، لزم إن كان المتحرك تحرك أن يقطع مسافات غير متناهية في زمان متناه . هذا خلف لا يمكن ، فإذا الحركة غير موجودة :<sup>(١)</sup>

٢ - المتحرك : المحرك ف .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ١٧ وما بعده οὐδὲν δὲ κωλύει τὸν αὐτὸν λόγον : πλείους μοχθηρίας ἔχειν, ἀλλ' οὐχ ἡ πάσης μοχθηρίας ἐμφάνεισι λύσις ἐστίν· ἐγχεῖται γὰρ ὅτι μὲν ψεύδους συλλελογίσται δειξαί τινα, παρ' ὃ δὲ μὴ δεῖξαι, οἷον τὸν Ζήνωνος λόγον, ὅτι οὐκ ἔστι κινήθηται. ὥστε καὶ εἴ τις ἐπιχειροῖ συνάγειν ὡς ἀδύνατον, ἀμαρτάνει, κἂν [εἰ] μυριάκις ἢ συλλελογισμένος, ἀλλ' οὐκ ἔστιν αὕτη λύσις. . .

ث . ح . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة يدوي ، ص ٩٥٨ : « وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بينه شاعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن إذا كان الذي ألف كاذباً ، أن يبين شيئاً أكثر من أن لا يبين . ومثال ذلك قول زين : إنه ليس يوجد متحرك ، فإن رام إنسان أن يقيس هل خلاف الرأي المشهور ، وكان إذا قام هل خلاف الرأي المشهور يخطئ ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لمسا كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه .. »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٤ - ٩٥ : « وليس يمنع أن يكون الخطأ في مقدمة واحدة تؤخذ له وجوه تبين به خطأه . ولكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك بينه وبين سبب ما يجري مجراه . ولو أن إنساناً ألف قياساً من مقدمات كاذبة ، فأنج كذباً ، فأوضح خطأ النتيجة كان ذلك بياناً للخطأ ، ولكن مع إعراض عن السبب ، مثل من يعارض قياس زينون حين يقول : إنه لا حركة ، لأنه لو كانت حركة ، لكأنت تحتاج أن تقطع أنصافاً بلا نهاية في زمان متناه ، بأن يجاب ويقال : للزمان أيضاً مساو المسافة في الانقسام ؛ فإن هذا يبين أن النتيجة غير شعبة . والحل الصواب هو أن يقال : المقدمة كاذبة ، وأنه ليست هناك أنصاف بلا نهاية . وإذا تكلف إضافة خطأ النتيجة بعد ذكر من البيانات ، ولم يتعرض لخطأ القياس ، لم يلزم شيء . »

الفارابي ، الأمكنة المقلطة ، ورقة ١٣٣ ب : « وكل متحرك فإنه يقطع نصف المسافة قبل أن يقطع جميعها . وإذا كانت أنصاف المسافة بلا نهاية ، لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه ، وذلك محال . »

فإن قال الناقض: إن هذا اللازم ليس بمحال من جميع الجهات: بل هو محال  
 إن فرضنا أنه يقطعها في أزمنة متناهية ، وليس بمحال إن فرضنا أنه يقطعها  
 في أزمنة غير متناهية لأن حال الزمان والمسافة واحد فيها يلزم من ذلك . فهذا  
 وإن كان قد أبطل القياس الذي رام أن يبطل الحركة به ، لكنه لم يعرض لبيان  
 الكذب الذي في مقدماته :

- وأما من ناقض هذا التبيكيت السوفسطائي بأن قال : إن المتحرك ليس  
 يقطع قبل تمام المسافة مسافات كثيرة ، وإنما يقطع مسافة واحدة في زمان  
 واحد ، وإنما كان يجب أن يقطع مسافات كثيرة لو كانت الحركة الواحدة  
 مؤلفة من حركات كثيرة بالفعل ، وكذلك المسافة من مسافات كثيرة ، فقد  
 نقض الكذب الذي في المقدمات : ولذلك قيل إن تلك مقاومة بحسب القول :  
 وهذه مقاومة بحسب الأمر نفسه : وأيضاً فهذه المقاومة قد تضعف أيضاً  
 في صناعة الجدل : لأنه ليس بمشهور أن يقال إن الشيء الواحد بعينه يكون  
 صادقاً من جهة ، وكاذباً من جهة ، أو معروفاً من جهة ، مجهولاً من جهة :  
 بل المقاومة المشهورة في أمثال هذه الأشياء أن يقال : إن المعروف غير المجهول :  
 لأنه لو كان زيد هو الداخل في الدار ، أو هو المستول عنه ، للزم أن يوجد  
 زيد داخلًا في الدار ضرورة ما دام زيد موجوداً ، وكذلك ما دام مستولاً عنه ،  
 ويكون أخذ ما به زيد موجوداً هو دخوله في الدار أو السؤال عنه . فالمعروف  
 إذن من زيد عند الجمهور هو زيد . إذ كان المعروف هو الذي بالذات ،  
 والمجهول هو الذي بالعرض . فإن من علم أن هذا أبيض ، وجهل أنه موسيقار ،  
 فقد علم شيئاً ، وجهل شيئاً آخر :

٤ - به : سقطت من ف .

٢ - يقطعها : قطعها .

١٤ - الزم : الزم ل .

٥ - السوفسطائي : السفسطائي ف .

١٨ - أن : سقطت من ف .

١٧ - إذ : إذا ل :



ومن نقض التبيكيت الذى ألزم فيه أن يكون العدد كثيراً وقليلاً معاً ، فإن سلم الكذب الذى فيه وقال قد يمكن أن يكون كثيراً بالقياس إلى ما نحتة ، قليلاً بالقياس إلى ما فوقه فتد خقه مثل التقصير الذى قلنا ، بل مناقضته الثامة أن يقال له : إنه ليس كل عدد كثير ، لأن الاثنين عدد وليس بكثير <sup>(١)</sup> :

قال .

ومن الناس أيضاً من رام أن ينقض التبيكيت المشهور الذى قيل فيه : إن هذا أب ، وهو لك ، فهو أب لك وإيس أباً لك ، من قبل الاشتراك الذى فى لفظة « له » . فلنبا تدل على الملك ، وتدل على غير الملك : ومثل قول القائل : هذا عبد ، وهو لك ، فهو عبد لك . ونيس كما ظنوا : فإنه ليس يظن أحد بلفظة « له » ، إذا قرنها بالابن أو بالأب أنها تحمل على الملك : ولذلك ليس هذا الغلط عارضاً إلا من قبل أنه عرض لهذا الذى هو لك أنه ابن ، وكذلك الحال فى العبد ، فانه ليس يقرن به أحد لفظة « لك » ، وهو يتوهم

١٠ - تحمل : تدل ف .

٦ - رام : رأى ل .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٣٤ - ٣٧ :  $\delta\mu\acute{o}\iota\omega\varsigma \delta' \alpha\mu\alpha\rho\tau\acute{\alpha}\nu\omicron\upsilon\sigma\iota \kappa\alpha\iota \omicron\iota$  :  $\lambda\upsilon\theta\upsilon\tau\epsilon\varsigma$  ,  $\delta\tau\iota \acute{\alpha}\pi\alpha\varsigma \alpha\rho\iota\theta\mu\acute{o}\varsigma \delta\lambda\acute{\iota}\gamma\omicron\varsigma$  ,  $\omega\varsigma\pi\epsilon\rho \omicron\upsilon\varsigma \epsilon\dot{\iota}\pi\omicron\mu\epsilon\nu$  :  $\epsilon\dot{\iota} \gamma\alpha\rho \mu\eta$   $\sigma\upsilon\mu\pi\epsilon\rho\alpha\iota\omicron\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\upsilon \tau\omicron\upsilon\tau\omicron \pi\alpha\rho\alpha\lambda\iota\pi\acute{\omicron}\nu\tau\epsilon\varsigma \alpha\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma \sigma\upsilon\mu\pi\epsilon\rho\epsilon\rho\acute{\alpha}\nu\theta\alpha\iota \varphi\alpha\sigma\iota$  (  $\pi\acute{\alpha}\nu\tau\alpha \gamma\alpha\rho \epsilon\dot{\iota}\nu\alpha\iota \kappa\alpha\iota \pi\omicron\lambda\upsilon\nu \kappa\alpha\iota \alpha\lambda\acute{\iota}\gamma\omicron\nu$  ) ,  $\alpha\mu\alpha\rho\tau\acute{\alpha}\nu\omicron\upsilon\sigma\iota\nu$  .

ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بلوى ، ص ٩٦٢ : « وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن كل عدد قليل » بمنزلة ما يكون فى التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى قد أنتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

ابن سينا ، المسئلة ، ص ٩٥ : « إن كل عدد كثرة ، لأن العدد كثرة مركبة من أحاد ، وكل عدد فإنه أقل من غيره ، وكل أقل فهو قليل ، فكل عدد قليل وكثير » ، فأنهم قالوا : ليس يكون قليلاً وكثيراً من وجهين ؟ وليس هذا محال . فما عملوا غير مقاومة النتيجة ، وسلخوا القياس ، ولم يحلوا التفتيل ، وما كان يجب لهم أن يسلموا أن كل عدد كثير ، وإن كان يقال له كثرة ، فإن الاثنين ليس بكثير .

١١٣٨ شيئاً غير الملك . فذلك ليس الغلط في هذا إلا من قبل ما بالعرض :  
وهو أن عرضي للذي كان ابناً لك أنه عبد :<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٣٨ - ١٨٠ : ٧١ « ενιοι δε και τῷ διττῷ λυουσι : τοὺς συλλογισμούς. οἷον ὅτι σός ἐστι πατήρ ἢ υἱός ἢ δοῦλος. καίτοι φανερόν ὡς εἰ παρὰ τὸ πολλαχῶς λέγεσθαι φαίνεται ὁ ἔλεγχος, δεῖ τοῦτομα ἢ τὸν λόγον κυρίως εἶναι πλειόνων. τὸ δὲ τόνδ' εἶναι τοῦδε τέκνον οὐδεὶς λέγει κυρίως, εἰ δεσπότης ἐστὶ τέκνον, ἀλλὰ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς ἢ σύνθεσός ἐστιν. 'ἀρ' ἐστὶ τοῦτο σόν'; ναί. 'ἐστὶ δὲ τοῦτο τέκνον' σὸν ἀρὰ τοῦτο τέκνον'. ἀλλὰ σὺ σὸν τέκνον, ὅτι συμβεβήκεν εἶναι καὶ σὸν καὶ τέκνον. »

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعه يدعى ، ص ٩٦٣ : « وقد يحل بعض الناس قول الذين يؤلفون على أنه أب لك أو ابن أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد ، وحل أنه ظاهر أن التبكيك إن كان إنما يظن موجوداً من أجل ما يقال على أمحاء كثيرة . فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معان كثيرة ؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابناً لهذا إن كان الابن ملكاً له ، لكن التركيب إنما هو بالعرض . أرى هذا هو ك ؟ فيقال : نعم ؟ وهذا هو ابن من قبل أنه عرض له أن كان ابناً . فهذا إذن هو ك ، وهو ابن ، إلا أنه ليس بابن لك . »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٥ - ٩٦ : « والمغالطة التي ثورد ويقال : إن كذا ابن لك ، وهو أب أو عبد لك ، وهو ابن ، فيجمع أنه ك أب وابن ، أو ك أب وعبد ، من هذا القبيل الذي بالعرض . قال المعلم الأول : حل بعض الناس هذا - وأظنه المذكور مراراً - بأن قال : إن المغالطة هي باشتراك الاسم في ك ؟ وهذا غير نافع في الحل ، ولا مستمر . فإنه وإن كان لفظه « ك » تقال باشتراك الاسم على معان تارة بمعنى الملك ، وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيما في الابن والاب ، فإنه ليس بمعنى الملك ، بل تدل على نسبة الاختصاص والقرابة ؛ وهذه النسبة منهاها واحد فيهما ، وإن كان المنسوب إليه مختلفاً ، وإلا كان قولنا : « ك » يقال على معان غير متناهية . وأنه وإن كان لفظه « ك » مشتركاً فيها ، فإنها عند ذكر العبد تدل على الملك فقط ، وفي ذكر الأب تدل على تخصيص نسبة أخرى . وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه ، بل بسبب تأحيذ الأمرين القديين لايتأحدان إلا بالعرض ، بل إنما المغالطة في هذا من طريق العرض ، فإن الذي هو ابن لي عرض له أن كان أباً أو ابناً أو عبداً ، لا من طريق ماهو لي أب ، ولا من طريق نسبتي حتى يكون أباً لي أو ابناً . »

ومن هذا الجنس قولهم : كل علم خير ، وبعض العلوم للأشراق ، وما هو للأشراق فهو شر ، فبعض العلوم إذن خير وليس بخير : فإنه قد يظن أن المغالطة جاءت في هذا من قبل الاشتراك الذي في « لام » النسبة ، وليس الأمر كذلك . فإنه لما أضفنا « اللام » إلى الأشراق ، زال الاشتراك الذي فيها ، كما لو قلنا : إن الإنسان هو للحيوان ، لم يفهم أحد من هذه النسبة إلا معنى واحداً فقط ، بل الغلط العارض فيه أنه من قبل أنه ظن أن ما عرض أن وجد للشرير فهو شر مطلق ، وليس كذلك ، وإنما هو شر مع جهة أنه عرض له أن كان عالماً للشرير ، لا أنه شر بذاته ، وبما هو علم<sup>(١)</sup> :

٤ - اللام : اللازم ف .      ١١ زال : وال ل .

٨ - بذاته : بل ل .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٨٠ - ٧١ - ٢٢ : καὶ τὸ εἶναι τῶν κακῶν τι ἀγαθόν· ἡ γὰρ φρονήσις ἐστὶν ἐπιστήμη τῶν κακῶν· τὸ δὲ τοῦτο τοῦτων εἶναι οὐ λέγεται πολλαχῶς , ἀλλὰ κτῆμα , εἰ δ' ἄρα πολλαχῶς (καὶ γὰρ τὸν ἀνθρώπον τῶν ζώων φαιμέν εἶναι , ἀλλ' οὐ κτῆμα· καὶ ἕαν τι πρὸς τὰ κακὰ λέγῃται ὡς τινός , διὰ τοῦτο τῶν κακῶν ἐστὶν , ἀλλ' οὐ τοῦτο τῶν κακῶν) , παρὰ τὸ πῃ οὖν καὶ ἀπλῶς φαίνεται . . . .

== ت . ع . نقل عيسى بن زرقعة ، طبعة يدوي ، ص ٩٦٣ - ٩٦٤ : « وكذلك يجري الأمر في أن : بعض الشرور خير ، وذلك أن الحكمة هي معرفة الشرور ، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو ملك . فإن كان يقال على أنحاء كثيرة ( فإننا قد نقول في الإنسان إنه الحيوان ، وليس هو لشيء آخر ، وإن نسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجوداً في الشرور ) ، إلا أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه مما يوجد في شيء وعلى الإطلاق . . . . » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٧ : « ومن تلك الأمثلة مثل قولهم : إن بعض العلوم للأشراق ، وكل ما هو للأشراق فهو شر ودي ، لكن كل علم خير ، فبعض ما هو خير شر ودي » ، وذلك لأنه وإن كان علم الأشراق قد استعمل فيه الإضافة الدالة على وجوه مختلفة ، فإن العلوم ههنا ليست تدل على القنينة فقط ، ولا الغلط جاء من ذلك ، بل من جهة أنها ليست للشرير من جهة ما هو شرير ، وذلك مثل أن الإنسان إذا قال : إن الإنسان للحيوان ، لم تكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة . بل على أنه نوعه ، لأن التقييد أزال اشتراكه ، على أن كون الخير للشر قد يحتمل أن يكون على وجوه ليس ككون الإنسان للحيوان ، ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك .

قال :

وإذا وضع الشيء الصادق مبسوطاً ، أى من حيث هو في مقولة واحدة من المقولات إما جوهر ، وإما كم ، وإما كيف ، وإما إضافة ، لم يعرض له أن يظن به أنه قد لز من نقيضه على ما يظن أنه يلزم ذلك في بعض الأشياء : وأما الأشياء التي يظن أنه يعرض عن وضعها نقيضاً ، وضع فهي الأشياء التي توجد مركبة من مقولات شتى ، وبالحكمة : من أجناس متباينة . لكن في الحقيقة إذا أخذ الشيء من حيث هو مركب مع جنس آخر فلزم عنه نقيضه ، من حيث هو بسيط ، فلم يلزم نقيضه بالحقيقة ، وإنما ظن به أنه نقيض :<sup>(١)</sup>

ولذلك نقض هذا إنما يكون بأن يظهر ذلك الشيء الذي ركب معه حتى ظن أنه لز من وضعه رفعه ، وعن إيجابه سلبه : وجميع المغالطات التي تألفت : من هذا الموضع ، إذا توملت ، ظهر أن هذا هو سبيلها ، مثل قولهم : رأيت ،

(٢) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ - ٢٣١ - ٣١ : τούς δὲ παρὰ τὸ κυρίως τότε ἢ πῇ : ἢ πού ἢ πὺς ἢ πρὸς τι λέγεσθαι καὶ μὴ ἀπλῶς λυτέον σκοποῦντι τὸ συμπέρασμα πρὸς τὴν ἀντίφασιν , εἰ ἐνδέχεται τούτων τι πεπονθέναι . τὰ γὰρ ἐναντία καὶ τὰ ἀντικείμενα καὶ φάσιν καὶ ἀπόφασιν ἀλλῶς μὲν ἀδύνατον ὑπάρχειν τῷ αὐτῷ , πῇ μέντοι ἑκάτερον ἢ πρὸς τι ἢ πὺς , ἢ τὸ μὲν πῇ τὸ δ' ἀπλῶς , οὐδὲν κωλύει , ὥστ' εἰ τότε μὲν ἀπλῶς τότε δὲ πῇ , οὕτω ἑλεγχος . τοῦτο δ' ἐν τῷ συμπεράσματι θεωρητέον πρὸς τὴν ἀντίφασιν .

= ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ : « فأما أحياناً فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافاً أو كيفاً ، وأن يوجد أحياناً على الإطلاق ، فلا يمنع مانع من ذلك . فإن كان هذا إذن موجوداً على الإطلاق < وهذا الآخر موجوداً > في بعض الأوقات ، فليس هو بدت تبييناً . لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٩٨ : « ولا يجب أن نتوهم أن صدق جمل الشيء على شيء ما من وجه ، وصدق سلبه عنه من وجه آخر . يجعل لفظه لفظاً مشتركاً فيه . فإن كل لفظ في الدنيا يدل بالشرط على شيء ، وبالإطلاق على شيء ، وبشرط ثان على ثالث ، ووحده على شيء ، ومع غيره على شيء آخر ؛ إنما المشترك فيه هو أن يكون بينهما مجال واحدة تكثر دلالة » .

يا هذا، أليس مستحيلاً أن يكون موجود عن غير موجود ؟ فإذا قال : نعم : قال : أليس هذا الفرس فرس موجود عن غير موجود فرساً . فإذاً يكون موجود عن غير موجود وعن موجود معاً . وذلك أن الموجود في القول الأول أخذ بسيطاً ، وفي الثاني مركباً ، فأنتج التقيض بسيطاً . وليس يمتنع في الموجود البسيط أن يكون غير الموجود المركب ، أعني أن يكون الموجود المطلق غير موجود فرساً .

وكذلك المغالطة التي يقال فيها : أليس أن يخلف المرء برأ حسن ، وأن يخلف فاجراً قبيح<sup>١</sup> ، فإذاً أن يخلف حسن وقبيح معاً ، وذلك أن الحلف لم يؤخذ في القولين بسيطاً ، وإنما أخذ مركباً مع شيئين متضادين ، فظن أنه يلزم عن ذلك أن يكون هو نفسه متضاداً : ولو أخذ « يخلف » بسيطاً ومطلقاً في الموضوعين ، لكان مستحيلاً أن يظن به أنه عرض له عن وضعه رفعه .

٧ - حسن وقبيح : قبيح وحسن ف . ١٠ - به : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ١٨٠ ، ٢٥ ، ٣٢-٣٤ :  $\epsilon\iota\sigma\iota\ \delta\epsilon\ \pi\acute{\alpha}\nu\tau\epsilon\varsigma\ \sigma\iota\ \tau\omicron\iota\omicron\upsilon\tau\omicron\iota\ \lambda\omicron\gamma\omicron\iota\ \tau\omicron\upsilon\tau\epsilon\prime$  :  $\epsilon\chi\omicron\nu\tau\epsilon\varsigma\ \alpha\upsilon\tau\omicron\epsilon\ \epsilon\nu\delta\acute{\epsilon}\chi\epsilon\tau\alpha\iota\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \delta\upsilon\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota\ ;\ \alpha\lambda\lambda\alpha\ \mu\eta\nu\ \epsilon\sigma\tau\iota\ \gamma\acute{\epsilon}\ \tau\iota\ \mu\eta\ \delta\upsilon\nu\ .\ \delta\mu\omicron\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \delta\upsilon\nu\ \sigma\upsilon\chi\ \epsilon\sigma\tau\alpha\iota\ \prime\ \sigma\upsilon\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \epsilon\sigma\tau\alpha\iota\ \tau\iota\ \tau\omega\nu\ \delta\upsilon\nu\tau\omega\nu\ .$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ - ٩٦٨ : « وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها ، أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود ؟ فعل هذا المثال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئاً من هذه الموجودات » .

الفارابي ، الأمكنة المخلطة ، ورقة ١١٢٤ ؛ ورقة ١٢٢ ب ؛ ورقة ١٢٢ أ .

ابن سينا ، السفصلة ، ص ٩٨ : « وبالجملية ليس الشيء على الإطلاق » ومع تعقيد بشيء من العوارض التي تعرض في مقولات آخر ، واحداً . وبأشكال هذا ما غايلوا فقالوا : « هذا الشيء موجود ، وليس فرساً هو موجود ، فهو موجود غير موجود هو الفرس » .

(٢) أرسطو ، ١٨٠ ، ٢٥ ، ٣٤-٣٥ :  $\alpha\upsilon\tau\omicron\epsilon\ \epsilon\nu\delta\acute{\epsilon}\chi\epsilon\tau\alpha\iota\ \tau\omicron\nu\ \alpha\upsilon\tau\omicron\nu\ \alpha\mu\alpha\ \epsilon\upsilon\sigma\theta\epsilon\kappa\epsilon\iota\nu\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\sigma\theta\epsilon\kappa\epsilon\iota\nu\ ;$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٨ : « أترى يمكن أن يكون الواحد بمينه محسناً مصيباً أن حلف واستحلف ؟ » .

ومن هذا الجنس قولهم : أرأيت الصحة أليست خيراً ، وهي للشرير شر  
فالصحة خير وشر معاً ؟

ومثل قولهم : أليس الغنى لمن يستعمل المال في حقه خير ، وهو للأثمنار  
شر ، فالغنى خير وشر معاً . إلى غير ذلك من المباحثات التي يستعملها أرسطو  
في هذا الباب . فهي كلها داخلة في هذا الجنس <sup>(١)</sup> :

والسبب فيه هو هذا السبب بعينه : ووجه نقضها هو هذا الوجه بعينه ،  
أعني أن يتأمل حال المقدمات في أنفسها ، وحالها عند النتيجة ، فيعرف الشيء  
الذي فيه يختلف . إذ كان لا يمكن أن يلزم عن الشيء نقيضه . ولا يظن به ذلك  
إذا أخذ بسيطاً ، بل إذا أخذ مركباً ، كما قلنا ؟

٨ - فيه : به ف .

أخيراً ابن زرة في نقل كلمة *ἐπιπορεύειν* بلفظة « استحلف » ، وقد ترجمها الناقل  
القديم ، المرجع نفسه ، ص ٩٧٠ ، بكلمة « يحضر » . ويظهر أن ابن سينا رأى ترجمة ابن زرة  
إذ أنه يتحدث عن الاستحلاف :

ابن سينا ، السفطة ، ص ٩٨ : « وهل أن تحلف حسناً ، لكنه على الكذب ليس بحسن » .  
و « هل أن تستحلف حسناً ، لكنه على الجور ليس بحسن » ، ثم الحلف مما يستحسن والاستحلاف مما  
يستعمل ، فهو حسن غير حسن . هذا خلف » .

(١) أرسطو ، ص ٢٥ ، ١٨٠ ب ١٠ - ١٠ : *ἀρετὴ ἡ ὑγιεία ἣ ὁ πλοῦτος ἀγαθόν ; ἀλλὰ τῷ ἀφρονι καὶ μὴ ὀρθῶς χρημένῳ οὐκ ἀγαθόν ἀγαθὸν ἀρεὰ καὶ οὐκ ἀγαθόν .*

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٨ : « أترى الصحة أرب أم اليسار ؟  
إلا أنها للجاهل ولم يستعملها على خلاف ما ينبغي ليساً رب ، فهما إذن خير ولا خير » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٩٩ : « ومن هذه الأمثلة : « أليست الصحة واليسار خيراً ؟ » ،  
فإذا قيل : بلى ، قال : لكنها ليست خيراً للجاهل ، فإذا هي غير ليس بخير » .

قال :

وينبغي للمجيب أن يتأمل القول المبكت الذي يعرض من قبل إجمال شروط  
التقيض : أما أولاً فهـل ذلك القول منتج لتقيض الوضع أم لا . ثم إن كان  
منتجاً ، تأملنا هل الحد الأوسط مأخوذ في المقدمتين بحال واحدة : أو بحالين  
مختلفين . وهـل الطرفان الأكبر والأصغر هما بأعيانهما المأخوذان في النتيجة  
بحال واحدة ، أم بحالة تختلف . فإنه إذا تحفظ بهذه الأشياء لم يحدث عليه  
تبكيك من هذا الباب<sup>(١)</sup> . وإذا سئل عن شيء واحد مرتين هل هو كذا ، أو ليس  
بكذا ، فلا يسلمه مطلقاً ، ولكن يقول هو كذا من جهة كذا ، وليس بكذا  
من جهة كذا . مثل أن يسئل هل الإنسان ضعيف : أو غير ضعيف ، فيقول هي  
ضعيف لكذا ، وليست ضعيفاً لكذا<sup>(٢)</sup> .

- ٦ - بحال : بحالة ف . ٨ - (جهة) كذا : سقطت من ل .  
٩ - هي : هو ف . ١٠ - وليست : أو ليست ل .

(١) أرسطو ، ٢٦ ، ١٨١ ب ١ - ٥ : τοῖς δὲ παρὰ τὸν ὁρισμὸν γινόμενοις : τοῦ ἐλέγχου ، καθάπερ ὑπεγράφη πρότερον ، ἀπαντητέον σκοποῦσι τὸ συμπέρασμα πρὸς τὴν ἀντίφωσιν ، ὅπως ἔσται τὸ αὐτὸ καὶ κατὰ τὸ αὐτὸ καὶ πρὸς τὸ αὐτὸ καὶ ὡσαύτως καὶ ἐν τῷ αὐτῷ χρόνῳ .

= ث . ج . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٤ ، ٩٧٨ : « فأما نقض الشيء تكون من حد التبيكيت بحسب ما رسم ، فينبغي أن يبدأ أولاً بالنظر في حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها ، وفي شيء واحد بعينه ، ونحو شيء واحد بعينه ، وهل جهة واحدة ، وفي زمان واحد بعينه » .

ابن سينا ، الفلسفة ، ص ١٠١ : « وأما ما يقع من جهة التبيكيت فعليك أن تعتبر ضرورة القياس هل هي منتجة أو لا ، وتنتظر في الحدود هل الوسط واحد بعينه من كل جهة ، وهل كل طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرائط التقيض » .

(٢) أرسطو ، ٢٦ ، ١٨١ ب ٥ - ٨ : ἐὰν δ' ἐν ἀρχῇ προσέρρηται οὐχ ὁμολογητέον ὥς ἀδύνατον τὸ αὐτὸ εἶναι διπλόσιον καὶ μὴ διπλάσιον ، ἀλλὰ φατέον 'μὴ μέντοι ὁδὶ' ὥς ποτ' ἦν τὸ ἐλέγχεσθαι διωμολογημένον . =

١٢٨ ب

والمخالفات التي تكون من / هذا الباب هي مثل قول القائل :  
 أليس من يعرف الشيء لا يجمله ، ومن يجمل الشيء لا يعرفه ؟ فإذا قيل : نعم ،  
 قيل : وأنت تعرف زيدا أنه زيد ، ولا تعرف أنه موسيقار : فأنت تعرفه  
 وتجهله معاً <sup>(١)</sup> :

قال :

وأكثر ما ينبغي أن يتحفظ في المسائل التي تجمع مسئلتين في مسألة واحدة  
 ألا يجاب فيها بالأمرين المتقابلين : إذا كانا موجودين في ذينك الشئين اللذين  
 سئل عنهما كأنهما شيء واحد . مثل أن يسئل عن رجلين : أحدهما صالح ،

---

 ٨ - كأنهما : كأنه ل .
 

---

= ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٨ : « وإن كانت مما سئل عنه  
 في أول الأمر فلا يذنب بها ، من قيل أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير  
 ضعف ، ولا يترف بها ، فليس المناقضة ما هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التي  
 يتر بها » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ : « وتجهت في التسلجات أن تراعى في أول ما تسأل : هل  
 تسلم شيئاً مرتين بحالين مختلفين ، أو شيئاً يشاك النتيجة بحال دون حال . وما يبرأ عنه أن يراعى  
 في المحمولات شروط النقيض ، وإذا قيل له مثلاً : « هل كذا ضعف أو ليس بضعف » ، أجاب  
 مع استظهار ، فقال : ضعف كذا ، دون كذا » .

(١) أرسطو ، ٢٦ ، ١٨١ ، ٩١ - ١١ : καὶ ὁ ἀγνοῶν ὡσαύτως· εἰδὼς δὲ :  
 τις τὸν Κορίσκον ὅτι Κορίσκος ἀγνοοίη ἂν ὅτι μουσικός· ὥστε ταῦτὸ  
 ἐπίσταται καὶ ἀγνοεῖ.

= ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٨ : « وكذلك الذي لا يعرف ،  
 وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم بوجود لقوريسقوس الموسيقارية ؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ - ١٠٢ : « وكذلك يراعى الوقت والجهة في كل شيء بحسبه »  
 مثل استظهاره في جواب من يسأل : « أليس من يعرف الأمر يعرف ماهو ؟ وكذلك الذي يجمل  
 الأمر ، ثم أنت تعرف زيدا ، ولا تعرف أنه موسيقار ، فتعرفه ولا تعرفه » ، وهذا لأنه يشرط  
 أنه يعرف من جهة واحدة ، وعلى الإطلاق أو من كل جهة » .



والآخر طالع ، فيقال : هل فلان وفلان صالح أو طالع ، فيقول القائل : هما صالح وطالع . لأن ذلك صادق على مجده وعهدهما . أو هما لا صالح : ولا طالع ، لأن ذلك أيضاً صادق عليهما معاً .

فإنه إذا كان الخسواب هكذا ، أمكن للسوفسطائيين مغالطة كثيرة . وذلك أنهم يقولون : إن كان كلاهما صالحاً وطالماً ، فالصالح هو بعينه طالع ، والطالع صالح ، أو الطالع هو لا طالع ، والصالح لا صالح<sup>(١)</sup> .  
قال :

وايسن يرى من هذا التغليب أن يأتي بلفظ الجمع إن كانت جماعة ، ولا بلفظ التثنية إن كانا اثنين

فلذلك لا ينبغي أن يكون الجواب في أمثال هذه الأشياء بالمقابلات ، وإن كانت صادقة ، فإنه يفتح للمشاعين باباً كبيراً ، وإن كان بيناً أنه لا يعرض  
١٠ - السوفسطائيين : السوفسطائيين ف . ٤ - كان : كانا ف .

٥ - طالع : صالح ف . ١١ والصالح : والطالع ف . ١٠ - باباً كبيراً : باب كبير ف .

(١) أرسطو ، ٣٠ ، ١٨١ ، ٣٦١ وما بعده : πρὸς δὲ τοὺς τὰ πλείω ἐρωτήματα : ἔν ποιοῦντας εὐθύς ἐν ἀρχῇ διοριστέον . . . . . ὅταν δὲ τῷ μὲν τῷ δὲ μή , ἢ πλείω κατὰ πλείονων , καὶ ἔστιν ὡς ὑπάρχει ἀμφοτέρω ἀμφοτέροις ἔστι δ' ὡς οὐχ ὑπάρχει πάλιν , ὥστε τοῦτ' εὐλαβητέον . οἷον ἐν τοῖσδε τοῖς λόγοις : εἰ τὸ μὲν ἔστιν ἀγαθὸν τὸ δὲ κακόν , ὅτι ταῦτα ἀληθὲς εἰπεῖν ἀγαθὸν καὶ κακὸν καὶ πάλιν μήτ' ἀγαθὸν μήτε κακόν . . .

= ث . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٢ - ٩٨٣ : « فأما نحو الذين يعملون المسائل الكثيرة واحداً ، فيجب أولاً أن يحدد . . . فأما إذا كان لأحدهما وغير موجود للآخر أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلاً اثنان موجودين لاثنتين . . . والمثال لذلك موجود في هذه الأقاويل : إذا كان شيئان أحدهما خير والآخر شر ، فأنه صدق أن توصف الجملة بينهما بالخير والشر ، وبأنها أيضاً لا خير ، ولا شر . . . فيكون إذن الشيء الواحد بميتة خير أو شر ، ولا خير ولا شر . . . »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٣ - ١٠٤ : « وأما السؤالات إذا جمعت ، فينبغي أن نتأمل الممؤول والموضوع ، أو المقدم والنال ، هل هل وجد على جهة في المعنى أو كثير ، وأن نفصل ولا نجيب إلا من واحد واحد . . . . . وما يفلط من هذا القبيل أن يكون الخسواب في المسألتين المجموعتين بالمتقابلين ، مثلاً أن يكون أحدهما غيراً والآخر شريراً ، فيقال : هذان خير أو شر ، ويقال أيضاً من وجه آخر : إن مجموع هذين لا خير ولا شر . . . . . »



- فيبغي للمجيب إذا ما سئل عن الأشياء المضافة، وأجابه السؤال إلى التكرير، أن يبين أن هذه ليس يمكن أن يعرف جوهر أحدهما إلا بأن يؤخذ فيه الآخر إذا عرفت من حيث هي مضافة، لا من حيث هي في مقولة أخرى؛ مثال ذلك أنه لا يعرف الضعف، بما هو ضعف، إلا بمعرفة النصف، وقد يمكن أن يعرف بذاته، لا من حيث هو من المضاف، بل من جهة أنه من الكلية، مثل أن يعرف أن الضعف اثنان أو أربعة، لكن من عرف أن الضعف اثنان أو أربعة فثم يعرف الإضافة، بل إنما عرف الموضوع للإضافة. وكذلك من عرف علماً من حيث هو في صناعة من الصنائع، كأنك قلت علم الطب، فإنما عرفه من حيث هو في باب الكيف، لا في باب المضاف. ولو عرّفه في باب المضاف لما عرفه إلا بالشيء الذي يضاف إليه. وإن تبين بالجملة أنه ليس يعرض محال من التكرير فيما طبعته تقتضي التكرير: وذلك أن من حد العشرة بأنها عدد يأتلف من واحد وواحد وواحد، حتى يكمل الأحاد التي فيها، فقد كرر ولم يأت بشيء مستحيل. وكذلك حدود الموجبة هي مكررة في حدود السالبة. وليس يلحق من ذلك استحالة. وذلك أن سلب قولنا: «أن يفعل» هو «ألا يفعل»، وهو تكرير

١ - السؤال: السائل ل.

٦ - اثنان: اثنين ف.

٨ - مرة: مرة ل.

١٠ - فيما: بما ف.

١١ - بأنها: بأنه ل.

١٣ - حدود (السالبة): وجود ل، ف ولكنها صحت في هامش ف.

ابن سينا، السفسطة، ص ١٠٥ - ١٠٦: «وأما الأقاويل الملتجة إلى التكرير إمامي المضاف فنحن نبين أن الشيء المضاف لابد من تعريفه بالمضاف الآخر - من حيث يكون المضاف الآخر ذاتاً - ثم ليس المضاف ذاتاً يتكرر على المضاف ... ثم ليس كلما تكرر شيء عرض منه هذان ... وذلك لأن ما هو مكرر فبنيانه مكرر، وكذلك أجزاء الموجبة تكون موجودة في السالبة، وأن يفعل في أن لا يفعل ....»

للمحمول والموضوع : ومن جابوب بشيء سئل فيه هل هو أبيض أنه ليس بأبيض : فقد كرر ، إلا أنه ليس أحد من الناس يرى أنه أبيض بمستحيل :

وأما إذا ألجئ المحجب في السؤال عن حدود الأعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع إلى التكرير ، مثل أن يسئل : ما هو الأنف الأفتس ، فيجب بأنه الأنف الذي يوجد فيه التقير الذي في الأنوف ، فينبغي أن يبين له أن سؤاله هو الذي اضطره إلى التكرير ، وذلك أنه لو سأل : ما هو الفطس ، لكان الجواب أنه أنف عميق : وكان ذلك تفصيلاً لما دل عليه الاسم . إذ كان هذا هو شأن الحدود مع الأسماء ، أعني أن يفهم الحد مفصلاً الشيء الذي فهمه الاسم مجملًا :

وأما وقد سأل : ما هو الأنف الأفتس ، فانه لو جابوب بأنه أنف عميق لم يكن فرق بين ما سأل عنه وبين ما جابوب به ، فكان بمنزلة من بدل اسماً باسم . فلذلك احتيج أن يفصل له لفظ التقير فيقال : هو الأنف الذي فيه التقير الموجود في الأنوف ، إذ كان التقير منه ما يوجد في الأنوف ، ومنه ما يوجد في السابقين وهو الذي يسمى فججاً أو صككاً . لأن في هذا السؤال لم يبق شيء بفصل له إلا ما بدل عليه التقير . وأيضاً فع أن هذا شيء ضروري بحسب هذا السؤال ، فابس في هذا تكرير إذ كأنه إنما أشكل عليه معنى هذا التقير ما هو . إذ كان

٤ - فيجب : فيوجب ل .

٥ - يبين : يتبين ف .

٦ - الفطس : الأفتس ف .

١٢ - فيقال هو الأنف الذي فيه التقير : سقطت من ل .

التعير يختلف بحسب الأعضاء التي هو فيها ، ولا استحالة في ذلك ، وإما المستحيل لو فهم هاهنا من التعير التعير الموجود في السابقين<sup>(١)</sup> :

وأما الأقاويل المستعلقة التي يظن أن المفهوم عنها مستحيل وهي أحد الأشياء التي يسوق إليها المغاط ، فلما كان الموضع الذي أعطى في عملها غير مشترك لنا ولهم ، كان أيضاً ما قال في نقض هذه المواضع خاصاً بلسانهم ، أو غير مشترك لنا ولهم :

ونحن فينبغي لنا أن نأمل هذا الجنس من الكلام في لسان العرب : فإن كان موجوداً. فنتأمل هل له مواضع ينشأ منها هذا الكلام ، أم لا . وإن كان ، فالحيلة في نقضها :

١ - التعير : سقطت من ل . || في ذلك : سقطت من ل .

٢ - ( التعير ) التعير : سقطت من ل .

٤ - يسوق إليها : يساق منها ل .

٧ - لنا : سقطت من ف || من الكلام : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٣١ ، ١٨١ ب ٣٥ وما بعده : ἐν δὲ τοῖς δι' ὧν δηλοῦται κατηγορουμένοις τοῦτο λεκτέον, ὥς οὐ τὸ αὐτὸ χωρὶς καὶ ἐν τῇ λόγῳ τὸ δηλούμενον. τὸ γὰρ κοῖλον κοινῇ μὲν τὸ αὐτὸ δηλοῖ ἐπὶ τοῦ σιμοῦ καὶ τοῦ ὅμοιοῦ.....

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٨ : « فلما في هذه المحمولات التي جوسطها يقع العلم ، فالتى نقوله : هو أن المعلوم من هذه ليس هو في القول شيئاً واحداً مفرداً بعينه . وذلك أن الانتقار المام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ١٠٦ : « وأما الباب الآخر مما يشنع يوقع التكرير فيه من جهة الأمراض الذاتية التي يؤخذ في حدها الموضوع ، ويلم بتوسط ما يجعل عليه ؛ فإن التكرير يتسع فيه أيضاً بسبب فحص السؤال ، فيحتاج إلى أن يقال . فإن الأنف الأنف أو أنف فيه التعير الذي يكون في الأنوف ؛ وليس هذا كاذباً ، بل مكرراً » .

وأبو نصر يرى أن هذا الجنس من الكلام هو الذي يسمى عياً في لسان العرب ، وأنه إنما يعرض من نقصان العبارة ، كما أن الهذر إنما يعرض من زيادة العبارة :

فينبغي أن يفحص عن هذا كلك ، ويعرف ما هو منه عى بالحقبة ، وما هو عى بحسب الظن ، ومن أى مواضع ينشأ أمثال هذا المعنى في كلام العرب ، أو في كلام جميع الأمم ، إن كان ها هنا عى مشترك لجميع الأمم .  
قال :

والكلام المضلل منه ما هو عسير معرفته ، ومنه ما هو سهل معرفته . والعسير قد يكون من قبل عسر معرفة الموضوع المغلط نفسه . وذلك أن بعضها أشد تغنيطاً من بعض . وقد يختلف الموضوع الواحد في العسر . السهولة بحسب المادة المستعمل فيها . وقد يعسر القول المغلط من قبل أن فيه أكثر من نوع واحد من أنواع الأشياء المغلطة ، مثل أن يكون مغلطاً من قبل ما بالعرض ، ومن قبل اشتراك الاسم ، وغير ذلك من أنواع المواضع المغلطة :<sup>(٢)</sup>

#### ١١ - المستعمل : المستعمل ل .

(١) أرسطو ، ٣٢ ، ١٨٢ ب ٣ - ٥ : *ὅτι μὲν οὖν οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων οὐ συλλογίζονται σολοικισμόν ἀλλὰ φαίνονται ، καὶ διὰ τί τε φαίνονται καὶ πῶς ἀπαντητέον πρὸς αὐτούς ، φανερόν ἐκ τῶν εἰρημένων .*  
= ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طيبة يدوى ، ص ٩٩٤ ، ٩٩٨ : « فأما أمثال هذه الألفاظ فليس يكون عنها سولوكسيموس ، بل هي منظونة ، فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف يجب أن يتأقضا ، فهو ظاهر من التي قيلت » .

(٢) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٢ ب ٦ - ٣١ : *δεῖ δὲ καὶ κατανοεῖν ὅτι πάντων τῶν λόγων οἱ μὲν εἰσι ῥήους κατιδεῖν οἱ δὲ χαλεπώτεροι ، παρὰ τί καὶ ἐν τίνι παραλογίζονται τὸν ἀκούοντα ، παλλάκις οἱ αὐτοὶ ἐκεῖνοις ὄντες τὸ αὐτὸν γὰρ λόγον δεῖ καλεῖν τὸν παρὰ ταῦτ' ἐγινόμενον . ὁ δὲ αὐτὸς δὲ λόγος τοῖς μὲν παρὰ τὴν λέξιν τοῖς δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς τοῖς δὲ παρ' ἑτερον δοξείεν ἂν εἶναι διὰ τὸ μεταφερόμενον ἕκαστον μὴ ὁμοίως εἶναι δῆλον . . .*

- والقول المغلط الشديد التغليب هو الذى لا يوقف منه بسرعة على أن الكذب فيه إنما جاء من قبل شكل القياس، أو من قبل المقدمات، أو من كليهما جميعاً . ثم بعده فى العمر الذى يعلم منه أن الكذب فيه إنما هو من قبل المقدمات ، ولا يعلم من أى شئ عرض ذلك فى المقدمات : هل من اللفظ ، أو من المعنى : ثم بعد هذا فى السهولة : القول الذى يعلم أن الكذب فى مقدماته من جهة ، ولا يعلم فى أى مقدمة هو ذلك بسرعة :

قال :

- والقول العسير الحل من هذه هو ما كانت المقدمات فيه أشهر من النتيجة ، لأن القول الذى هو مثل هذا كثيراً ما يعطل المشهورات . وأكثر ما يخفى الأمر إذا كان السؤال عن طرفى تقبض ليس واحد منهما أشهر من الآخر ، فإنه يعسر علينا أن نعرف أى الطرفين يسلم :

٦ - ذلك : سقطت من ل .

== ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طيبة بنوى ، ص ٩٩٩ - ١٠٠٠ : « وينبغي أن نتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه ، ومنها ما يمس ذلك فيه جداً ، وقولنا : « نحو شئ » و « فى شئ » شديدة التضليل السامع إذا قيلت فى أشياء واحدة بأعيانها ، وذلك أنا ينبغي أن نسمى الكلمة الواحدة بينهما بما إليه تتسب . وقد تكون الكلمة الواحدة بينهما : أما عند بعض الأمور فى الصوت ، وفى بعضها من المرض ، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر ، من قبل أن كل واحد من هذه إذا أتى به مختلفاً لم يكن ما يفهم منه على مثال واحد ، بمنزلة ما فى هذه التى تكون من الاشتراك فى الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ . فأما هذه فتكون معلومة فى جميع التى من المرض .... »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٦ - ١٠٧ : « وهذه المواضع المغلطة تكون فى بعض الأوقات أظهر ، وفى بعضها أخفى . وربما اتفق أن يجتمع فى شئ عدة وجوه من هذه فتزداد التباساً ، وتستدعى جزءاً مختلفاً من الحل . وقد يكون فى باب واحد ما هو أصعب وأسهل ، مثل ما يكون فى الواقعة فى اتفاق الاسم ، مثل النحو الذى يختلف فيه أحكام المحسول فى موضوعات مشتركة الاسم ، »

قال :

والقول المين الحل هو الذى يكون من الأمور التى ليست بمشهوره ،  
أو من الشنيعة ، أو القول الذى لم يتسلم من المحجب :<sup>(١)</sup>  
قال :

وإذا سئل المحجب عن مقدمات مشهورة ، فليس ينبغي أن يتهاون به ،  
ولأن كان غير مرتب لها ، ولا عارفاً بتأويل القول :<sup>(٢)</sup>

٦ - عارفاً : عارث ، ف ، ل .

(١) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ، ١٤١ - ١٥ : ἐνίοτε μὲν οὖν ὁ μὴ συλλογισθεὶς :

λόγος εὐήθης ἔστιν, ἔαν ἡ λῖαν ἄδοξα ἢ ψευδῇ τὰ λόγμματα .

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٤ : « وربما كان القول الذى  
لم يؤلف ركيكاً ، إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة ، أو كاذبة .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٨ : « ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة ،  
أو استعمل فيه في جملة ما يسلم شيء لم يتسلم » .

(٢) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ، ١٥١ - ٢٠ : ἐνίοτε δ' οὐκ ἄξιός καταφρονεῖσθαι .

ὅταν μὲν γὰρ ἑλλείπη τι τῶν τοιούτων ἐρωτημάτων, περὶ οὗ ὁ λόγος  
καὶ δι' ὃ, καὶ μὴ προσλαβὼν τοῦτο, καὶ μὴ συλλογισάμενος εὐήθης ὁ  
συλλογισμός· ὅταν δὲ τῶν ἔξωθεν, οὐκ εὐκαταφρόνητος οὐδαμῶς, ἀλλὰ  
ὁ μὲν λόγος ἐπικεικός· ὁ δ' ἐρωτῶν ἠρώτησεν οὐ καλῶς.

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٤ - ١٠٠٥ : « وربما كان  
لا يستحق أن يستهان به . فإذا كان القول عادماً لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أى شيء كان القول ،  
ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذه ولا ألف ، فإن القياس يكون ركيكاً . وإذا كان من الأشياء  
التي من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقاً ، فإن الذى سأل ، لم يسأل  
حسناً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٩ : « ولا يجب أن نجعل سوء ترتيب المقدمات سبباً للاستهانة  
إذا كانت صحيحة - صحيحة أحوال الحدود - وأخذ بسرعة إلى الصحة ، بل يجب أن يستعان بها ،  
كان القول غير موهم شهرة المقدمات ، ولا إنتاج التأليف ، إذ يكون السائل جميعاً غير محكم » .



ويجب أن يجعل النقض تارة بحسب القول ، وتارة بحسب القائل بأن يعرفه أنه لم يجد السؤال : فإن السؤال قد يكون بحسب المسئلة نفسها ، وقد يكون بحسب المحييب ، وقد يكون بحسب الوقت الحاضرة<sup>(١)</sup>

قال :

- وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من القول في هذه الصناعة ، فقد تبين لنا من أين تكون الأقاويل المضللة للمتعلمين ، وكم عددها ، وكيف يرجع بعضها إلى الخلط في القياس ، وكيف ينبغي أن يستل من روم تأليف الأقاويل التي من هذا الجنس ، وكم الأغراض المقصودة في هذا الجنس من الكلام ، وكيف تنقض ويجاب عنها . وذلك هو جميع ما كان مشوقاً لنا معرفته في هذه الصناعة . ولذلك ما ترى أنا قد فرغنا من القول في هذه الصناعة ، ووقفنا على جميع

٣ - الحاضر : الخالص ل .

٩ - مشوقاً : منشوقاً ل .

٦ - يرجع : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ، ٢١١ - ٢٦ : ἔστι τε ὡςπερ λύειν ὅτε μὲν πρὸς τὸν λόγον ὅτε δὲ πρὸς τὸν ἐρωτῶντα καὶ τὴν ἐρώτησιν ὅτε δὲ πρὸς σὺδέτερον τούτων ὁμοίως καὶ ἐρωτᾷ ἔστι καὶ συλλογίζεσθαι καὶ πρὸς ἡν θέσιν καὶ πρὸς τὸν ἀποκρινόμενον καὶ πρὸς τὸν χρόνον , ὅταν ᾖ πλεόντος χρόνου , δεομένη ἢ λύσις ἢ τοῦ παρόντος καιροῦ .

ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ : « وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحياناً فمصرف إلى القول ، وأحياناً مصرف إلى السائل ، وإلى السؤال ، وليس يكون في وقت من الأوقات مصرفاً إلى غير هذه . وكذلك إذا سألنا ، فإذا أن يسأل ، وأن يؤلف ، يكون بحسب الموضوع ، وبحسب المحييب ، وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه في النقض زماناً طويلاً .

أهل المترجمون الثلاثة نقلت جملة τοῦ παρόντος καιροῦ ، فإن ترجمة بيكاردا كبرجج than the period available ولكن متن ابن رشد أقرب إلى النص اليوناني .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٩ : « ويجب أن تتلطف في النقض ، فارة تقصد به القول ، وتارة القائل ، بأن ترى أنه لم يسأل جيداً ، فإن السؤال قد يراد به قارة المحييب نفسه ، وقارة قد يراد به الأمران » .

أجزأها<sup>(١)</sup> . والذي بقى لنا هو أن نقول في السبب الذي دعانا إلى النظر في هذه الصناعة على جهة التذكرة . وذلك أنا لما كنا مشتاقين إلى أن تكون عندنا قوانين نقسدر أن نعمل منها أقيسة من مقدمات مشهورة على جهة السؤال والامتحان ، وهى الأقيسة التى تستعملها صناعة الجدل ، وقوانين نقدر بها أن نتحفظ من أن تولف علينا أمثال هذه الأقيسة ، وكانت ها هنا أقيسة مرائية يظن بها أنها من هذا النوع ، وليست بها ، رأينا أن العلم بالجواب إنما يتم لنا في / صناعة الجدل بمعرفة هذا النوع من الأقيسة التى تسمى المرائية ، ومعرفة نقضها ، فأردفنا النظر في صناعة الجدل بالنظر في هذه الصناعة<sup>(٢)</sup> :

١٣٨

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ، ٢٧١ - ٣٤ : « ποῖων γίνονται : ٣٤ - ٢٧١ ، ١٨٣ ، ٣٤ » فاما كم وأى الأشياء هى τοῖς διαλεγόμενοις οἱ παραλογισμοί ، καὶ πῶς δεῖξομεν τε ψευδόμενον καὶ παραδόξα λέγειν ποιήσομεν ، ἔτι δ' ἐκ τίνων συμβαίνει ὁ συλλογισμός ، καὶ πῶς ἐρωτητέον καὶ τίς ἡ τάξις τῶν ἐρωτημάτων ، ἔτι πρὸς τί χρήσιμοι πάντες εἰσὶν οἱ τοιοῦτοι λόγοι ، καὶ περὶ ἀποκρίσεως ἀπλῶς τε πάσης καὶ πῶς λυτέον τοὺς λόγους καὶ τοὺς συλλογισμούς ، εἰρησθῶ περὶ ἀπάντων ἡμῖν ταῦτα .

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ : « فاما كم وأى الأشياء هى التى تكون منها ضلالات المتكلمين ، وكيف يعمل في إظهار كذب الكاذب الذى يأتى في قوله بالعجائب ، وماذا يعرض السؤلوسموس ، وكيف يسأل ، وكيف ترتيب المسائل ، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأقاويل كلها التى تجرى هذا المجرى ، وفي كل جواب على الإطلاق ، وكيف ينقض الأقاويل والسؤلوسموس : فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء . »

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ، ٢٤١ - ١٨٣ ب ١ : « Λοιπὸν δὲ περὶ τῆς ἐξ ἀρχῆς : ١٨٣ - ٢٤١ ، ١٨٣ ب ١ » προθέσεως ἀναμνήσασιν εἰπεῖν τι βραχὺ περὶ αὐτῇ καὶ τέλος ἐπιθεῖναι τοῖς εἰρημένοις . προεβλήθη μὲν οὖν εὐρεῖν δυνάμιν τινα συλλογιστικὴν περὶ τοῦ προβληθέντος ἐκ τῶν ὑπαρχόντων ὡς ἐνδοξοτάτων . τοῦτο γὰρ ἔργον ἐστὶ τῆς διαλεκτικῆς καθ' αὐτὴν καὶ τῆς πειραστικῆς .

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ ، ١٠٠٩ : « فلتكلم الآن بإيجاز في الغرض الذى إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار ، ونعتمد بعد ذلك ما تكلمنا فيه . وقد كنا نود أن نحصل لنا قوة قياسية بسبب ماتقدم وصفنا له من الأشياء المشهورة جداً . وهذا هو من فعل الجدل خاصة والامتحانية . »

ولمكان هذا الذى قلناه ، كان الجواب فى صناعة الجدل أعمر من السؤال .  
ولذلك كان سقراط يعترف بأنه يحسن أن يستل ، ولا يحسن أن يجيب :<sup>(١)</sup>  
ولذلك رأينا ألا نكتفى من معرفة هذه الصناعة بأن نعلم الأشياء المغلطة ،  
وكيف نسأل عنها فقط ، بل وكيف نجيب عنها وننقضها .

فأما أنه إذ قد تكلمنا فى أغراض هذا الجنس من القول ، أعنى الأقاويل  
المغلطة والمواضع التى يؤلف منها هذا الجنس من القول ، وكيف يستدل بها  
حتى يكون فعلها أتم ، وكيف يجاب عنها وتنقض ، فقد بلغنا من ذلك  
النهاية المنشوقة فأمر لمعروف بنفسه .<sup>(٢)</sup>

٢ - بأنه : أنه ل .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٧ - ٨ : « ἐπει καὶ διὰ τοῦτο Σωκράτης ἡρώτα : ἀλλ' οὐκ ἀπεκρίνετο ὁμολογῶν γὰρ οὐκ εἰδέναι . »  
ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بنوى ، ص ١٠١٠ : « ولهذا السبب كان سقراط  
يسأل كل أحد ، إلا أنه كان لا يجيب ؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن » .  
ابن سينا ، السفطة ، ص ١١١ : « وكذلك كان سقراط لا يجيب ، إذ كان يعترف أنه  
لا يحسن ذلك ، بل كان يقوم مقام السائل » .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٨ - ١٦ : « δεδῆλωται δ' ἐν τοῖς πρότερον καὶ πρὸς πόσα καὶ ἐκ πόσων τοῦτο ἔσται , καὶ πόθεν εὐπορήσομεν τούτων , ἔτι δὲ ἐρωτητέον ἢ τακτέον τὴν ἐρώτησιν πᾶσαν , καὶ περὶ τε ἀποκρίσεων καὶ λύσεων τῶν πρὸς τοὺς συλλογισμούς . δεδῆλωται δὲ καὶ περὶ τῶν ἄλλων , ὅσα τῆς αὐτῆς μεθόδου τῶν λόγων ἐστίν . πρὸς δὲ τούτοις περὶ τῶν παραλογισμῶν διεληλύθαμεν , ὥσπερ εἰρήκαμεν ἥδη πρότερον . ὅτι μὲν οὖν ἔχει τέλος ἱκανῶς ἢ προεὐλόγηται , φανερόν . »  
ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بنوى ، ص ١٠١٠ : « وقد علم ما ذكرناه فيما  
تقدم ما غايات هذه الصناعة ، وكيفية تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التى تحصل لنا بها الفزارة  
فى هذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضاً كيف نسأل ، وكيف ترتب سائر المسائل ، وكذلك تكلمنا  
فى الجواب وفى وجوه نقض هذه القياسات . وقد علم ما ذكرناه سائر الأشياء الأخر الموجودة  
لصناعة الكلامية نفسها ، وما عملناه على ذلك فى سوره القياس كما قلنا فيما مضى . فقد ظهر أننا بلغنا فيما  
قصداً من أول الأمر إلى غاية يكتفى بها » .

قال :

ويبينى ألا يجهل ما عرض لنا في هذه الصناعة . فإن من الصنائع ما قد قيل في مبادئها ، وإنما بقي منها على المتأخر تتميم تلك المبادئ ، ومنها ما لم يقل في مبادئها شيء .

وهذه إذا شرع في النظر فيها ، فقد يعسر على الناظر فيها أن يأتي في ذلك بشيء كثر من أجزاء تلك الصناعة ، بل إن أتى ، فلما يأتي في ذلك بشيء صغير يسير ، إلا أنه ، وإن كان صغيراً في القدر ، فعسى أن يكون أثر من من ذلك الشيء الكبير الذي يأتي به المتأخر تكميلاً للصناعة التي قد فرغ المتقدم من مبادئها . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن القول في المبدأ عسير ، والقول فيما بعد المبدأ سهل . ولذلك كان القول في المبدأ ، وإن كان يسيراً في القدر ، فهو عظيم في القوة . والقول فيما بعد المبدأ ، وإن كان كبيراً ، فهو صغير في القوة . وهذا يعينه عرض لنا في هذه الصناعة بالإضافة إلى سائر الصنائع المنطقية الأربع ، فإنه لم تالف في هذه الصناعة شيئاً يتنزل منها منزلة المبدأ ، ولا منزلة الجزء<sup>(١)</sup> . وأما سائر الصنائع ، فلما ، وإن لم تالف منها شيئاً يتنزل منزلة المبدأ ، فقد ألفتنا شيئاً يتنزل منزلة الجزء ،

٢ - الصنائع : الصناعة ل . ٧ - ذلك : سقطت من ف .

١١ - هذه : تلك ل . ١٢ - الأربع : الخمس ل .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٨٢ ب ١٦ - ٢٦ : δεῖ δ' ἡμᾶς μὴ ληληθέναι τὸ συνβεβηκὸς περὶ ταύτην τὴν πραγματείαν· τῶν γὰρ εὐρισκομένων πάντων τὸ μὲν παρ' ἑτέρων ληφθέντα πρότερον πεπονημένα κατὰ μέρος ἐπιδέδωκεν ὑπὸ τῶν παραλαβόντων ὕστερον· τὰ δ' ἔξ ὑπαρχῆς εὐρισκόμενα μικρὸν τὸ πρότερον ἐπιδώσιν λαμβάνειν εἴωθε, χρησιμωτέραν μέντοι πολλὰ τῆς ὕστερον ἐκ τούτων αὐξήσεως· μέγιστον γὰρ ἴσως ἀρχὴ παντός, ὥσπερ λέγεται. διὸ καὶ χαλεπώτατον

ت . ع . نقل عيسى بن زرقعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٠ - ١٠١١ : وقد يبينى ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة . وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف =

مثل ما عرض في صناعة الخطابة ، فإنه تعاور الكلام فيها قوم من القدماء حتى ألفينا جميع أجزائها قد كمل<sup>(٢٢)</sup> ، لكن في المواد ، إذ كانوا إنما تكاملوا في ذلك من

مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدم أولاً أولاً ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فن شأنها أولاً أن تكون حرجية . وهذا الابتداء أنفع كثيراً من التزيد الذي يحصل لها بأخرة من هؤلاء . ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جداً ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوة ، فيذلك التحويكون مقداره أصغر ليكون الوقوف عليه ، فيما يظن ، صغيراً جداً . فإذا وجد هذا ، فإن التزيدات الباقية وإنهاء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً .

ابن سينا ، السفطة ، ص ١١١ : « والذي في التعليم الأول بعد هذا لا يجب أن يفهم منه أنه يتكلم في القياس العام ، بل هذا في القياس السوفسطائي ، وإن كان كذلك ، قال : « وقد كان لنا في الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة أصول مأخوذة من سبقنا » ليس يعني من حيث هي مجردة عن المواد ، بل من حيث استعملت في مواد . فكان هناك جزئيات استعملت في البراهين - مثلاً في الهندسة - وجزئيات استعملت في السؤال والجواب في الجدول والخطابة ، أمكن أن ينتزع منها قوانين كلية .

(١) تعاوروا الشيء واعتوروه : تداولوه (المصباح المنير ، مادة : عور) .

(٢) أرسطو ، ١٨٣ ، ٣٤ ب ٣٢-٣٦ : *ὅπερ καὶ περὶ τοὺς δητορικοὺς λόγους* : *συμβέβηκε* ، *σχεδὸν δὲ καὶ περὶ τὰς ἄλλας ἀπάσας τέχνας* . *οἱ μὲν γὰρ τὰς ἀρχὰς εἰρόντες παντελῶς ἐπὶ μικρόν τι προϊήγαγον* . *οἱ δὲ νῦν εὐδοκιοῦντες παραλαβόντες παρὰ πολλῶν οἷον ἐκ διωδοχῆς κατὰ μέρος προαγαγόντων οὕτως ηἰξήκασι* ، *Τεισίας μὲν μετὰ τοὺς πρώτους* ، *Θρασίμαχος δὲ μετὰ Τεισίαν* ، *Θεόδωρος δὲ μετὰ τοῦτον* ، *καὶ πολλοὶ πολλὰ συνεννόηκασι μέρη* .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١١ : « ومثل هذا أيضاً عرض للأقناويل الخطيبة ولجميع الصنائع الأخر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك ، لما وجدت مبادؤها ، إنما احتاجوا أن يأثروا لتكليفها بشيء يسير . وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح ، فلما حصل ذلك لما عن يتداولها أولاً فأولاً ، بأنه اتوا أولاً فيها باليسير ، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطيسياس ، وبعد طيسياس ثراسوماخوس ، وبعد هذا ثاؤدوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ١١١ : « وهذه الجزئيات كانت في ابتداء تفطن الناس للجدول والخطابة قليلة جداً ، ثم انشعبت وكثرت على حسب نبوغ التابذين أخيراً ، والبناء عليها وتبديلها وإصلاحها ... وقد ذكر أقواماً توالوا في تربية الخطابة بعد القدماء مثل طيسياس ، وبعد ثراسوماخوس الذي يجادل سقراط في أمر العدل ، ثم ثاؤدوروس » .

غير أن يتكلموا في الأشياء التي تنزل منها منزلة المبادئ ، وهي الأمور المشتركة للصنائع الخمس ، مثل القول في القياس المطلق وما أشبهه من الأمور المشتركة<sup>(١)</sup>. فأما هذه الصناعة فلم نجد فيها شيئاً يجري مجرى المبدأ ، ولا يجري الجزء ، وإنما وجدنا فيها أشياء كثيرة تجري مجرى الأشخاص الموجودة من الصناعة عند أدل تلك الصناعة<sup>(٢)</sup>.

فكما أنه من لم يكن عنده من علم الصناعة إلا وجود عدد ما من

= عن تيماس Teisias ، انظر : ابن سينا ، الخطابة ، المقدمة ، ص ١٢ - ١٣ ؛ ومن ثراسوماخوس ، انظر ، أفلاطون ، الجمهورية ، الكتاب الأول ، الفصل الأول ، و . جوميرتز ، السفسطة والريطوريقا ، ص ٤٩ (بالغة الألمانية) ؛ ومن ثيودوروس Θεόδωρος ، انظر : سيثرون ، الخطيب ، طبعة ساندز Sandys ، مقدمة ، ص ١١ ، وهابش ، ص ٤٦ ، تعليقاً على الفصل ١٢ ، بند ٣٩ .

(١) أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ١ ، ٢٤١ (١٣٥٤ - ١١ - ١٥) : νῦν μὲν οὖν οἱ τὰς τέχνας τῶν λόγων συντιθέντες οὐδὲν ὡς εἰπεῖν πεποροῖκασιν αὐτῆς μόριον· αἱ γὰρ πίστεις ἔντεχνόν ἐστι μόνον, τὰ δ' ἄλλα προσοιῆται· οἱ δὲ περὶ μὲν ἐνθυμημάτων οὐδὲν λέγουσιν, ὅπερ ἐστὶ σῶμα τῆς πίστεως..  
= ت . ج . ا . ب ١٤ وما بعده : فأما هؤلاء الذين يؤلفون صناعة الكلام الآن فلم يتوصلوا إلى أن يضعوا لها جزءاً أرقباً من الأقسام ، لأن التصديقات إنما هي أمر صنائي فقط ، وأما تلك الأخر فزيادات . ولم يقولوا في التفكير التي هي حمود التصديق .

قارن : ابن سينا ، الخطابة ، ص ١٢ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٦٤٥ .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ، ب ٣٤ - ٣٦ : ταύτης δὲ τῆς πραγματείας οὐ τὸ μὲν ἦν τὸ δ' οὐκ ἦν προεξεργασμένον, ἀλλ' οὐδὲν παντελῶς ὑπῆρχεν.  
= ت . ج . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٩ ؛ نقل عيسى بن زهرة ، المرجع نفسه ، ص ١٠١١ : « فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً وبعضها غير موجود ، وإنما أضيف إليها الآن ، لكن لم يكن منها شيء موجوداً أبنة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٣ .

ابن سينا ، السفسطة ، ١١٢ : « وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف الصالفون منسأ شيئاً يمتد به لقلة الحاجة إليه ، بل لم يكن عندهم منها شيء - لاني الأصول ولا في الجزئيات - قرئها لياهم أصلاً » .

أشخاصها التي تفعلها تلك الصناعة فليس عنده علم بالصناعة. مثال ذلك أن من لم يكن عنده من صناعة الخفاف إلا أشخاص من الخفاف مجبودة، فليس عنده من صناعة الخفاف شيء، كذلك من تعاطى من سلف تعليم هذه الصناعة من غير أن يكون عنده منها إلا أقوال محدودة العدد، أعنى أقوالا سوفسطائية، فهو بمنزلة من رام تعليم الخفاف بأن يعطى الناس خفافاً من عنده، أو يقول لهم إن القدم ينبغي أن تسان بالخفاف، من غير أن يعرفهم من أي شيء تصنع الخفاف، ولا كيف تصنع.<sup>(١)</sup>

٣ - تعليم : تعلم ل .

٤ - سوفسطائية : سوفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٤ ، ٤١ - ٨ :  $\omega\sigma\pi\epsilon\rho\ \delta\iota\nu\ \epsilon\iota\ \tau\iota\ \xi\pi\iota\sigma\tau\eta\mu\eta\nu\ \phi\acute{\alpha}\sigma\kappa\omega\nu$  παραδιδάσειν ἐπὶ τὸ μηδὲν πονεῖν τοὺς πόδας, εἰτα σκυτοτομουμένην μὲν μὴ διδάσκει μηδ' ὅθεν θυνήσεται πορίζεσθαι τὰ τοιαῦτα, δοίη δὲ πολλὰ γένη παντοδαπῶν ὑποδημάτων· οὗτος γὰρ βεβοήθηκε μὲν πρὸς τὴν χρείαν, τέχνην δ' οὐ παρέδωκεν.

ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٥ : « وكما أن قاتلا لو قال : إني أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألم إن أنتم قطعتم الجلود لما كان قد أنادهم ولا أوجههم السبيل التي يمكن بها تحصيل أمثال هذه الأشياء ، بل كان أعطانا أجناساً كثيرة الخفاف مختلفة غير مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أمان ، إلا أنه لم يفد صناعة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٦ : « كن زعم أنه يفيد علماً لئلا تحق الإقدام ، ثم لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مكتسبها ، ولكنه أضر ب من ذلك ، وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها ، فالذي فعل هذا الفعل قد أفاد شيئاً ميبئاً على الحاجة ، ولم يفد صناعة » .

ابن سينا ، المسئلة ، ص ١١٢ - ١١٣ : « وكان مثلهم مثل من يقول : إني أعلمكم حيلة في وقاية أقدامكم ألم الوطء والخفا ، وهو أن تقطع من الجلود ما تلبسون ، من غير تفصيل وبيان ، بل على سبيل مرض خفاف معموله عليه . فإن هذا يفسد لا يكون صناعة ما لم يعلم أي الجلود تصلح ، وكيف تقطع ، وكيف تحمّز ..... » .

وليس من العجب تمام الصناعة لكثير من الناس : لكن العجب أن نتم الصناعة لواحد فقط . وإذا كان تنديم الصناعة للناس الكثيرين أمراً فاضلاً جداً ، فأفضل منه وأعجب إيجاد الصنائع بأسرها للواحد وإنشاؤها من المبدأ إلى المنتهى :

قال :

ولم كان هذا قد يجب على كل من وقف على قولنا هذا أن يكون لنا منه شكر كثير وحمد عظيم على ما أنشأناه من هذه الصناعة وحصلناه من مبادئها وأجزائها :

فإن وجد في بعض أجزائها نقص ، فليكن منه صفح عنا ، وعذر لنا ، لمكان الأشياء التي قلناها .<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٤ ب ٦ - ٨ : λοιπόν ἂν εἴη πάντων ὅμων ἢ τῶν ἡκροαμένων ἔργον τοῖς μὲν παραλελειμένοις τῆς μεθόδου συγγνώμην τοῖς δ' εὐρημένοις πολλὴν ἔχειν χάριν .  
- ت . ع . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوي ، ص ١٠١٤ : « فليكن عمل جميعكم ، أيها السامعون ، أما هؤلاء الناقصات (طبعة بدوي الناقصات) . من الصناعة : فالاعتذار ؛ (طبعة بدوي : فالاعتقاد) وأما هؤلاء الواقي قيلت فإن لها إنعاماً كبيراً ؛ نقل عيسى بن زرة المرجع نفسه ، ص ١٠٩ : « فليتشغل جميع من سمع قولك إلى الصلح وقع فيه تقصير من هذه الصناعة ، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة » (ربما كان علينا أن نقرأ : السابقة لوجود كلمة πολλῇ في نص أرسطو) ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٦ : « فواجب على جميع من حضر من السامعين أن يمدحوا على ما لم يوجد من الصناعة ، وأن يشكرونا شكراً عظيماً على الموجود منها » .

من الترجمات الثلاث يظهرن كلمة ἢ - أو ، قد سقطت من الأصل اليوناني الذي ترجم أولاً إلى اللغة الديرانية ، قارن ترجمة بيكارد - كبرديج :

there must remain for all of :

you, or for our students, the task of extending us your pardon for the shortcomings of the inquiry, and for the discoveries thereof your warm thanks.

وأنظر ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٣ : « فإن عرض في هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من يشعر به عند التصنع ، وليقبل المنة بما أفدناه من اللصواب . ولاحظ السهو الذي وقع في طبعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني إذ يفسر : « فلنمذر .. ولنقبل » ، والصواب ما أثبتناه فيما اتعطفنا ،



فهذا هو آخر ما ختم به هذا الرجل كتابه هذا . وقد نقلنا منه ما قُادى إلى فهمنا بحسب ما يسر لنا في هذا الوقت . وسنعيد فيه النظر إن فسح الله في العمر ويسر لنا أسباب الفراغ . فإن هذا الكتاب معتاص جداً ، إمامن قبل الترجمة<sup>(١)</sup> ، وإما من قبل أن أرسطو قصد ذلك فيه . ولم نجد فيه لأحدم من المفسرين شرحاً لا على اللفظ ، ولا على المعنى ، إلا ما في كتاب الشفاء لأبي / على بن سينا<sup>(٢)</sup> شيئاً من ذلك .

١٤٠

٦

والكتاب الواصل إلينا من ذلك هو في غاية الاختلال ، مع أن الرجل عويس العبارة . فن وقف على كتابنا هذا ، ورأى أنه قد نقص من كلامي شيء هو في كلامه ، أو سقت شيئاً من كلامه على غير الجهة التي قصدها ،

٦ - شيئاً - سقطت من ف . ٧ - ٨ - مع أن الرجل عويس العبارة : سقطت من ف .  
٩ - سقت : نسقت ل . || قصدها : + نسقتها ل .

(١) نجد في آخر المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الأهلية ببائيس ما نصه : طبعة بدوى ، ص ١٠١٧ : قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه : لما كان الناقل يحتاج في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل إلى أن يكون متصوراً له كتصوّر قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باسعمال اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثناس الراهب غير قيم بماتى أرسطو وليس فيه داخل نقله الخلل لا عمالة . ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثناس إلى العربية ، من قد ذكر اسمه ، لم يقع السهم تفسير له - عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه . فكل اجتهد في إصابة الحق وإدراك التفرس الذي إياه قصد الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثناس إلى العربية .  
(٢) طبع هذا الجزء الذى خصصه ابن سينا للسفطة في كتاب الشفاء بالطبعة الأميرية ، بالقاهرة عام ١٩٥٨ ، بحسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس ، واضطلع بتحقيقه المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد الأهواني .

ويذكر ابن النديم ، الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ = طبعة المكتبة التجارية ، ص ٣٤٩ ، أن قوررى فسر هذا الكتاب وأن للكندى تفسيراً لهذا الكتاب . أما شرح الفارابى لكتاب السفطة ، فقد اطلع عليه ابن رشد وأشار إليه في تلخيصه هذا . فنجد كتاب المنطق للفارابى موجود في مخطوط محفوظ في براتيسلافا من أعمال تشيكوسلوفاكيا ، خصص للسفطة جزء عنوانه : كتاب الأمكنة المخلطة ، وهو يبحث في المواضع المخلطة من جهة اللفظ ومن جهة المعنى .

فليعذرني . فإن من يتعاطى فهم كلامه من غير أن يسبقه فيه غيره هو شبيه بمن يتبدى الصناعة . ولذلك كثير مما أوردناه في ذلك إنما هو على جهة الظن والتخيل . وأنت تتبين ذلك إذا وقفت على نص كلامه في هذا . لكنني أرجو أنه لم يفتنا شيء من أجناس الأقوال التي أودعها هذا الكتاب ، ولا من أغراضه الكلية . وإن كنا لا نشك أنه قد فاتنا كثير من الأشياء الجزئية ، وكثير من جهة استعمال القول فيها ، والتعليم لها . ولكن رأينا أن هذا الذي اتفق لنا في هذا الوقت خبير كثير . وعسى أن يكون كالمبدأ للوقوف على قوله على التمام لمن يأتي بعد ، أولنا إن وقع لنا فراغ وأنسا الله في العمر . فانظروا كيف حال من يأتي بعد هذا الرجل في فهم ما قد كل وتمم ، فضلا عن أن يظن بأحد أنه يزيد عليه أو يتمم شيئا نقصه :

- ١ - فليعذرني : فليعذر ل .  
 ٢ - لذلك : كذلك ل .  
 ٣ - لكنني : لكن ل .  
 ٩ - ثم : ثم ل .
- || فيه غيره : غيره فيه ل .  
 || الظن والتخيل : التخمين ف .  
 || عن : عن ل .

= وقد ورد في آخر كتاب السفطة في المخطوط المحفوظ بالمكتبة الأهلية : طبعة بدوى ، ص ١٠١٨ : « وقد وجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية ، تتميز من أوله كرامة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكروش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي وأنه كان يجمع مع يوحنا القس اليوناني المهندس المعروف بابن فيلة ، عمل إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إلى . وقيل إن أبا بشر - رحمه الله - أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلا آخر . ولم يقع إلى » . وفي ص ١٠١٧ - ١٠١٨ ، من طبعة بدوى ، ترى أن الناسخ ينقل عن أبي الحسير بن سوار أنه رأى تفسيراً لكتاب السفطة من قلم يحيى بن حدى وقدره « نحواً من ثلثه بالسريانية والعربية » . ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . أما نقله الأول الذي تم قبل تفسيره ففيه « اختصار ما » ، لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السرياني في النقل .

وقد اعترف ابن سينا بهذا وقال إنه اليوم له ألف سنة ، وكذا مائة من  
السنين ولم نجد أحداً زاد عليه في هذه الصناعة . قال : ونحن أيضاً فقد أجهدنا  
أنفسنا في ذلك زمان لإكبابنا على هذه الأشياء واستقرينا جميع الأقاويل فلم  
نلف شيئاً يخرج عنها ولا يشد إلا ما يتنزل منزلة اللاحق أو منزلة البسط للجمل ،  
أو كيف قال <sup>(١)</sup> :

وأما أنت فقد يمكنك أن تقف من قولنا المتقدم في هذا الكتاب وقوف  
يقين أنه ليس ها هنا مغلطات إلا تلك التي عدناها ، أعني ما يجب أن يعد  
جزءاً من الصناعة ، وأن الموضع الذي يظن أن أبا نصر استدركه ، وهو  
موضع الإبدال ، هو شيء لم يخف على أرسطو ، وأن الأمر فيه على أحد  
وجهين :

إما ألا يكون مغلطاً بالذات وفي الأكثر : فإن موضع الإبدال هو بالذات ،  
كما علمنا أرسطو ، خططي أو شعري :

• - قال : + قلت ف .

١ - وكذا : + وكذا ف .

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٤ : « وأما أنا فأقول لمشر المتعلمين والمتأملين للعلوم :  
تأملوا ما قاله هذا العظيم ، ثم اعتبروا أنه هل ورد من بعده إلى هذه الغاية - والمدة قريبة من ألف  
وثلاثمائة وثلاثين سنة - من أخذ عليه أنه قصر ، وصدق فيما اعترف به من التقصير ... وهل نبيغ من  
بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة ؟ كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل ، والقسمه تقف عليه ،  
وتمنع تعديه إلى غيره . ونحن مع غرض نظرنا - كان أيام انصبابنا على العلم ، وانقطاعنا بالكلية  
إليه ، واستهاننا ذهننا ، أذكى وأفرغ لسا هو أوجب - قد اعتبرنا ، واستقرينا ، وتصفحنا ،  
فلم نجد السوف طائفة مذهباً خارجاً عما أوردته . فإن كان شيء ففاضيل بعض الجمل ... »

ولما أن يكون معدوداً في المغلطات التي بالعرض ، إن كان ولا بد واجباً  
أن يذكر في أجزاء هذه الصناعة :

وكذلك كثير مما زاد في باب المطلقات والمقيدات ، وفي باب أخذ ما ليس  
بسبب على أنه سبب ، فيه كله نظر . وذلك أنه يشبه أن يكون بسيطاً وشرحاً ،  
ويشبه ألا يكون من الباب ، أو يكون يوجد فيهما الأمران :

٢ - كثير : كثيراً ف .

٣ - ٥ - باب المطلقات ... الأمران : المغلطات اللفظية على المواضع التي ذكرها أرسطو  
في باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ففيه كله نظر ، وذلك أنه يشبه أن يكون بسيطاً وشرحاً  
لما قاله أرسطو ، وبعضه من أجزاء هذه الصناعة بالعرض ، مثل إدخاله في إلفاظ المغلطة إبدال  
الأسماء المفردة بالأقاول ، أو الأسماء بالأسماء ، أو الأقاول بالأقاول . وأما إدخاله القياس المستقيم  
في أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب فهو راجع لما بالعرض ، وليس بخاس بهذا الموضع . ثم تلخيص  
السفطة والحمد لله على ذلك كثيراً كما هو أهله ، وصلى الله على محمد نبيه وعبده ف .

٥ - الأمران : ١ - وفي انتهى تلخيص معاني كتاب سونسطيق ، والحمد لواهب العقل  
بلا نهاية . ل .

الفهارس



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الأعلام

أرسطو ٣٤، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٩٦، ١١١، ١٥٨، ١٧٧، ١٧٩

أفلاطون ٧١، ٧٦، ٨١، ١٣٦، ١٤٩

بقراط ٢٣، ٨٤

جالينوس ٢٣

زينن ٣٧، ١٥١

سقراط ١٧١

ابن سينا ١٧٧، ١٧٩

الفارابي (أبونصر) ٦٥، ١١١، ١٦٦، ١٧٩

ماليسيس ٣٧، ٥٤



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



## أهم المطالب التي وردت في الكتاب

### ملح

مقدمة المحقق	ج
كتاب السفسطة	١
التمييز بين التبيكات السوفسطائية الحقيقية والمضللة	١
القياس المطلق	٤
» الميكت	٥
الألفاظ والمعاني	٥
الحكمة المراتبية	٨
أجناس المخاطبات الصناعية : أربعة	١٠
المخاطبة البرهانية	١١
» الجدلية	١٢
» الخطبية	١٢
» المشاغية <sup>٢</sup>	١٢
أغراض المخاطبة المشاغية : خمسة	١٣
التبيكيت	١٣
التشنيع	١٣
التشكيك	١٣
سوق المخاطب إلى التكلم بكلام مستحيل المفهوم	١٣
الهمذر	١٣
التبيكيت	١٣

## صفحة

## أنواع التبيكيت من قبل الألفاظ : ستة

١٦	اشترك اللفظ المفرد
١٧	» التأليف
١٢	من قبل الإفسراد
٢١	من قبل القسمة
٢٤	اشتراط شكل الألفاظ
٢٣	من قبل الإيجام
٦٥، ٢٦	الإبدال
٢٧	القول في الغلطات من المعاني
٢٧	المواضع المغلطة. » : سبعة
٢٨	إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات
٣٢	أخذ المقيّد مطلقاً
٣٢	قلة العلم بشرائط التبيكيت
٣٤	المصادرة على المطلوب
٣٥	موضع اللاحق
٣٦	الغلط الحدى
٣٦	قياس العلامة
٣٧	غلط ما ليس
٣٩	أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب
٤٢	أخذ المسائل الكثيرة على أنها مسألة واحدة
٤٣	المحمولات المتضادة
٤٤	لذة المحسوسا ولذة المعقولات
٤٥	حكم الجميع حكم واحد
٤٦	قلة العلم بالتبيكيت
٤٦	حد القياس
٤٦	أجزاء » »

## صفحة

القسمه والتركيب	٤٨
مما بالعرض	٤٩
أخذ الشيء المقيد مطلقاً	٥٢
المصادرة	٥٣
اللاحق	٥٣
خطأ ما ليس	٥٤
أخذ المسائل مسألة واجدة	٥٥
السبب في تغليب الألفاظ	٥٩
هذه المواضع	٦١
الامتحان الجدلي	٦٣
النقيض	٦٥
التغليب الذاتي	٦٧
الكذب دائم وأكثرى	٦٧
تلخيص كليات المعاني	٦٩
أقسام الكلام	٧١
خطأ القول بأن اللفظ قسمان	٧٢
تقسيم الألفاظ بطريقة أخرى	٧٤
خطأ تعام التبيكيات السوفسطائية قبل تعام القياس	٧٦
التسميه	٨١
القياس المغالطى : مرأى ومشاعى	٨٣
» : سوفسطائى	٨٦
ربيع الدائرة ( بروسن )	٨٧
الصناعة الامتحانية	٨٨
سوق المخاطب إلى الكذب الشنيع	٩٠
» : موضع ثان	٩٢
نقض هذه المواضع	٩٢
الشنيع بحسب القول والشنيع بالطبع	٩٣

## صفحة

سوق المخاطب إلى الشك والحيرة	٩٥
المقدمات الشنيعة (الناقصة الإقرار)	٩٦
سوق المتكلم إلى الهانر	٩٧
مثال الأنف الأفتس	
العي	١٠١
إجادة السؤال	١٠٢
الإجابة	١١١
نقضي الثلاثة عشر موضعاً	١١١
وصايا المحيب	١١٢
صعوبة التقصص	١١٤
اللفظ المشاغب	١١٦
استخدام كلمة «هنا»	١١٦
السؤال المرسل	١١٧
الجواب عن مثلتين بجواب واحد	١١٨
الإجابة عن الاسم المشترك بجواب واحد	١١٩
التسليم بالظن	١٢٠
المقدمة الناقصة الحمد	١٢٠
السؤال على جهة المصادرة	١٢١
كل حيوان يحرك ذكه الأسفل	١٢١
الاسماء التي يقال حقيقة في موضع ومجاز في موضع آخر	١٢٣
الإنسان ملك للحيوان	١٢٣
السؤال عن التناقض والمقابلات	١٢٤
هل النفس مائة	١٢٤
أحد التمييزين معلوم الصدى	١٢٥
القبول في التقصص	١٢٦
التقصص المستقيم	١٢٦
الكذب في القياس	١٢٦

## منحة

- ١٢٦ ..... انقياس السوفسطائي  
 ١٢٨ ..... التبيكات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم  
 ١٢٨ ..... الساكت غير ساكت  
 ١٢٩-١٢٨ ..... ليس للإنسان علم بما يعلم  
 ١٢٩ ..... القول نفسه يلزم عنه نقيضه  
 ١٣٠ ..... قياس الخلف  
 ١٣٠ ..... النقض للمباكنات التي تكون من قبل اشتراك الاسم  
 ١٣٠ ..... في النتيجة  
 ١٣١ ..... العلم بالشيء والجهل به معاً  
 ١٣٢ ..... القسمة والتركيب  
 ١٣٣ ..... وجه المغالطة  
 ١٣٤ ..... كل مغالطة لفظية  
 ١٣٤ ..... إجراء المركب مجرى المفرد  
 ١٣٥ ..... إجراء المركب مجرى المفرد  
 ١٣٦ ..... إجراء المفرد مجرى المركب  
 ١٣٧ ..... الغلط العارض من الإجماع  
 ١٣٨ ..... تفخيم الصوت  
 ١٣٩ ..... يفعل وينفعل معاً  
 ١٤٠ ..... المطلق والمقيد  
 ١٤٠ ..... القسمة والتركيب  
 ١٤١ ..... الأفراد والقسمة  
 ١٤٢ ..... مثال الأعور والأشمل  
 ١٤٢ ..... نقض هذا المثال  
 ١٤٢ ..... اشتراك الاسم  
 ١٤٣ ..... نقض هذه المضاللات  
 ١٤٦ ..... النقائص للمعاني المغلطة  
 ١٤٧ ..... نقض ما بالعرض  
 ١٤٧ ..... نقض قياس الخلف

## صفحة

نظرية زيرنون في إبطال الحركة	١٥١
نقضها	١٥٢
وضع الصادق مبسوطاً	١٥٦
أهمال شروط النقيض	١٥٩
جمع مشكلتين في مسألة	١٦٠
التكرير	١٦٢
التعير	١٦٤
الأقوال المستغلة	١٦٥
السمي	١٦٦
الكلام المضال	١٦٦
القول المغلط الشديد التغلط	١٦٧
العسير الحل	١٦٧
الهين	١٦٨
السبب الذي دعانا الى النظر في هذه الصناعة	١٠٧
الجواب في الجدول وفي السقطة	١٧١
لم يسبق أرسطو أحد	١٧٢
ما عرض في صناعة الخطابة	١٧٣
صناعة الخفاف	١٧٥
اعتذار أرسطو	١٧٦
شكوى ابن رشد	١٧٧
اعتراف ابن سينا	١٧٩
ما استدرك أبو نصر الفارابي	١٧٩

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٢٦٨ لسنة ١٩٧٢